جامعة عبد الحميد بن باديس

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

تخصص إدارة و اقتصاد المؤسسة

من إعداد الطالبة

ملاح صافية

الجزائر بين الاقتصاد الريعي و الاقتصاد الانتاجي

أعضاء لجنة المناقشة

د. بوبكر محمد	رئيسا
د. بكريتي لخضر	مؤطرا
د. بوشرف جيلالي	مناقشا
د. لحمر عباس	مناقشا

تحت إشراف الدكتور

بكريتي لخضر

السنة الجامعية

2015/2014

جامعة عبد الحميد بن باديس

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

تخصص إدارة و اقتصاد المؤسسة

من إعداد الطالبة

ملاح صافية

الجزائر بين الاقتصاد الريعي و الاقتصاد الانتاجي

أعضاء لجنة المناقشة

د. بوبكر محمد	رئيسا
د. بكريتي لخضر	مؤطرا
د. بوشرف جيلالي	مناقشا
د. لحمر عباس	مناقشا

تحت إشراف الدكتور

بكريتي لخضر

السنة الجامعية

2015/2014

اهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"يرفع الله الذين امنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات"

سورة المجادلة « الآية1 »

الحمد لله الذي وفقني في إتمام هذا العمل المتواضع.

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى جدي العزيز الذي أسأل الله عز و جل أن يكون الفردوس الأعلى نزلا له

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

و أدامهما لي نبعا صافيا

إلى أخوتي ندير البشير، سارة، جنات، آمنة

وأهدي تحية خاصة إلى صديقاتي رقية، تواتية، آية، نوال و صوفيا، و كل زملائي دون استثناء.

والى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي

شكر و تقدير

بعد شكر الله عز و جل

أتقدم بالشكر و التقدير و الامتنان إلى الدكتور" بكريتي لخضر"، الذي تكرم بالإشراف على إتمام هدا العمل، و على نصائحه و توجيهاته، و أرائه النيرة طوال فترة إعداد هده المذكرة و انجازها.

كما أوجه الشكر الجزيل للسيد "ماتيلي عبد الصمد" لإشرافه طول مدة التربص و ملاحظاته السديدة و نصائحه القيمة.

كما لا أنسى شكر أعضاء اللجنة الأفاضل على قبولهم مناقشة و تقييم هده المذكرة

و كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إعداد هذا البحث.

شكرا

مقدمة

أمام صعوبة انتقال الاقتصاد العالمي بعيدا عن تبعية النفط، و بالنظر لمتطلبات المسايرة و المواجهة أمام زخم التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي و متغيراته، برز البترول بأهميته المتزايدة على مسرح الطاقة الدولية و كمورد كفيل بمجابهة التطورات، ليمتلك خصوصيات كثيرة بدء من طبيعته مرورا بتركيبته و تواجده و انتهاء بسوق تداوله، أين يمثل النفط العربي المحّرك الأساسي لهذه السوق، ومن ثم تمثل عوائده نبض مداخيل الكثير من الدول العربية حتى أصبحت تسمى بالاقتصاديات الريعية و تحوّلت من فرضية اقتصاد القوة بامتلاكها للنفط إلى اقتصاد الفقاعة نتيجة انحياز العوائد من مسارها الحقيقي للتوظيف و البقاء مع إشكالية المصدر الواحد للمداخيل.

و لقد تشاركت الجزائر مع تلك الاقتصاديات في هذه السّمة، و أصبحت هناك علاقة ارتباط تشابكية بين الاقتصاد الوطني و قطاع المحروقات حتى أصبح تحديد و وضعيته استقرارا أو اختلالا يتوقف على حركة أسعار البترول و عوائده، ما جعله عرضة للصدمات الخارجية، و لعل أزمة البترول 1986 كان خير دليل على هشاشة الاقتصاد الوطني، ما جعل الحكومة أمام حتمية تغيير جدري للنظام الاقتصادي من الاقتصاد الموجه و الاديولوجية الاقتصادية إلى اقتصاد السوق، محاولة بدلك التأقلم مع المنظومة الاقتصادية العالمية و العمل على تنويع الاقتصاد للحد ممن أثار الأزمات النفطية و التقليل من التبعية النفطية، من خلال تطوير قطاع إنتاجي من شأنه تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، و كان السبيل إلى تحقيق هدا الهدف قيام الجزائر بسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية و الهيكلية، عقب أزمة البترول 1986، تضمن الانتقال السليم غالى اقتصاد السوق، متبوعة بسياسات إنعاش اقتصادي تضمنت عدة برامج، سعيا منها لتحقيق أهداف الانتقال.

و منه نتطرق لمسار الإصلاحات التي مرت بها الجزائر، سعيا منها للانتقال إلى اقتصاد السوق و تطوير قطاع إنتاجي من شأنه تحقيق معدلات نمو مرتفعة و يكون البديل لقطاع المحروقات، من محاولة الإجابة على الإشكالية المتمثلة في: مدى نجاعة السياسات الإصلاحية التي قامت بها الجزائر في إقامة نموذج اقتصادي إنتاجي يحقق نمو اقتصادي خارج قطاع المحروقات ؟.

من أجل الإجابة على هده الإشكالية، قسمنا البحث إلى فصلين، أولهما نظري تطرقنا فيه إلى الأسس النظرية للانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد إلى إنتاجي، من خلال معرفة مفهوم الاقتصاد الريعي و أهم نظريات الاقتصادية في الريح، في

المحور الأول، أما المحور الثاني، يشمل الإطار النظري للتحول إلى اقتصاد السوق ، الإصلاح الاقتصادي كوسيلة له، و الخوصصة كآلية للإصلاح، أما في الحور الثالث، قدمنا أهم مقومات الاقتصاد الإنتاجي، حيث تم تعريف مفهوم اقتصاد السوق و أهم خصائصه، و الاستثمار و مناخه، إضافة إلى التطرق إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها قاطرة الاقتصاد حاليا. بالنسبة للفصل الثاني، حاولنا فيه تبيان مسار انتقال الاقتصاد الجزائري و وضعيته بين التبعية النفطية و حتمية التنوع، و قيم هدا الفصل بدوره إلى ثلاث محاور ، تناول الأول منها، تطور اقتصاد الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية و معرفة نتائجها، التي أدت محدوديتها للانطلاق في سياسات إنعاش الاقتصادي ، و التي مثلت مضمون المحور الثاني، إلى جانب تقييم هده السياسات و البرامج، أما المحور الثالث، شمل الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري ودرجة و ضرورة تنويعه.

الفصل الأول:

الأسس النظرية للانتقال
من الاقتصاد الريعي
الى الاقتصاد الانتاجي

الفصل الأول: الأسس النظرية للانتقال من الاقتصاد الريعي للاقتصاد الإنتاجي

شكل الريع في العصور الوسطى أهم نقاط القوى و مصادر السلطة و حتى مع الاكتشافات البترولية التي ظهر معها نوع جديد من الريع (ريع النفط)، و لكن التقدم التكنولوجي حال دون بقاء هده الحالة حيث أصبح الإنتاج و خاصة التطور التكنولوجي في المجال الصناعي يعطي قوة اقتصادية من شأنها تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، و عليه تعمل معظم الدول الريعية على محاولة الانتقال إلى الاقتصاد الإنتاجي و ترقية و تطوير القطاع الصناعي خاصة للبقاء في الساحة الاقتصادية العالمية.

1- الاقتصاد الريعي بين المفهوم و النظرية

تغير مفهوم الريع من المجال الزراعي، مع التحولات المالية الكبيرة التي شهدتها الدول النفطية منذ 1973 التي أضافت إليها صفة الدول الريعية حيث أصبحت الدولة وسيط بين القطاع الريعي و باقي القطاعات، و هنا نشأت عدة أفكار حول الريع، الاقتصاد الريعي و الدولة الريعية من أجل الوصول إلى تشخيص اقتصادي يفسر ظاهرة الريع و يميز بين الاقتصاد الريعي و الدولة الريعية[1]

1-1- مفاهيم حول الريع

الريع:

الريع حسب ريكاردو هو الفرق بين قيمة إنتاج الأرض التي تتحدد على أساس نفقاتها في الأراضي الأقل خصوبة، و تكاليف الإنتاج في الأراضي الخصبة، و بشكل عام أطلق ريكاردو على الريع، بأنه [كل أشكال الدخول التي مصدرها هبات الطبيعة].و تعرف النظرية الاقتصادية الريع بدلك الدخل الذي يفوق الكلفة الحدية للإنتاج شاملة هامشا معينا للربح، و من زاوية أخرى يمكن تعريف الريع بكل ما يفوق السعر المطلوب لعرض عناصر الإنتاج في السوق[2].

[1]Blandine Destermau, Formes et mutations des économies rentières au moyen-orient : Egypte , Emirats arabes unis, Jordanie, Palastenie,Yémen , In Revue *Tiers Monde*, N° 163, Juiellet-Septembre 2000 Tome XLI, pp : 499 à500.

[2] لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الحكمة للنشر و التوزيع، بغداد، 1986، ص. 184.

حسب ادم سميث، الريع هو السعر المدفوع لاستخدام الأرض، و هو بطبيعة الحل أعلى سعر كون المزارع قادر على الدفع في الظروف الحالية للأرض،حيث يمكن تشخيص ريع الأرض في كثير من الأحيان ليس سوى الربح والفائدة المعقولة لرأس المال التي يستخدمها المالك لتحسين الأرض[3]، كما يذكر سميث أن الريع يختلف حسب خصوبة الأرض[4].

هناك تعريف أوسع لكلمة الريع، وهو الدخل الذي تؤمنه منحة أو هبة من الطبيعة، و قد يؤمن موقع جغرافي معين مداخيل ريعية خارجية لبلد ما، و يحصل دلك عندما تكون أراضيه ممرا تجاريا دوليا كقناة السويس، أو حين تكون ممرا لأنابيب البترول، أو تكون منطقة سياحية أو تحتوي على ثروات طبيعية باطنية، و قد يمثل بالمساعدات أو الهبات الدولية. حسب هدا التعريف يمكن تقسيم الريع إلى[5]:الريع الطبيعي (يشمل في الموارد الطبيعية كالثروات المعدنية.)، الريع الاستراتيجي (يتحقق نتيجة بميزة ترتبط بموقع الدولة من حيث موانئها أو تحكمها في طرق التجارة أو لميزة جيوسياسية كالإشراف على الممرات المائية، أو المنتجعات السياحية.)، الريع التحويلي (و يشمل هدا الريع ما تتلقاه الدول من معونات و منح و هبات و تحويلات العاملين، فضلا عن أشكال الدعم الأخرى.).

و يميز الاقتصاديين بين الربح الرأسمالي و الريع حيث أن الربح الرأسمالي هو وليد العمل و المبادرة و المخاطرة، في حين أن الريع لا يفترض كل دلك و بالتالي لا يعد أصحاب الريع مساهمين بشكل مباشر في النشاط الاقتصادي. و يوجه الانتقاد الأخر إلى الاقتصاد الريعي الذي يوفر مداخيل للسكان من غير المشاركة في النشاط الإنتاجي و خلق الثروة، فهو نشاط اقتصادي غير إنتاجي، و عليه تعد الدول النفطية دول ريعية من الطراز الأول، كونها تحقق مداخليها من تصدير مورد طبيعي إلى الأسواق الدولية، أي أن الريع الذي تحصل عليه دو مصدر خارجي يشارك في تحقيقه من 3 إلى 4% من السكان، في حين أن مداخليه تمثل 90% من إيرادات الخزينة لهده البلدان، و تشكل صادراته حوالي 80% من مجموع الصادرات، و 60الى 80%منم قيمة الناتج المحلي الإجمالي[6].

- **الدولة الريعية:** ظهر مصطلح الدولة الريعية لأول مرة في دراسة للكاتب الإيراني حسين مهدوي 1970، الذي عرف الدولة الريعية بأنها الدولة التي تحصل على جزء كبير من دخلها من مصادر خارجية سواء كان دلك من موارد طبيعية،

---

[3] Adam Smith, *Recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations*,1776, tome1, p. 119.

[4]Ibid, p. 122

[5] خالد عبد الوليد، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، الحوار المتمدن، العدد 86، 2002/03/10، ص. 8.

[6]البرداغ، "التحولات الاقتصادية و التنموية التي تواجه سوريا و لبنان في ظل المتغيرات الدولية"، www.alarabiva.net.

زراعية أو استخراجية، على شكل ريع تتحكم الدولة في السيطرة عليه و في توزيعه[7]، من أهم خصائص الدولة الريعية:ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي بدون الحاجة إلى فرض الضرائب، و ضعف هيكل الإنتاج المحلي خارج القطاع الريعي، ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الريعية(كالنفط مثلا) من إجمالي الصادرات تصل أحيانا إلى أكثر من 80%، و الاعتماد على الريع الخارجي كمصدر أساسي للدخل و انخفاض المساهمة المجتمعية في تكوينه.

- **الفرق بين الاقتصاد الريعي و الدولة الريعية:**

بناءا على ما سبق يمكن التمييز بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي، فالدولة الريعية حالة خاصة من الاقتصاد الريعي، و هي الدولة التي يشكل فيها الريع الخارجي نسبة كبيرة من الدخل و تنشغل أقلية من السكان في توليد الريع و يؤول في مجمله للحكومة التي تتحكم في توزيعه و إنفاقه على أفراد المجتمع.

أما الاقتصاد الريعي فهو الاقتصاد الذي يشكل فيه الريع الخارجي نسبة كبيرة من الدخل و يكون لأكثرية السكان دور في توليد الريع و استغلاله (كما هو الحال للجزر السياحية التي تعتمد إراداتها على السياحة لظروفها الجغرافية و المناخية) و عليه الاقتصاد الريعي هو اقتصاد تداولي و ليس اقتصاد إنتاجي، و بذلك تكون الدولة الريعية نظام فرعي متصل باقتصاد ريعي، و أن الاقتصاد الريعي هو الأساس عادة في تكوين دولة ريعية تكون الوسيط بين القطاع المنتج للريع و القطاعات الأخرى من خلال الإنفاق العام[8].

1-2-أهم النظريات الاقتصادية في الريع

أ. **ريع الأرض:**

- **الريع في نظر دافيد ريكاردو**:حسب ريكاردو الربح الناتج عن استخدام رأس المال من طرف الرأسمالي هو القيمة الباقية بعد دفع أجور العمال مقابل عملهم بالأرض،في هدا الصدد يقول ريكاردو:" لاحظنا أن العمل كأساس قيمة الأشياء، و كمية العمل اللازمة لإنتاجها يمثلان القاعدة التي تحد كمية السلع الواجب أن تعطي في المقابل ...."[9].يعطي ريكاردو تعريفا أكثر دقة:" الريع هو ذلك الجزء من منتجات الأرض التي تدفع لمالك الأرض للحصول على حق استغلال القوى المنتجة و

[7] رياض الخوري، "اعادة النظر في نظرة الدولة الريعية"، نشرة الإصلاح العربي، أيلول، ص. 22.

[8] المرجع نفسه، ص. 24.

[9] D.Ricardo,*On the principles of political economy and taxation*, 1817, Cambridge university press, version 2015, p.49.

غير القابلة للتدمير للتربة". حسب ريكاردو قيمة إنتاج الأرض مقسمة إلى ربح، ريع و أجور العمال، تشكل معا الدخل القومي. أما مصطلح الريع التفاضلي فهو راجع إلى اختلاف الدخل نظرا لاختلاف خصائص الأرض (الخصوبة) و علية تتفاوت القوة الإنتاجية و عليه لا تعطي نفس الدخل (قانون تناقص الغلة)، فيؤدي هدا الاختلاف في الدخل إلى اختلاف معدلات الأقساط ما يفسر الريع التفاضلي.

- **الريع حسب كارل ماركس**: الريع هو ذلك الجزء من قيمة السلعة الذي يتمثل في فائض القيمة ، وملكية القوى الطبيعية (الأرض، و مساقط المياه...الخ)، ليست لها في ذاتها علاقة بإنتاج ذلك الجزء من فائض القيمة، إن هذا الفائض في الربح يوجد حتى في حالة عدم وجود الملكية العقارية ، فالملكية العقارية لا تخلق هذا الجزء من فائض القيمة المحول إلى فائض ربح ، ولكنها فقط تعطي المالك العقاري القدرة على نقل فائض الربح من جيب الرأسمالي إلى جيبه . ومن ثم فإن القوى الطبيعية ليست مصدر فائض الربح ولكنها أساسه الطبيعي، وفائض الربح هذا يذهب إلى المالك العقاري بدلاً من أن يذهب إلى الرأسمالي .وهو ككل فائض قيمة يتم خلقه بواسطة عمل العمال، وعند ماركس يوجد شكلين للريع العقاري أولهما الريع الفرقي أو الأختلافي والريع المطلق، الريع الفرقي عند ماركس هو الزيادة في الربح بالنسبة للربح المتوسط، أي فائض الربح الذي يتم الحصول عليه في الزراعة التي تكون فيها ظروف الإنتاج الأكثر ملائمة بالنسبة للربح المتوسط. فهو إذاً يمثل الفرق بين السعر العام للإنتاج كما تحدده أوضاع الإنتاج على الأراضي الأكثر سوءاً والسعر الفردي للإنتاج على الأراضي المتوسطة والأراضي الأكثر خصوبة. من ذلك يظهر أن الريع وفقاً لما يراه ماركس لا يأتي من الأرض ولكن من العمل الزائد (أو الفائض) المسلوب من العمال الزراعيين ، فالعمل الإنساني فقط له قيمة عند ماركس بما أن وسيلة الإنتاج الأساسية في الزراعة الأرض وهي ليست من ناتج العمل ، ولكنها من ناتج الطبيعة لذا ليست لها قيمة ولا تشكل رأس المال . ويمثل الريع الشكل الذي تحقق به الملكية العقارية نفسها اقتصاديا ، ويكون بذلك التعبير عن العلاقة بين طبقة ملاك الأراضي والطبقات الاجتماعية الأخرى ، الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة ، ،أما بالنسبة إلى الريع المطلق فهو يشكل محور تحليل ماركس في الريع إذ يرى في رده على افتراض ريكاردو بأن الأرض الحدية لا تغل ريعاً ، إن المالك العقاري لا يسمح بالترخيص بزراعة أرضه دون مقابل حتى بالنسبة لأكثر الأراضي سوءاً . هذا النوع من الريع يدفع حتى بالنسبة للأرض الحدية هو ما أطلق عليه ماركس ((الريع المطلق)) والذي لا يدين بوجوده إلا إلى الملكية العقارية[10].

[10]http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/ad_downloads/6_8738_446.pdf.

- **مساهمات أخرى لنظرية ريع الأرض**: هناك عدة مساهمات نظرية تفسر ريع الأرض، نذكر منها[11]:

1) **ريع الأرض و الموقع الجغرافي عند Von Thunen**: كاتب معاصر لريكاردو نشر في 1826 كتاب حاول من خلاله إدخال البعد الجغرافي في تحليل ريع الأرض، بالنسبة له، يخلق الفضاء تكاليف النقل التي تؤثر على مبلغ الريع، أي يحدد موقع الأرض و بعدها عن المدينة التي تمثل السوق الاستهلاكية فيحدد الفروق في تكاليف النقل و سهولة الوصول إلى السوق التي تنتج ريع أفضل للأراضي التي تمتلك أفضل تموقع، لا يأخذ هدا النهج بعين الاعتبار كل من خصوبة الأرض و التغيرات التكنولوجية التي تسمح باستخدام الموارد و التقنيات الحديثة و المبتكرة رغم أهميتها في التأثير على قيمة الريع.

2) **ريع الأرض حسب الأوضاع و التطورات الخارجية لألفريد مارشال**: يعتبر تحليل مارشال الهام من تفكير ريكاردو حيث يعتبر أن ريع الأرض تحكمه خصوبة التربة، و من جهة أخري هو الهام ماركسي كونه يستأنف فرضية الأرض غير المنتجة من جديد، مع الأخذ بعين الاعتبار النظرية المكانية ل Von Thunen, طور مارشال نظرية للريع تفترض أن الفروق في الريع المستخرج من الأرض تأتي من الفوائد الصافية التي تحققها الأرض في أوضاع معينة'، فحسب مارشال يوجد ريع حتى و لو كانت لجميع الأرضي نفس الفوائد(الخصوبة)، مادام السكان في وضع تنافسي.

3) **الجودة الإقليمية للريع حسب Mollard**: في مقال نشره حول جودة التطير انطلاقا من دراسة تحليلية للريع، حدد مفهوم للريع تحت تأثير نظرية مارشال بما في ذلك مفهوم فائض المستهلك و فائض المنتج، و يرتبط هدا المفهوم بكل من التخطيط و الجودة، فالمستهلك دائما ما تجذبه المنتجات ذات الجودة، و هو ما ينتج فائض في المنتج و بالتالي فائض في الريع.

ب– ريع النفط:

- **مفهوم ريع النفط**: يقدم الريع الصناعات البترولية للدول المنتجة للنفط أهمية إستراتيجية وقوة مالية في الساحة العالمية. حيث تحقق الصناعة البترولية دخل معتبر للدول المستهلكة وللمؤسسات البترولية التي تمثل بالإضافة للدول المنتجة

[11]Hirech Nawel, Contribution du courant institutionnel à l'analyse des économies rentières -Cas de l'Algérie-, Mémoire Pour l'obtention du diplôme de Magistère en économie, 2012/2013, pp.16-18.

للبترول: المتعاملين الثلاثة الأساسين للنشاط البترولي، أين يصيغ كل منهم إستراتيجيته حسب الأهمية المالية و الجيوسياسية للبترول.

هل ريع النفط هو ريع تفاضلي أو ريع الاحتكار؟

الريع التفاضلي: حسب نظرية ريكاردو ريع النفط هو ريع تفاضلي، و ذلك نظرا لاختلاف في تكاليف الإنتاج، إضافة إلى أن سعر الإنتاج الخام يحدد من طرف المنتج بالأخذ بعين الاعتبار التكاليف الفردية التي عادة ما تكون مرتفعة مقارنة بسعر السوق. هدا النوع من الريع ينظر إليه من جانب شركات النفط التي تعمل في أفضل الظروف(مع انخفاض التكاليف)، و لكن تكاليف الاستخراج ليست وحدها المسؤولة عن الاختلاف بين الريع النفطي، يمكن أن تكون أيضا: (ريع الجودة:ترتبط ريع الجودة بعدم التجانس للتركيب الفيزيو-كميائي للبترول الخام المستخرج.)، ريع الموقع (تتعلق بتكاليف النقل إلى الشوق الاستهلاكية، حيث ينخفض الريع في حالة بعد الودائع عن السوق و هو ما يؤثر سليا على شركات النفط.)،الريع التكنولوجي (يتعلق بالفرق في الجهاز الإنتاجي و التقنيات المستخدمة للإنتاج، من حيث الإنتاجية و الحجم، حيث يوظف المنتجين التقنيات الأكثر فعالية و كفاءة على مستوي التكاليف الوحدوية للإنتاج لتعظيم أرباح الريع التكنولوجي.)[12].

ريع الاحتكار: يحدد الريع أو فائض النفط على أنه" الفرق بين سعر تقييم طن من النفط الخام يباع للمستهلكين في شكل منتجات مكررة، و متوسط إجمالي تكلفة استخراج، نقل، تكرير و توزيع نفس الطن من النفط"، حسب النظرية الماركسية للقيمة، سعر الإنتاج أو إعادة الإنتاج يسمح بتحقيق قيمة أعلى من كمية العمل الاجتماعي اللازم لهدا الإنتاج. و يستنتج من ذلك أن الريع الاحتكاري يغطي الزيادة في معدل الأرباح المحققة في صناعة النفط على الأرباح المحققة في الصناعات الأخرى.فمنذ ولادة صناعة النفط خاصة بعد الحرب العالمية الثانية بين عامي 1950 و 1970 كانت للشركات النفطية السلطة الكاملة في تحديد أسعار النفط من خلال فرض أسعارها على الدول المنتجة، مما دفع هده الأخيرة إلى التكتل و الاتحاد من أجل أن تكون قادرة على التأثير في سعر النفط الذي يمثل لهده البلدان المصدر الرئيسي للثروة، و هكذا تأسست منظمة الاوبيب في الستينيات في المرحلة الانتقالية للساحة الاقتصادية و السياسية الدولية(منظمة الدول المصدرة للنفط)، في 14 سبتمبر 1960بمؤتمر بغداد بمبادرة من إيران، العراق، الكويت، السعودية و فنزويلا، و انضم لهؤلاء الأعضاء الخمسة المؤسسين تسعة أعضاء آخرين منهم الجزائر، (الجزائر انضمت في 1960)، مع مسار تصفية الاستعمار للدول المنتجة للنفط التي كانت معظمها تبحث عن الاستقلال الاقتصادي بعد حصولها على الاستقلال السياسي،حيث كانت عملية

[12] Hirech Nawel, op., cit., p19-20.

التأميم أول قرار تتخذه في هدا المجال عقب بيان من أمانة المنظمة في فينيا 1968 أكد الحق غير قابل للتصرف للدول لممارسة السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية في مصلحة التنمية الوطنية، ما أمكن البلدان المنتجة من التأثير على أسعار النفط و زيادة دخلهم[13].

1-3- الاقتصاد الكلي للريع

المرض الهولندي (Dutch Disease):

ظهر مصطلح المرض الهولندي في السبعينيات، في مقال نشر عام 1977 في المجلة البريطانية" **the Economist**" في مرحلة مناقشات حول المشاكل التي قد تنشأ في المملكة المتحدة، عقب اكتشاف حقول النفط مشيرا إلى الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الهولندي في سنوات الستينيات في احتياط الغاز الطبيعي من الحقل " **SLOCHTREN**"، حيث حاول تفسير ظاهرة غريبة واجهت الاقتصاد الهولندي بعد الصدمة النفطية الأولى كونها سجلت أداء اقتصادي قوي لعدة سنوات متتالية، و بالتوازي مع مفهوم المرض الهولندي و تسليط الضوء على هولندا، ولدت في استراليا نماذج تقوم على مصطلح قطاع الطفرة التي من المفترض أن توضح عدد من الحلقات التاريخية التي تميزت بازدهار قطاعات مع تأثير سلبي على القطاعات الأخرى من الاقتصاد[14].وقد طورت ظاهرة المرض الهولندي من طرف :**Corden et Near،Gregory**

- **نموذج Gregory**: ذكر Gregory في 1976 فكرة التراجع النسبي لقطاعات من الاقتصاد في ظل اكتشاف و تنمية الموارد الطبيعية، و قد خصصت أستراليا في هدا النموذج، حيث ركز على تأثير الطفرة في سعر الصرف الحقيقي و قطاعات الاستيراد و التصدير من خلال عرض أثار الأسعار المحلية على عرض التصدير و طلب الاستيراد، و اعتمد في هذا النموذج على أسعار السلع المتداولة دوليا(الواردات و الصادرات. حيث ترتكز فرضية النموذج على عدم تأثر الأسعار العالمية بالاقتصاد الاسترالي، فيوضح أن اكتشافات المناجم تؤدي إلى زيادة في إمدادات التصدير ما يترجم على مستوى الحسابات الخارجية، بفائض في ميزان المدفوعات، تصحيح هذا الفائض(إما ارتفاع قيمة

[13] Hirech Nawel, op., cit., p.20-22.

[14]Marie-Pierre ,*Dépenses Publiques , Ressources Naturelles et Croissance Sectorielle : Une Comparaison Afrique-Asie*, Revue économique, Vol. 49, No. 1, Janvier 1998 , P.**120**.

العملة الوطنية، أو التضخم المحلي)، يرفع من أسعار السلع غير المتداولة بالنسبة لأسعار الصادرات والواردات، كما يوضح الشكل الأتي:

شكل رقم (01): نموذج Gregory، 1976 (التراجع النسبي لقطاعات من الاقتصاد في ظل اكتشاف و تنمية الموارد الطبيعية)

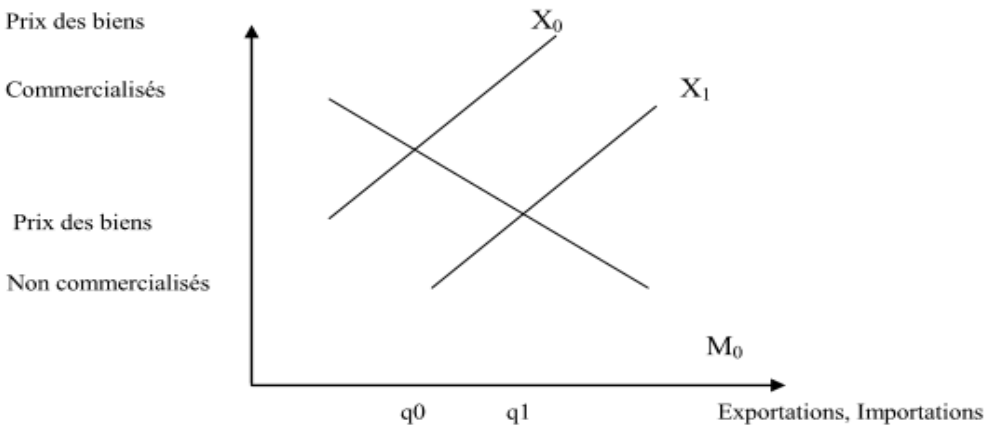

Source..Gregory,R..G," Some implication of the growth mineral sector " , Australian Journal of the Agricultural Economics, 20 -08- 1976 , P.08.

في الرسم البياني تمثل **M0** و **X0** على التوالي كل من ، منحنى الصادرات (خارج صادرات قطاع المناجم)، و منحنى الطلب على الواردات، و تتساوى الصادرات مع الواردات عند تقاطع **M0** مع **X0** ، و مع اكتشاف الموارد المنجمية يتضاعف حجم الصادرات المحلية (المنجمية و غير المنجمية)، فتنتقل منحنى الصادرات من **X**0 إلى **X**1، و بالمقابل يبقى منحنى الواردات **M0** بدون تغيير في مرحلة أولى، و تسمح حركة سعر الصرف بتصحيح هدا الوضع لأن ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلبا على الصادرات المحلية و يحفز الواردات، التي يصبح سعرها أكثر انخفاضا بالعملة المحلية، و في الحالة العامة، فان ارتفاع سعر الصرف الحقيق يؤدي بالتزامن إلى ارتفاع حجم الواردات و انخفاض حجم الصادرات خارج القطاع المنتعش (من **q0** إلى **q1**)، و يضيف **Gregory** أن انتعاش قطاع الموارد المنجمية يترتب عنه تراجع في نشاط الصناعات التي تنتج سلع لإحلال الواردات و الصناعات المصدرة التي كانت موجودة من قبل اكتشاف الموارد المنجمية و زيادة حجم الواردات من خلال حركة سعر الصرف

الحقيقي[15]. و يعتقد هذا الأخير، أن هذه التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد يمكن أن تدفع في المدى القصير الحكومات للتدخل سواء من خلال سياسة تخفيض العملة المحلية أو الرغبة في تقديم إعانات خاصة لقطاع سلع التبادل التجاري[16].

النموذج الأساسي (The Core Model) أثر حركة الموارد و أثر النفقات:

نشر **Corden** سنة 1984 يتضمن المجالات التالية:القطاع المزدهر(النفط و جل الصناعات الأولية المصدرة في فترة ارتفاع الأسعار و الاكتشافات الكبيرة للموارد أو التقدم التقني أين يكمن الأثر في الانخفاض الكبير للتكاليف.)، القطاع المتأخر(يغطي باقي السلع المتداولة في قطاع الصناعات التحويلية و القطاع الزراعي.)، السلع غير المسوقة(بما في ذلك الخدمات و النقل.... الخ.).كما قام بهذا التحليل على المدى المتوسط، و العمل متنقل بين القطاعات الثلاث بنفس الراتب لكل وظيفة، أمخا رأس المال العالمي محدد، و عوامل الإنتاج الأخرى ثابتة الأسهم و بأسعار مرنة، و دخل كل قطاع على التوالي **Rb, Rl et Rn**.و كما هو الحال في النموذج السابق، المنتجات المسوقة من قبل قطاع الطفرة"**B**"، و القطاع المتأخر «**L**» تواجه الأسعار العالمية، أما المنتج الثالث المتمثل في السلع غر المتداولة(المسوقة) سعره ثابت محليا من خلال العرض و الطلب المحليين[17].

يمكن أن يكون أصل الطفرة نتيجة اكتشاف كبير للموارد الطبيعية، أو تغير تكنولوجي خارجي في "**B**"، المحجوز للبلد المعني، أو ارتفاع خارجي لسعر المنتج "**B**" في السوق العالمية، نمو قطاع الطفرة و له اثنين من الآثار: تأثير الإنفاق، و تأثير حركة الموارد كما هو الحال في النموذج السابق، حيث يتم تحديد تأثير الإنفاق إذا انفق جزء من فائض "**Rb**" مباشرة من قبل أصحابها أو الدولة، في ظل هده الظروف إذا كانت مرونة الطلب–الدخل على سلع قطاع السلع غير المتداولة"**N**" موجبة، فان سعر تلك السلع سوف ينمو نسبيا مقارنة بالسلع المتداولة، و هنا يكون التقدير الحقيقي.و يتضح هذا النموذج في الرسم البياني أدناه:

[15] Gregory,R..G, op., cit., p. 9.

[16] A. Sid Ahmed « *Economie de l'industrialisation a partir des ressources naturelles (I.B.R)*», Tome I, 1992, p. 21

[17] Corden M., *Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation* ,Oxford Economic Papers , New Series , Vol 36 , Nov.1984 ,p p. 360-363.

شكل رقم(02): النموذج الأساسي1984 (The Core Model) أثر حركة الموارد و أثر النفقات،

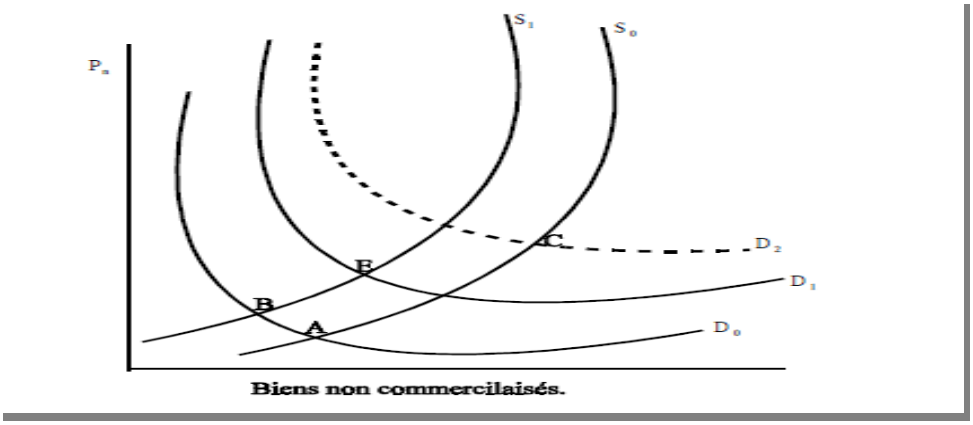

Source: Corden, M., Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation ,Oxford Economic

Papers, New Series , Vol 36 , Nov.1984 ,P . 361.

يدرس هذا النموذج أثر انتعاش أو التوسع في استغلال قطاع الموارد الطبيعية على قطاعات الاقتصاد الأخرى ، و قد توصل **Corden**, أن توسع القطاع المصدر للموارد الطبيعية نتيجة صدمة خارجية يولد أثرين على الاقتصاد المعني ، و هما.:

أثر الإنفاق:يحدث أثر النفقات بسبب ارتفاع مداخيل الاقتصاد، نتيجة ازدهار القطاع **B**، و ادا ما تم إنفاق جزء من هدا الفائض من هده المداخيل، سواء مباشرة من طرف الدولة أو من قبل المستفيدين الآخرين، و ادا كانت مرونة الدخل بالنسبة للطلب على منتجات القطاع **N** موجبة، فان أسعار هده المنتجات سوف ترتفع بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري، و هدا يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي و زيادة الطلب على منتجات القطاع **N** و ينعكس هدا في المنحنى من خلال انزلاق منحنى الطلب من **D0** إلى **D1**، و بالتالي ارتفاع أسعار **Pn** و تحول الموارد من القطاعين **B** و **L** لصالح القطاع**N** [18].

أثر حركة الموارد: يؤدي انتعاش القطاع **B** إلى زيادة الإنتاجية الحدية للعمل فيه، و يترتب عنه تحول في اليد العاملة من القطاعين **L** و **N** ،نحو القطاع **B** و يؤدى دلك إلى أثرين مهمين أولهما تحول اليد العاملة من القطاع المتأخر**L** نحو القطاع المزدهر**B** ، يجعل إنتاج القطاع **L** ينخفض، و يسمى هدا بالأثر المباشر بتراجع القطاع الصناعي ، و يعد أثر مباشر لأن **N** لم يكن له دخل، و هدا التراجع لم يكن نتيجة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، أما الأثر الثاني فتحول اليد العاملة من القطاع**N** نحو

[18] Corden,M., op., cit., P.361-362.

القطاع المنتعش**B** بسعر صرف حقيقي ثابت، و في هده الحالة يؤدي أثر الموارد إلى تحرك منحنى العرض من **S0** إلى **S1** (انخفاض إنتاج القطاع **N** بسبب تحول الموارد منه إلى القطاع **B**)، و بالتالي خلق طلب إضافي على السلع خارج التبادل التجاري، **N** يضاف إلى الطلب الناتج عن أثر النفقات، و يظهر هدا الطلب الإضافي في المنحنى **D2**[19].

و يتولد عن الجمع بين الأثرين تحول في اليد العاملة من القطاع المتأخر إلى القطاع ، و بالتالي ظهور ما يسمى الأثر غير المباشر لتراجع القطاع الصناعي الناتج عن تحول العمالة، و في الأخير ، فقد أشار **Corden** إلى حالة خاصة و التي تميز انتعاش قطاع الموارد الطبيعية، و هي الحالة التي لا يستخدم فيها هدا القطاع عامل إنتاج متحرك في باقي الاقتصاد، و في هده الحالة فان الأثر الوحيد هو أثر النفقات، كما يشير كذلك ملاحظة أخرى هامة و هي الحالة التي يشمل فيها القطاع المتأخر **L** ، القطاع الصناعي بالإضافة إلى وجود قطاع فلاحي مصدر للخارج، و في وضعية مثل هده فان المرض الاقتصادي الهولندي سوف يؤدي إلى تراجع كل من القطاع الصناعي و القطاع الفلاحي.

أما من ناحية التوزيع القطاعي، فان كلا الأثرين يخفضان المداخيل الحقيقية لعامل الإنتاج الخاص بالقطاع المتأخر **L** ، و هده النقطة تمثل المشكلة الرئيسية للمرض الاقتصادي الهولندي، لان زيادة الأسعار النسبية لما لا يقبل التداول دوليا يصحبه عادة ارتفاع معدلات الربح فيها، و هدا عامل رئيسي لدفع المستثمرين إلى استثمار أموالهم في قطاع السلع و الخدمات التي يصعب استيرادها، أكثر من استثمارها في قطاع المنتجات الصناعية، و هدا من أسباب التفاوت الكبير في النمو لصالح القطاعات التي لا تقبل المتاجرة دوليا، و تزايد اعتماد الاقتصاد على الاستيراد[20].

من خلال المرور من مفهوم الريع و أهم نظرياته نستخلص تطور هدا المفهوم من ريع الأرض الذي مثل فائض القيمة الذي يحصل عليه صاحب الأرض مقابل السماح باستغلال أرضه، إلى الريع النفطي و ما تولد عنه من صفة الاقتصاد الريعي و الدولة الريعية، و بين نوعي الريع كل من الاقتصاديين قدم مفهوم يعبر عن نظرته الاقتصادية، إضافة إلى التطرق إلى المرض الهولندي الذي يفسر التراجع الاقتصادي للدول الريعية نتيجة الاعتماد على المداخيل النفطية.

[19] Corden,M., op., cit., P. 362-363.
[20] A.Sid Ahmed, op., cit., p. 27.

2- الإطار النظري للتحول نحو اقتصاد السوق

تحاول معظم دول العالم تقليص دور الدولة و استخلافها بميكانيزمات السوق، و ذلك على خلفية التجارب التي عاشتها خلال الثمانينات و التسعينات من القرن الماضي، يتضح هدا في الدول الاشتراكية التي عملت جاهدة على تغيير نظامها الاقتصادي القائم على التخطيط المركزي و التوجيه الإداري بآخر يقوم على ميكانيزمات السوق، و يعتبر التحول في هذه الدول أعمق و أشمل.

2-1- التحول الاقتصادي:

2-1-1- مفهوم التحول الاقتصادي:

على النطاق الواسع، التحول يمكن أن يعرف على أنه عملية تغيير في أي نظام(طبيعي أو اصطناعي)، تغير جذري في طريقة و كيفية عمله و تنظيمه، إما بسبب تغير العوامل الخارجية، أو بسبب اخذ كل من التطورات و الابتكارات مكان داخل النظام ما يضطره للتكيف، و في جميع الحالات تعد ظاهرة التحول في العموم صعبة التنبؤ و التحكم بها، و لذلك فان عملية إدارة هذه التحولات تشكل تحديا كبيرا لمجتمعاتنا[21].

يقول Hans-Jürgen Wagener " يجب في البداية أن نتفق على المفاهيم، و نسأل عن ما نعنيه بمصطلح"التحول" و هو مظهر من مظاهر و أشكال التغير الاجتماعي، أي إعادة تنظيم في المجال السياسي، الاقتصادي و الثقافي. Polanyi(1944) يستخدم هذا المفهوم في كتابه التحول العظيم لوصف التدخل المتعمد على السوق ذاتي التنظيم، أي رد فعل البرجوازي لأزمة الرأسمالية الليبرالية والتحول الاشتراكي الذي بدأ في روسيا 1917. وصفت هذه العملية من قبل كينز (1926) في نهاية " THE END OF LAISSER FAIRE" و شومبيتر (1942) في" Capitalism, Socialism and Democracy."أنها "، التحول من نظام إلى أخر يتطلب تطوير نظرية النظام الاقتصادي من أجل القدرة على التحكم في الديناميكية و التحول، و خلال هذه العملية يمكن لعدة مكونات النظام الاقتصادي الأول أن لا تشارك و لا تطبق في عملية التحول[22].كما يستنتج أن التحول

[21]LYON en transition :la transition entre théorie et pratique, du transition management aux initiatives de transition- résilience, Avril 2012, p. 2. http://www.lyon.transistionfrance.fr/

[22]Problématique de l'Etatdans les transitions à l'économie de marché :Essaid'approche théorique avec référence à l'Algérie ،BOURAHLI Ahmed Toufik ،Thèse de doctorat en sciences ،2013-2014 ،P.**145 .**

هو الانتقال من تراكم التغييرات المؤسسية إلى تحول نموذج النظام الاقتصادي في انتظار تحليل نظري وهنا نتعامل بوضوح مع ظاهرة تاريخية[23].

2-1-2- آراء المؤيدين و المعرضين للتحول نحو اقتصاد السوق

قد بدأت موجة الانفتاح والتحول نحو اقتصاد السوق الليبرالي وتسارعت بعد سقوط الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي، و تختلف الآراء حول كون التحول الاقتصادي و التوجه إلى اقتصاد السوق بين التأييد و المعارضة:

- ✓ **آراء المؤيدين للتحول نحو اقتصاد السوق:** إن الذين يرفعون راية التحرر والتحول إلى اقتصاد السوق يسوقون مجموعة مبررات أهمها: ضرورة البحث عن بديل، بسبب عجز النمط الاقتصادي الذي اتبعته معظم البلدان المتخلفة خلال العقود السابقة، والذي يقوم على التدخل الواسع للدولة وتقليص دور القطاع الخاص والتضييق على المبادرة الفردية وتعطيل جزئي لآليات اقتصاد السوق ومؤسساته ، حيث يرى البعض" أن اقتصاد السوق قد انتصر على اقتصاد الأوامر في المباراة الاقتصادية للإنتاجية والتحديث، وأثمرت عولمة اقتصاد السوق وظائف أفضل وأعلى إنتاجية، وأسهمت في تقليل الفقر العالم"لقد أوضحت التجربة وأثبتت أن البلدان التي نجحت في تحقيق التنمية هي تلك إلي اعتمدت على قوى السوق والقطاع الخاص مثل كوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة.كما أن المناخ السياسي العالمي الذي أنتج نموذج التنمية السابق قد تغير كليا، وأصبح من غير الممكن أن يستمر هذا النظام في مناخ يفتقد لشروط استمراره[24].
- ✓ **آراء المعارضين للتحول نحو اقتصاد السوق:** ينقل عن الفكر الكلاسيكي "أن ما هو مفيد أو ملائم للفرد هو مفيد أو ملائم للمجتمع"، غير أن الواقع يثبت أن اقتصاد السوق يخضع بالدرجة الأولى لحوافز و أفضليات وقرارات المنظمين الذين يسيطر عليهم حافز الربح، ولذلك فإن الإنتاج يخضع إلى حد كبير إلى الطلب الفعال في السوق، داخليا وخارجيا، وعليه فإنه ليس هناك من ضمان بأن قوى السوق يمكن أن تميل لمنح أولوية لمصالح جموع الشعوب بالبلدان المتخلفة أو لحماية قوتها الشرائية،و من أهم المبررات المقترحة من قبل هذه الفئة: أن آلية السوق في تخصيص الموارد

---

[23] Ibid,. p.149.

[24] رابح حمدي باش ،ا أزمة التخطيط و التنمية في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،(غير منشورة) ،جامعة الجزائر،2007 ص .116.

بكفاءة يتطلب درجة عالية من المرونة في الاستجابة لمؤشرات الأسعار، ا يؤدى إلى هدر للموارد، مما يستلزم تدخلا لمواجهة تقلبات الأسعار. نظام السوق يركز على خوصصة المؤسسات العامة وتحويلها إلى شركات خاصة، بقصد فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية وتوسيعها لكي تكون مدخلا لتشويه وإضعاف قدرة الدول على السيطرة على قدرات اقتصادها القومي.

إضافة إلى أن نظام السوق يؤدى إلى سوء توزيع كبير في الثروات و المداخيل على المستوى الوطني وعلى المستوى العالمي، والواقع أن لهذا التفاوت آثار اقتصادية وسياسية، فأن اقتصاديات السوق تؤدى إلى«التفاوت في الموارد الاجتماعية » حتى يصبح المواطنون في الحقيقة غير متساوين سياسيا ،كما أن التغير الهيكلي في قطاع المصارف الذي يعاني عدة اختلالات في الدول النامية يؤدي إلى أزمات اجتماعية هي في غنى عنها، كما أن التركيز ينصب على التجارة قبل التنمية التي يجب أن يوجه لها الاهتمام[25].

2-1-3- فرضيات و طرق التحول إلى اقتصاد السوق:

- **فرضيات التحول:** توصف السياسات المطبقة من طرف المؤسسات المالية الدولية "بالسياسات الليبرالية "أو" ا الاقتصادية الأصولية "أو" السياسات الناجمة عن تطبيق إجراءات إجماع واشنطن(الذي يجمع صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، الخزينة الأمريكية، و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية[26])."

العديد من دراسات على الاقتصاديات الانتقالية،لم تستطيع الخروج بشكل موحد لاقتصاد السوق الواجب تطبيقه في هذه الدول أو بإستراتيجية موحدة للإصلاحات، هذا لا ينفي وجود تناسق و تجانس في الأدوات و النتائج المتوصل إليها. تعبر توصيات المؤسسات المالية الدولية على وجود نموذج نمطي"**Modèle standard**"، فرض وبشكل واضح على الاقتصاديات الانتقالية[27]، و بما أنه لا يوجد نموذج نظري للتحول، حاول اقتصاديو صندوق النقد الدولي بمساعدة خبراء و اقتصاديي الدول الغربية، إيجاد نموذج يمكن تطبيقه على كل الدول مهما كانت طبيعة نظامها أو هياكلها و مؤسساتها،بحيث يخلق

[25] رابح حمدي باش، مرجع سبق ذكره، ص ص. 117-116.

[26] Bakreti Lakhdar, la transition économique de l'Algérie, Editions universitaires européennes, mai 2012, p.356.

[27] Benhassine M.L, les réformes économiques néo-libérales et le problème de l'emploi : l'expérience des pays du Maghreb, colloque sur l'emploi dans les pays du Maghreb arabe et Djibouti, Alger 17.19 février 1997,p. 4.

نوع من الإبداع التنظيمي خلال فترة التحول، يكون بمثابة إعادة تركيب، أو إعادة تشكيل و تطوير للعناصر المؤسساتية القائمة[28].

و تقوم هذه الإصلاحات على الفرضيات التالية[29]:

أ–فرضية الاتجاه الواحد (الانتقال له اتجاه واحد فقط): ترى هذه الفرضية أنه يمكن للسوق أن يعود بكل عفوية وينتظم من تلقاء نفسه، كما يمكن للهياكل الاقتصادية أن تتغير،لأن التحرير سيسمح لبعض الدول (خاصة دول أوربا الوسطى)، بعودة ميكانيزمات السوق أو بنشوئها في دول أخرى (البلدان المنبثقة عن الاتحاد السوفيتي)، و ذلك بغض النظر عن التصلبات الموروثة عن النظام القديم.

ب–فرضية الشمولية: تكون ميكانيزمات التسيير الإداري غير فعالة في المراحل الأولى أو عند الانطلاق، أما عند نقطة الوصول فسوف تختفي أو يبقى منها الشيء القليل، و تترك المجال لآليات الضبط اللامركزية التي تكون أكثر فعالية فالتحول أو الانتقال إلى اقتصاد السوق، يعني تحول كل ميكانيزمات النظام القديم و استبدالها بميكانيزمات جديدة.

ج–فرضية التجانس: تجانس ميكانيزمات التحول بغض النظر عن السياق السياسي و المؤسساتي بمقارنة الدول المتحولة إلى اقتصاد السوق على أساس مجموعة من المؤشرات، تأخذ بعين الاعتبار بعض المعطيات الدالة على الجهود المبذولة للانتقال إلى اقتصاد السوق.

د –فرضية غياب التنظيم: التحول إلى اقتصاد السوق هو تحول نظام برمته، و من هنا تكون متطلبات التحول كثيرة جدا و معقدة مما يصعب على الحكومات التحكم فيها، حيث سيحدث بالضرورة الكثير من الفوضى و انعدام التنظيم خاصة في المراحل الأولى، و يتجلى ذلك في فقدان المعلومات عند بعض الأعوان انهيار الإنتاج، تدمير الرأسمال الإنتاجي و البشري، ضعف أو غياب الإجماع الاجتماعي المرتبط بالتحولات السريعة. ما يؤدي إلى إضعاف و تقليل فعالية الاقتصاد، و عليه ينبغي التقليص بقدر الإمكان من طول مدة هذه الفترة للوصول و بسرعة لضبط الاقتصاد عن طريق ميكانيزمات السوق و إعطاء رؤية واضحة للأعوان الاقتصاديين.

---

[28] Bakreti Lakhdar, op., cit., p.359

[29] Vercueil j , *transition et ouverture de l'économie russe (1992-1999)contribution à une économie intentionnelle de changement*, université paris, Nanterre, 2000,pp.13-14.

- **طرق الانتقال إلى اقتصاد السوق**: دعت السياسات التي طبقت في دول أمريكا اللاتينية ثم في الدول الانتقالية إلى تشجيع و تطوير القطاع الخاص الكفيل بالاستجابة للحاجيات الحقيقية لهذه البلدان ولتحقيق هذا الهدف، كان من الضروري إقامة محيط نقدي مستقر تعكس فيه الأسعار الندرة النسبية لعوامل الإنتاج ، و تحرير الأسعار و التجارة، و التثبيت، مما يسمح للاقتصاديات المتحولة إلى المرور إلى اقتصاد السوق[30]

أ –طريقة المعالجة بالصدمة : استبدال النظام و المؤسسات القديمة بمؤسسات جديدة و إدخال اقتصاد السوق بدون أجل و تحفظ، ذلك أن الوقت ليس في صالح هذه الدول التي يجب أن تعمل و بسرعة للتخلص من آثار الماضي و القضاء على كل المؤسسات القديمة و استبدالها بمؤسسات و طرق عمل جديدة حتى و إن كانت التكلفة عالية .تستند هذه المقاربة على مفهوم" التدمير الخلاق لشوميتر"، فعندما تدمر المؤسسات القائمة أي تدمر مؤسسات التخطيط المركزي، يظهر السوق و مؤسساته بعفوية و بكل تجانس. تقضي هذه المقاربة أيضا بضرورة القيام بإصلاحات قوية و سريعة للقضاء على النظام القديم حيث تدعم بالدراسات القياسية، التي بينت ضرورة التسريع بعملية الإصلاحات و القيام بها في آن واحد فلا يمكن القيام مثلا بالخوصصة دون تحرير الأسعار،و يستدلون في ذلك على أمثلة الدول التي طبقت هده السياسة و تحصلت على معدلات نمو قوية و دائمة .تطرح المعالجة بالصدمة مشاكل اقتصادية و اجتماعية لأن تكلفة التحول مرتفعة جدا، فعلى الصعيد الاقتصادي يؤدي تحطيم الهياكل الإنتاجية إلى تراجع و ركود الإنتاج، أما من الناحية الاجتماعية فإن البطالة و تراجع القدرة الشرائية هي المرافقة للتحول[31].

ب–الطريقة التدريجية : لا يعتبر أنصار هذه الطريقة أن عملية الانتقال هو استبدال نظام بنظام آخر و لكنه سيرورة أين يتم تواجد النظامين معا و قد يتعايشان و يتنافسان إلى غاية انتصار النظام الجديد، لكن في المدى، و ترى أن الوقت عاملا مهما، و لا يمكن تغيير الهياكل و المؤسسات بسرعة، تستند هذه النظرية على أفكار المدرسة المؤسساتية و التطورية التي تعتبر أن السوق هو مؤسسات و ثقافة المشاركين في عملية اتخاذ القرار و يؤكدون على القيام بالإصلاحات اللبرالية بالتدرج مع ضرورة مراعاة المقاومة لدى الأفراد، ما يتطلب الحذر و وضع إستراتيجية مرافقة، فتغير نظام تخصيص الموارد يتطلب على الأقل ثلاث عناصر: الأدوات (تتمثل في الأسعار الحرة، النقود الفعالة، التجارة الخارجية.)، و المؤسسات(التي توزع سلطة

[30] Maurel héritages, op., cit., p. 98.
[31] Wild G, CEPII, *les économies en transition, document de travail*, octobre, 2001.pp. 140-141.

تخصيص الموارد) الدولة، المؤسسات، العائلات.)، إضافة إلى المرجعيات الثقافية (و التي تخص الوسائل و الغايات (الحرية الثراء الشخصي...) [32].

2-2- الإصلاح الاقتصادي

2-2-1- تطور مفهوم الإصلاح الاقتصادي لدى مدارس الفكر الاقتصادي: يكمن الاختلاف بين المدارس الاقتصادية حول أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي و نوع السياسات اللازمة لتحقيقه، و من أهم ما جاءت به هده المدارس[33]:

المدرسة التقليدية:يعكس ظهور الفكر الاقتصادي التقليدي نضج الاقتصاد الإنجليزي ببلوغه مستوى من التطور تصبح به الحرية الاقتصادية داخليا و خارجيا، و سيمته في الهيمنة على الاقتصاديات الأخرى الأقل نضجا حيث يتبنى فكرة التشغيل الكامل للتفاعل الحر بين العرض و الطلب على مستوى الاقتصاد ككل، يرى أصحاب الفكر التقليدي أن تقلبات النشاط الاقتصادي في المدى القصير سوف تتلاشى على الأمد الطويل ، وفقا لمرونة الأجور و الأسعار و أسعار الفائدة و دلك راجع لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و الاحتكار الذي يسبب جمود الأسعار و الأجور بيد أن طول فترة الكساد في الثلاثينيات غايرت لحكم التقليديين حيث لم يؤدي انخفاض الأجور مقارنة بالأسعار إلى عودة الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل فاستمرت حلة الركود بعدة مظاهر أهمها: زيادة معدلات البطالة إلى 25% ، انهيار أسعار الأسهم و السندات بكل من بورصة الو.م.أ، ألمانيا و بريطانيا، إضافة إلى انخفاض مستويات الأسعار لأكثر من 25%. نتج عن كل دلك انخفاض كبير في حجم الإنتاج و معدل الاستثمار و من دلك الطلب الكلي الفعال و ارتفاع معدل البطالة.

المدرسة الكنزية: برزت هده المدرسة عند عجز المدرسة التقليدية عن حل الأزمة الاقتصادية، حيث اقترحت سياسات ضرورية لعلاجها في الآجال القصيرة باقتراض التغير في عدة عوامل في الآجال القصيرة و هي(كمية العمل و خصائصه الفنية، حجم الجهاز الإنتاجي و نوعه، الفن الإنتاجي القائم، درجة المنافسة و الاحتكار، مستوى الإدارة و التنظيم، البنيان الاجتماعي الذي يحكم كيفية توزيع الدخل...)، و عند افتراض كينز الثبات الميل الحدي للاستهلاك في الآجال القصيرة، يؤدي هدا إلى تغيير

[32] Ibid., p142.

[33] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الاقتصادية)، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2009، الطبعة الأولي، ص ص. 25-33.

النشاط الاقتصادي و يتوقف على التعديل في خطط الاستثمار بفعل التفضيل النقدي، تغيير كمية النقود، الكفاءة الحدية لرأس المال. فيستنتج الفكر الكنزي أن التقلبات التي تحدث في مستوى النشاط الاقتصاد يرجع إلى مستوى التغير الحادث في كمية النقود، و علية السياسة المالية هي أداة رئيسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو): تعد من فروع المدرسة النقدية حيث تتخذ من تقلب كمية النقود سببا رئيسيا لتفسير تقلب النشاط الاقتصادي، و يتعلق موقفها بسياسة النقدية، المرونة و الاستقرار الاقتصادي إلى عدة فرضيات:

✓الاقتصاد الحر له عوامل استقرار ذاتية تضعف تيار عدم الاستقرار أهمها (استقرار حالة الطلب على النقود في الأجل القصير و الطويل، استقرار دالة الإنفاق الاستهلاكي).

✓ضعف السياسة النقدية التوسعية في تخفيض معدل البطالة بشكل دائم في الآجال الطويل،و فهدف لتحقيق الاستقرار هو تحقيق استقرار الأسعار، و التحكم في كمية النقود من قبل السلطات النقدية.

المدرسة الهيكلية: يرجع مفكرو هده المدرسة مشاكل البلدان التي تعاني من عدم استقرار اقتصادي إلى جذور الخلل في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و منها(الاعتماد على تصدير للمواد الأولية، المبالغة في التخصص في الإنتاج، الارتفاع النسبي للزيادة السنوية لعدد السكان مقارنة مع دالة عرض المواد الغذائية، و قلة النقد الأجنبي لمواجهة ظاهرة الاستيراد المتزايد من السلع الضرورية). و عليه يرى الهيكليون أن عدم الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية يرجع إلى عجز ميزان المدفوعات، الاختناقات القطاعية، التعاون بين معدلات نمو الأجور و نمو الإنتاجية و زيادة مستويات الأسعار في المدى الطويل.

2-2-2- أنواع برامج الإصلاح الاقتصادي،:هناك نوعين من برامج الإصلاح الاقتصادي، يتطلب كلاهما عدة إجراءات من أجل نجاح عملية الإصلاح و تحقيقها للأهداف المسطرة لها[34]:

- **التثبيت الاقتصادي:** لا يزال الجدل قائم بين الاقتصاديين المعنيين بالإصلاح الاقتصادي حول أولوية السياسات الواجب تنفيذها أما التثبيت أو التعديل الهيكلي أو كلاهما في نفس الوقت، إلا أن أكثر الخيارات المنطقية وفق المفاهيم الاقتصادية يكون التثبيت الاقتصادي أولا التي يهدف إلى إعادة التوازن في الاقتصاد الكلي في مدة

[34] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص ص، 37- 41.

قصيرة من سنة إلى سنتين، تكون عادة هذه السياسات اتفاقية بين الحكومة المعنية التي تقوم بسحب من شرائح الائتمان العليا في الصندوق و بين صندوق النقد الدولي.

- **التصحيح الهيكلي**: تتم هده العملية من خلال القضاء على مختلف الإختلالات و التشوهات التي تشوب الاقتصاد الوطني، و التغلب على ظاهرة الركود الاقتصادي و تعطيل جهات الكبح و إيجاد ديناميكية جديدة تمكن من تحويل البنية التحتية للاقتصاد و إعادة هيكلته من أجل الإدماج في الاقتصاد العالمي، و القيام بإعادة التنظيم الاقتصادي و إيجاد التوازن بواسطة مجموعة من الإجراءات الهيكلية و التنظيمية في ضوء ميكانيزمات اقتصاد السوق و تدني دولار الدولة في الشأن الاقتصادي.

2-2-3- متطلبات برامج الإصلاح الاقتصادي: يتطلب برامج الإصلاح الاقتصادي ما يلي[35]:

تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة: و تعد أهم أهداف صندوق النقد الدولي سعيا منه لتحقيق وضع قابل لنمو ميزان المدفوعات كون العجز يرجع أساسا لارتفاع معدل التضخم الناتج عن زيادة حجم الإنفاق العام عن الإيرادات العامة، و يتم تقليص عجز الميزانية بتخفيف النفقات الجارية للحكومة، زيادة الإيرادات العامة، تخفيض الدعم و إصلاح هيكل تمويل عجز الميزانية العامة.

تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: الإفراط في الطلب الناتج عن العجز في الميزانية العامة للدولة بسبب عجز القطاع العام المالي و المؤسسات الإنتاجية و اختلالات القطاع العام، فحاول تخفيض العجز في ميزان المدفوعات بتخفيض فجوة الموارد المحلية، إصلاح سعر الصرف، تحرير التجارة الخارجية و إصلاح هيكل أسعار الفائدة.

دعم اقتصاد السوق و زيادة معدلات النمو الاقتصادي: من خلال الدراسات التي قام بها صندوق النقد الدولي أكد أن الإختلالات التي تواجه الدول النامية ليست مجرد تشوهات مالية و نقدية بل لها جذور هيكلية يحتاج حلها إلى وقت أطول، كما قام بدعم اقتصاديات من خلال:تقليص دور القطاع العام، دعم و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، الخوصصة، و توفير فرص لكل من القطاع العام و القطاع الخاص.

[35] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص ص. 342-58.

2-3- الخوصصة كآلية للإصلاح

2-3-1- نشأة الخوصصة، و مفهومها:

- **نشأة الخوصصة**

إنّ ظهور الخوصصة بالمفهوم الشائع اليوم هو رد فعل لثلاثة عقود سابقة، شهدت تدخل واسع من الدول في النشاط الاقتصادي، إما بهدف ترويج الفكر الاشتراكي أو بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية .وشهدت فترة السبعينيات انتشارا واسعا للمؤسسات العمومية في مختلف المجالات الاقتصادية وأثبتت التجارب سوء أداء هذه المؤسسات ومستوى كفاءتها المتدني . أما في الفكر الإسلامي،فقد تحدث ابن خلدون سنة **1377** عن أهمية اضطلاع القطاع الخاص بالإنتاج، وهي فكرة تبين مدى فهم ابن خلدون وإدراكه لأهمية القطاع الخاص وسلامة أدائه وكفاءة أساليبه بالإضافة إلى تدخل المشروع الخاص بدلا من الحكومة المركزية في العصر الأموي، لتنفيذ بعض الأشغال العامة،وهذا لافتقار الحكومة الخبرة الكافية وكذا ارتفاع التكلفة في قيام الحكومة بهذا[36].

ويعتبر أول ظهور للخوصصة في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي في بريطانيا التي حيث طبقتها على مجموعة من القطاعات الاقتصادية، فأدت إلى الازدهار والنمو في هذه القطاعات،تحسين نوعية الخدمات و ارتفاع معدلات الربحية. وفي أوائل التسعينيات ونظرا لما حققته بريطانيا بفضل هذه السياسة جعل العديد من الدول سواء التي تحتوي على الاقتصاد المختلط،)، إلى تبني نفس السياسة على أمل تحسين وتطوير اقتصادياتها، إضافة إلى مشكلة الديون الأجنبية في الدول المتخلفة اقتصاديا، حيث أنّ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يقدمان سياسة الخوصصة كسياسة إصلاح اقتصادي لمعالجة المشاكل و العجز في هذه البلدان، واستمر هذا الانتشار ليصبح في بداية القرن العشرين ظاهرة عالمية تمس مختلف الدول، وخاصة النامية منها ودول التحول الاقتصادي .وهو في ارتفاع مستمر حيث انتقل من **14** دولة في العالم عام **1988** ليشمل أكثر من **60** دولة في العالم سنة **2005**، وهو في ارتفاع[37].

---

[36] عبد الله محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية،الطبعة الأولى، مكتبة مدبولى، القاهرة، 2004 ، ص .125 .

[37] المرجع نفسه، ص ص.125-126.

- **مفهوم الخوصصة**

عرف قاموس" **Grand Larousse** " سنة 1987 الخوصصة على أنها " الفعل الذي من شأنه تحويل نشاط أو مؤسسة مملوكة للقطاع العام إلى القطاع الخاص"[38].

عرفها البنك الدولي سنة" :**1977** أنها زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة وملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تملكها، ويعتبر الإيجار وعقود الإدارة والاستثمار ونزع ملكية القطاع العام من الأساليب الرئيسية لتحويل الملكية إلى القطاع الخاص"[39].

وفق **Luders** سنة 1996، " [...] الخوصصة تضم عدة وظائف في آن واحد، استقرار الأسعار من خلال مساهمتها في الحد من العجز المالي، و زيادة الإنتاج بتأثيره كفاءة المؤسسات العامة المخوصصة، إضافة إلى زيادة الاستثمارات نتيجة شراء الشركات العامة من طرف الأجانب، و يشكل غير مباشر من خلال الأثر المضاعف لاقتصاد قائم على القطاع الخاص"[40].

يعتبرا لمفهوم الضيق للمؤسسة الأكثر انتشارا و يعني بيع أصول القطاع العام (المشروعات العامة)، أو أسهمها إلى الأفراد سواء كان البيع كليا أو جزئيا، و سواء تم البيع للعاملين بالمشروع أو لمستثمر، و هكذا يتضح أن المفهوم الضيق للخوصصة يقتصر على بيع (النقل) الملكية من العام إلى الخاص، حيث تتوفر الأسواق التنافسية و حيث تنشط المبادرات الخاصة لرجال الأعمال[41]، إلى جانب دور الملكية في الإصلاح، حيث أن الملكية الخاصة تعد مطلبا أساسيا للإصلاح، تبين التجارب أن المؤسسات العامة لا يمكنها أن تطور نفسها لمزيد من الكفاءة كما هو الحال في المؤسسات الخاصة، فاستمرار تحقيق المؤسسات العامة العجز في ميزانياتها ينتج زيادات في ديوان الدولة و زيادة في المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية لهذه الدولة و يخلق عقبات

---

[38] محمد زرقون، انعكاسات إستراتيجية الخوصصة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مجلة الباحث، كلية علوم الاقتصادية ، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد**07** ، **2009**، ص. **154** .

[39] المرجع نفسه، ص. 155.

[40] J.R.Luders, *La privatisation et le rôle de l'investissement direct étranger*, Revue de l'O.C.D.E,1996, p.15.

[41] مرسي السيد حجازي، الخصخصة و إعادة ترتيب دور الدولة و دور القطاع الخاص، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص . 12.

رئيسية لنجاح برامج التنمية الاقتصادية، و لعل ذلك هو السبب الرئيسي لتخلي الكثير من الدول و خاصة النامية منها على مؤسساتها العامة و تحويلها للقطاع الخاص.

أما المفهوم الواسع، فيعني تقوية اقتصاديات السوق، و التحرر من القيود التي تتعلق بالكفاءة في المنشآت العامة و تحويلها إلى حوافز القطاع الخاص، و هكذا يتضح أن الخوصصة سياسة اقتصادية تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تقنيين الأدوار بين الحكومة و القطاع الخاص و تشجيعه و زيادة مشاركته في الناتج القومي الإجمالي، و كذا تشجيعه على تحسين جودة منتجات المشروعات والابتكار والمنافسة وجذب الاستثمارات[42].

2-3-2- متطلبات تنفيذ و تخطيط برنامج الخوصصة

تحتاج عملية التحول إلى وجود آليات يناط بها بغيت تحقيق الأهداف المحددة والمرجوة وتوضيح مفهوم التحرير، والعناصر التي تراعى عند تخطيط وتنفيذ البرنامج،والضوابط التي تراعيها الدولة لكي يكون البرنامج سليما وفعالا تتمثل في الآتي[43]:

- **خطة زمنية:** تحديد برنامج مدروس و مرن يتكيف مع التغيرات الاقتصادية، مع تحديد الفترة الزمنية للتنفيذ، الذي يشمل الجوانب الاقتصادية، الأجهزة المسؤولة، الأهداف، و أوضاع و تصنيفات الشركات مستقبلا، و تتضمن برامج جزئية لكل قطاع.
- **برنامج إعلامي:** يجب القيام بنشر الوعي لدى القيادات الحكومية و القطاع العام، ليتم قبول التغيرات الجذرية الاقتصادية و الاجتماعية التابعة لعملية الخوصصة، من خلال ورش الأعمال، الندوات، التقارير الإخبارية، اللقاءات عبر وسائل الإعلام.
- **إصدار التشريعات المناسبة:** إعداد بيئة قوانين مناسبة، تحمي حقوق الأفراد و سياسات الاقتصاد الكلي المحفز للاستثمارات الخاصة، مع أجراء تعديل للقوانين السابقة لتتأقلم و الخوصصة.
- **تقييم الشركات العامة:** تؤدي هده العملية لتصنيف الشركات، مما قد يتطلب إعادة الهيكلة من حيث الدمج أو الفصل، حيث كان نجاح عملية الخوصصة في دول الأوروبية الغربية، هو الاهتمام ببحوث عمليات التقييم ، أما في شرق أسيا يعود سبب نجاحها في الاهتمام بحوث التطوير الفني التكنولوجي، و العمالة.

---

[42] مرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 12-13.

[43] أحمد ماهر، دليل المدير في الخصخصة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002، ص ص.78-80.

- **تهيئة مناخ تنافسي**: يعتبر المناخ التنافسي حتمية للقيام بالخوصصة، كون مؤسسات القطاع العم اعتادت على عدم وجود احتكارات و منافسة، و عدم المساءلة على النتائج و الأداء.
- **اختيار الأسلوب الأمثل من أساليب الخوصصة**: يختلف الأسلوب حسب نشاط المرفق المراد خوصصته و وضعيته المالية، فمثلا اذا كانت الشركة رابحة، يتم بيعها في السوق المالي، و اذا كانت خاسرة تتم تصفيتها و بيعها للقطاع الخاص.

2-3-3- طرق و أساليب الخوصصة: توجد عدة طرق للتحول إلى القطاع الخاص، نذكر أبرزها[44] :

- العرض العام للأسهم: لتوسيع قاعدة الملكية، تتم من خلال طرح كل أو جزء من أسهم الشركة العامة للبيع للجمهور، خاصة في حالة الشركات العامة الكبيرة التي لا يمكن بيعها لمستثمر واحد، كما تسمح بتنشيط سوق الأوراق المالية.

- طرح الأسهم في اكتتاب خاص: أي بيع أسهم المنشأة أو جزء منها إلى مستثمر خاص، أو مجموعة مختارة من المستثمرين، إما عن طريق العطاءات أو التفاوض المباشر، تتم هده الطريقة و بالنسبة للشركات ضعيفة الأداء.

- بيع أصول الشركة بالمزاد العلني: بنشر دعوة في وسائل الإعلان عن البيع للحصول على العدد الكافي من الراغبين في الشراء، و التأكد من عدم التواطؤ بينهم، و هدا ينعكس إيجابا على السعر، و لكن يسحب حق تحديد شروط البيع.

- تحويل الشركات العامة إلى شركات مشتركة: من خلال منح فرصة للقطاع الخاص في المساهمة في رأسمال الشركات العامة، فتصبح مختلطة ، و هو ما يناسب الشركات التي تعاني من صعوبات تمويلية.

-عقود الإدارة و التأجير : تتم من خلال التعاقد مع القطاع الخاص دو خبرة و كفاءة، لتسيير و إدارة الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة، مقابل مبلغ معين، أو تقاسم الأرباح الصافية مع الدولة، مع الذكر أن المستأجر لا يتحمل أي مخاطر. أما عقود التأجير، تعني تأجير المؤسسة العمومية أو جزء من أصولها إلى القطاع الخاص، لفترة زمنية محددة مقابل دفعات دورية إلزامية مع تحمل المستأجر للتكاليف.

- البيع للعاملين بالمشروع: بالتخلي عن المؤسسة لصالح عمالها أو مسيريها أو لكلاهما، مع شرط حصول العاملين الإداريين على الائتمان ليصبحوا قادرين على شراء أسهم المؤسسة.

---

[44] أحمد محمد محرز، النظام القانوني للخصخصة" تحول الشركات القطاع العام إلى شركات القطاع الخاص"، نشأة المعارف، الإسكندرية،2003 ، ص ص.153-155.

– **نظام مقايضة الديون بأسهم في المشروعات العامة:** و دالك باستبدال الدائنين مديونيتهم بحصص ملكية في المشروعات العامة التي يتم خوصصتها.

- **الاقتصاد الإنتاجي:**

تسعى الدول إلى تحقيق توازن اقتصادي بين مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة، من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي و تسجيل معدلات نمو مرتفعة، من شأنها تحقيق التطور و الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية، و تعمل على دلك في إطار اقتصاد السوق من خلال تشجيع الاستثمار في مختلف المجالات الاقتصادية ، خاصة مع بروز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي أصبحت أساس اقتصاد السوق في معظم دول العالم و تسيطر على أهم المشاريع الاقتصادية.

3-1- اقتصاد السوق مفهومه و خصائصه:

3-1-1- مفهوم اقتصاد السوق و متطلباته

يقصد باقتصاديات السوق تلك الاقتصاديات التي تعتمد على ميكانيزمات قوى العرض و الطلب لتحقيق التوازن و هذا يعني اللجوء إلى قوى السوق المتمثلة في قوى العرض و الطلب لتحديد وجهة المتغيرات الاقتصادية الرئيسية كمستوى الإنتاج و الأسعار و الطلب دون أن يكون أي تدخل يعيق حركة قوى السوق أو يؤثر فيها كما يعرف اقتصاد السوق بأنه اقتصاد تقوم فيه آلية السوق بتفرعاتها المختلفة و المعروفة بالتوفيق بين الحاجات الغير المحدودة للإنسان و موارده المحدودة، و كون اقتصاد السوق يعني أن غالبية فعالياته الإنتاجية و المادية و غير مادية إن لم تكن كلها يقودها منطق السوق القائم على العرض و الطلب ،التبادل ،الربح و الخسارة ،المنافسة و حسابات تكلفة الفرصة البديلة....الخ[45].

إذن إن اقتصاد السوق يتحدد من خلال عدة ثوابت، أهمها أنه اقتصاد يتميز بتداول أسعار حقيقية تعكس مختلف تفاعلات قوى السوق،كما يتميز بهيمنة الملكية الخاصة و الفائض الاجتماعي و التي تفرض المنافسة و ذلك باستخدام التقنيات الحديثة و دفع التطور التقني و تحسين نوعية المنتجات و تخفيض التكاليف و هذا يعتبر قانون إلزامي لكل رأسمالي، و هو اقتصاد تتطلع الدولة فيه بدور خاص إذ تبقى مهمة الدولة في توجيه الاقتصاد، و الذي يتميز بوجود وساطة مالية متطورة حيث يسمح

[45] نادر إدريس التل، أفاق اقتصاد السوق، مديرية المكتبات و الوثائق الوطنية ،الأردن الطبعة الأولى،1991، ص. 116.

بوجود شبكة بنكية متنافسة و بنك مستقل مكلف بمراقبة التوازنات النقدية، فاقتصاد السوق نشاط اقتصادي يخضع للمبادئ الاقتصادية الرأسمالية ، ويرتكز على آليات السوق الحرة والمنافسة التامة في تحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة[46].

عملية التحول إلى اقتصاد السوق تتطلب ظهور قطاع رأسمالي خاص، تميزه عدة عوامل من بينها:ظهور الميل للادخار في المجتمع والميل لتوظيف المدخرات في الاستثمارات بدل اكتنازه، استحداث وسائل وآليات لتلبية رغبات المدخرين في تحويل مدخراتهم إلى استثمارات، ظهور رجل الأعمال المنظم الذي يمتلك صفات إيجابية في بعد النظر وحسن الإدارة،...الخ. كما تتطلب عملية التحول إلى اقتصاد السوق وجود مرحلة انتقالية، تعبر عن إجراءات الانتقال من نظام اشتراكي موجه إلى نظام أكثر استعمالا لقوانين الاقتصاد الحر عبر إصلاحات جذرية،والهدف الرئيسي للمرحلة الانتقالية في الاقتصاديات الموجهة يتمثل في تحسين النظام الاقتصادي القائم والخروج منه جزئيا بدخول مؤشرات اقتصادية خاصة بالنظام الرأسمالي، أو الاقتراب من النظام المختلط[47].

3-1-2- الخصائص الرئيسة لاقتصاد السوق

يفترض اقتصاد السوق دوراً رئيساً للدولة كما للأفراد، فالدولة هي المنظم وهي المشرف على قواعد اللعبة فهي تضع قواعد السلوك الاقتصادي وتضمن عدم الخروج عليه، فضلاً عن دورها في توفير الحاجات العامة والتي تفشل السوق في توفيرها أصلاً أو تفشل في توفيرها على الوجه الأمثل،هنا كبعض الخصائص العامة المشتركة التي ينبغي أن تتوافر في مثل هذا النظام[48]:

يقوم نظام السوق في جوهره على الثقة في قدرة الأفراد على اتخاذ قراراتهم دون وصاية ولذلك فإن نظام السوق يقوم على أساس الاعتراف بالحرية القانونية للفرد، فإن نظام السوق يتعارض مع النظم القائمة على العبودية أو العمل الإلزامي، كما أنه في ظل اقتصاد السوق لا يكفي الاعتراف بالحريات الشخصية بل الاعتراف بحقوق الأفراد وهم ما يعرف بحقوق الملكية وهي لا تقتصر على حق الملكية بالمعنى الضيق وإنما تشمل أيضاً كافة الحقوق العينية الأخرى وترتبط بها الحقوق الشخصية وحرية التعاقد،

---

[46] نادر إدريس التل،مرجع سبق ذكره، ص. 117.

[47] مرجع نفسه، ص. 121,

[48] . حازم الببلاوي، الإصلاح السياسي وإدارة الحكم ، ندوة المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ،معهد السياسات الاقتصادية، **2006**، ص.**230**.

فالسوق تنظيم لامركزي للإدارة الاقتصادية وهذا يعني تعدداً في الوحدات الاقتصادية دون أن يكون لأحدهم القدرة على السيطرة على أوضاع السوق فالاحتكار نوع من السلطة المركزية التي تتنافى مع مفهوم السوق لتحقيق درجة معقولة من المنافسة.

يظل التبادل محدوداً ومعقداً ما لم يعرف الاقتصاد نظاماً نقدياً سليماً،والمقصود بذلك وجود نقود مستقرة تتمتع بقدر معقول من الاستقرار في قيمتها، ودور النقود لا يقتصر فقط على كونها وسيطاً في المبادلات، فهي الأداة الرئيسة لإعطاء المعلومات عن قيم السلع والخدمات في المجتمع لتساعد على ترشيد القرارات الاقتصادية. كما لا ينجح نظام السوق ما لم يتوافر عدد من الوسطاء الذي يسهلون علميات البيع و الشراء. كما أن السوق تعامل في سلع وخدمات حاضرة، وفي المستقبل، فالمنتج يريد أن يزيد من إنتاجه المستقل لكي يواجه الطلب المتزايد فهو يرغب في الاستثمار، وربما فرد آخر لا يناسبه الوقت للدخول في مشروعات جديدة ويفضل الاحتفاظ بمدخراته لوقت لاحق، أو لعله غير قادر على الاستثمار أصلاً ويكتفي بدوره كمدخر، في وجود أسواق مالية تساعد المدخرين والمستثمرين على استيفاء حاجاتهم.

3-1-3- دور الدولة في ظل اقتصاد السوق

تشرف الدولة في كثير من الدول، على نسبة كبيرة من الاقتصاد، حيث يستحوذ القطاع العام قرابة **% 30** من الناتج المحلي الإجمالي، و **% 30** من مجموع الاستخدام. فمعظم الدول في أوروبا الغربية تمتلك قطاعا عاما واسعا. و يعد حجم القطاع العام من القضايا التي يدور حولها نقاش اقتصادي و سياسي واسع و بعض الصناعات التي نقلت من القطاع الخاص إلى القطاع العام باسم التأميم صارت تنقل مرة أخرى من القطاع الخاص(الخوصصة).يبقى القطاع العام أهم الوسائل لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لأسباب عدة نذكر منها[49]:

الاحتكارات الطبيعية: إن بعض الصناعات تستلزم أن يوجد مشروع واحد، و توصف تلك الصناعات غالبا بأنها احتكارات طبيعي ، و من الحجج التي تفسر هدا الاحتكار، أنها الطريقة الوحيدة المؤكدة التي تمنع استغلال المستهلكين، ، و معظم تلك الصناعات هي صناعات أساسية كمنتجات الكهرباء و الماء و الغاز، و الفحم،و النفط التي تعد ضرورية لأعمال بقية الصناعات الأخرى.

[49] محمد عزيز و د.محمد عبد الجلي، مبادئ الاقتصاد ،جامعة قازيونس ،بنغازي 2002، ص ص. 781-784.

تنظيم الصناعة: من الحجج الرئيسة لنقل صناعة من القطاع الخاص إلى القطاع العام هي أن القطاع الخاص قد يعجز أو لا يرغب في إنفاق المبالغ الكبيرة اللازمة لتجديد و تحديث بعض الصناعات التي تستلزم تكثيف رأس المال و قد تكون في ظل الملكية الخاصة تعمل بأجهزة متقادمة،غير قادرة على إدخال الخصائص اللازمة من التركيز ،و توحيد أنماط الإنتاج و العمل على نطاق واسع.

المساعدة على إدارة و ضبط الاقتصاد: و من الأدلة لوضع قطاع واسع من الاقتصاد تحت الإشراف الحكومي المباشر، هي إمكانية استخدام ذلك القطاع كأداة فعالة لتنظيم الاقتصاد و ضبطه، فالصناعات المؤممة مثلا يمكن أن تستخدم لدعم الاستخدام في أوقات الركود، كما يمكن أن تقلص البرامج الاستثمارية خلال فترات الرواج و الاندفاع لأجل تخفيض الطلب الكلي، و بالإضافة إلى ذلك ففي وسع الحكومات أن تستخدم سلطتها لتثبيت أسعار السلع التي تنتجها الصناعات المؤممة، لتتمكن من تخفيف معدل التضخم.

3-2- الاستثمار

كل دولة في سعيها إلى تنوع اقتصادها، تبحث عن تحقيق النمو و التنمية المستدامة ، بما في تحسين المستوى المعيشي و تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية، تعمل جاهدة على تشجيع الاستثمار في مختلق القطاعات و المجالات، و توفير مناخ استثماري ملائم من شأنه تحفيز الاستثمارات المحلية و جدب الاستثمارات الأجنبية .

3-2-1- مفهوم الاستثمار و مجالاته

يعرف الاستثمار بأنه " كل تضحية بالموارد حاليا بهدف الحصول منها في المستقبل على مداخيل خلال فترة زمنية ممتدة يكون مبلغها الإجمالي أكبر من الإنفاق الأولي[50].

هناك من يعرف الاستثمار بأنه" :نشاط اقتصادي يتخلي عن جزء من الاستهلاك اليوم، و يتطلع إلى زيادة المخرجات في المستقبل .و هو يتضمن رأس مال مادي ملموس (أبنية و معدات و بضائع مخزونة) ، و استثمارات غير ملموسة (التعليم أو "رأس المال البشري" البحوث و التطوير، و الصحة)[51].

[50] Jaques Margerin et Gérard Ausset, *Choix des investissements*, 1ère édition, S.E.D.I.F.O.R, St-Laurent-du var, France, 1979, P .35.

خلاصة القول أن أي تعريف لمصطلح الاستثمار يجب أن يقوم على طبيعة الهدف الذي من أجله يتم وضع الاتفاقية . فإذا كان الهدف هو تحرير الاستثمار فإن تعريف المصطلح سيختلف عن مثيله فيما إذا كان الهدف هو حماية الاستثمار.

- **الاستثمار في الفكر الاقتصادي**

تظهر أهمية لعنصر الاستثمار كمتغير اقتصادي، من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النظام الاقتصادي، وتطوره حركيا ، و ارتباطه بمختلف المتغيرات الاقتصادية، ما يستدعي الاطلاع على مختلف الأفكار التحليلية الاقتصادية للمدارس الاقتصادية الهامة.

الاستثمار في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي: يقوم النموذج النظري الكلاسيكي بتحليل مفهوم الاستثمار من خلال إبراز العلاقة التي تربطه بالادخار، حيث يمكن تلخيص الفكر الكلاسيكي حول تحديد مفهوم الاستثمار ، في أنه في الواقع العملي قد يكون الادخار أكبر أو اقل من الاستثمار، حيث أن تحقيق التعادل بينهما يحدد سعر الفائدة، حسب قانون ساي في الأسواق (العرض يخلق الطلب عليه(فالطلب الكلي على الاستهلاك و الاستثمار يقابله عرض كلي للسلع الاستهلاكية و الاستثمارية و مساوي له في القيمة، أي تعادل الطلب الكلي للاستهلاك و الاستثمار مع العرض الكلي[52].

الاستثمار في الفكر الاقتصادي الماركسي: حسب ماركس، عملية الاستثمار الذي تؤدي إلى خلق موارد إنتاجية، و عليه يحدد ماركس علاقة الاستثمار برأس المال، في أن الاستثمار مرتبط بإعادة الإنتاج الموسع، و هو يستمد مصدره من الفائض الاقتصادي، كما أن الاستثمار هو الذي يحدد حجم رأس المال[53]، حيث يقول ماركس:"إن طرق استثمار قيمة لتشغيلها كرأس مال من أجل أن يعيد لمالكه فائض قيمة"[54].

---

[51] بول آ .ساموبلسون، و ويليام د .نوردهاوس، ترجمة الطبعة الخامسة عشر :هشام عبد الله، الاقتصاد، ط**2** ، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان (الأردن)، **2006** ، ص. **779**.

[52] بابا عبد القادر، دراسات الجدوى و تقييم المشروعات، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران-الجزائر، مارس 2010، ص ص.17-18.

[53] بابا عبد القادر،مرجع سبق ذكره، ص. 22-25.

[54] KARL MARX, *le capital* , livre, traduction de J.ROY,GARNIER Flamavon, Paris, p. 115.

الاستثمار في الفكر الكنزي: حسب كينز، زيادة الدخل عن الاحتياجات المعيشية (الاستهلاك)، يولد فائض يطلق عليه الادخار، و في حالة توظيف هدا الجزء المدخر فيتم تسميته بالاستثمار. و عبيه يجد كينز العلاقة بين الدخل و الاستثمار بمضاعف الاستثمار، و هو المعدل العددي الذي يعبر عن الزيادة في الدخل المترتبة عن كل زيادة في الاستثمار[55] .

الاستثمار في الفكر الإسلامي: كلمة الاستثمار هي مصدر الفعل استثمر، الدال على الطلب، و هي تعني استخدام المال أو تشغيله بقصد تحقيق ثمرة هدا الاستخدام، فيكثر المال و ينمو على مدى الزمن. و الاستثمار في الشريعة الإسلامية يتجلى في الجهد الذي يبدله الإنسان، من أجل تنمية المال و زيادته[56].

- ✓ **مجالات الاستثمار:** يراد بمجالات الاستثمار المحيط أو الرقعة الاقتصادية التي يريد أن يستثمر فيها أمواله، و منها استثمارات محلية، نقصد بها الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن الأداة المستعملة، أما الاستثمار الخارجية، على العكس هي الفرص الاستثمارية المتاحة في الأسواق الأجنبية، و تتم أما بشكل مباشر أو غير مباشر.

3-2-2- أشكال و أدوات الاستثمار

- ✓ **أشكال الاستثمار:**

- الاستثمار الحقيقي أو المالي: يشمل الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع، و ينقسم إلى : الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت (الإضافة إلى الأصول)، و الاستثمار في المخزون، الذي يهدف إلى تسهيل العمليات الإنتاجية و استمرارها دون تعطيل[57].

- الاستثمار المالي: يتجسد من خلال استخدام الفائض من الأرباح في شراء الأسهم و السندات ، فالاستثمار المالي هو عبارة عن حقوق تنشأ عن معاملات مالية بين الأفراد و المؤسسات، يعبر عنها بوثائق أو مستندات تسمى بالأصول المالية التي تعطي صاحبها الحق بمطالبة الجهة المصدرة بقيمتها و عوائدها[58].

---

[55] بابا عبد القادر،مرجع سبق ذكره، ص ص. 27-33.

[56] المرجع نفسه،ص. 43.

[57] Denis Babusiaux, *Décision d'investissement et calcul économique dans l'entreprise*, Economica, Paris, 1990, PP .7-8.

[58] Ibid., p.9.

- **استثمار الموارد البشرية و الاستثمار البشري**: يظهر رأس المال البشري كنفقات عند استعماله، كعامل من عوامل الإنتاج، و عليه فان توظيف فرد معين دو كفاءة عالية في مشروع استثماري معين يعد استثمارا، حيث أن المداخيل من توظيف هدا الفرد تكون أكبر من تكليفه فيحقق قيمة مضافة، أما الاستثمار الاجتماعي: يقصد به أن أثار الاستثمار لا تؤدي إلى رفع القدرة الإنتاجية بتاتا، مثل بناء التجهيزات العسكرية و الأمنية حيث تؤدي الر رفع القدرة الإنتاجية بطرق غير مباشرة[59].

- **الاستثمار التجاري و الاستثمار في البحث و التطوير**: المبالغ المنفقة في الاستثمار في المنشأة التجارية، بهدف الأعمال التجارية و تصريف السلع، أما الاستثمار في البحث و التطوير فهو مهم بالنسبة للمشاريع و المؤسسات الضخمة، باستعمال الآلات و التجهيزات متطورة تقنيا، فيسمح للمشروع بمضاعفة الإنتاج و الإنتاجية و تحسين جودة المنتج و تدنية التكاليف[60].

✓ **أدوات الاستثمار**

- **الأدوات المادية**: هناك العديد من الأدوات المالية، نستعرض البعض منها على سبيل الذكر لا الحصر[61]:

- **المشروعات الاقتصادية**: من أكثر أدوات الاستثمار المادي انتشارا، تتنوع مجالات نشاطها، و من أهم خصائصها أنها تنتج سلع و خدمات تحقق إشباع حاجات الأفراد و المجتمع.
- **العقارات**: يتم الاستثمار العقاري بشكلين، المباشر(شراء عقار سواء مباني أو أراضي)، و غير مباشر، شراء السندات العقارية من البنك العقاري، أو المشاركة في محفظة مالية لإحدى المؤسسات المالية المتخصصة بالعقارات.
- **السلع**: تتمتع بعض السلع بمزايا تجعلها صالحة للاستثمار فأنشئت لها أسواق (البورصات)، على غرار بورصات الأوراق المالية، كبورصة القطن في نيويورك، و بورصة الذهب في لندن..، يتعامل فيها بالتعهدات المستقبلية بين المنتج و الوكيل أو السمسار.

- **الأدوات المالية**: و هي أيضا متنوعة و نذكر منها[62]:

---

[59] بابا عبد القادر،مرجع سبق ذكره، ص ص. 67-68.

[60] المرجع نفسه، ص. 69.

[61] منى محمود إدلبي، سياسة الحوافز الضريبية و أثرها في توجيه الاستثمارات في الدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2006، ص.41.

- **الأسهم**: وثيقة تبرهن أن لصاحبها الحق بمطالبة المؤسسة المصدرة للسهم، بالإرباح عند التوزيع أو عند نتائج عملية تصفية الشركة، و هي نوعان: أسهم عادية، و أسهم ممتازة تمنح حقوق خاصة كالأولوية في الحصول على الأرباح.
- **السندات**: أصول مالية، تعطي لصاحبها الحق بمطالبة الفوائد المنصوص عليها في عقد إصدار السند في موعد الاستحقاق، و المطالبة بالمبلغ الاسمي للسند عند موعد استحقاقه.

3-2-3- مناخ الاستثمار

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجموعة السياسات و المؤشرات و الأدوات التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية، فهو مجموعة من المكونات و المعوقات و الأدوات و المؤشرات التي تشير في مجموعها إذا ما كان هناك تشجيع و جذب و تحفيز للاستثمار أم لا[63].

- ✓ **المكونات الاقتصادية لمناخ الاستثمار**: تشمل مجموعة العناصر الدالة على مستوى أداء الاقتصاد الوطني و من أهمها[64]:

- **السياسة الاقتصادية**: ينظر إليها من خلال ثلاث سياسات: السياسة المالية (للتأثير في الطلب الفعلي و منه في مستويات النشاط و التشغيل و المستوى العام للأسعار و غيرها...)، السياسة النقدية: (التغيير المخطط في عرض النقود لتوجيه الطلب الكلي)، سياسة التجارة الخارجية: (تحفيز الصادرات و الاستثمارات الموجهة للتصدير و التخفيف من قيود التجارة الدولية).
- **درجة الانفتاح الاقتصادي**: اتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي، يعني عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري، أو عناصر الإنتاج، الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، و عدم وجود اختلالات في السواق.
- **قوة الاقتصاد المحلي و نموه**: يعتبر معدل النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي يستند عليها المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، و دلك لمقدار الموارد الطبيعية المتاحة، درجة المنافسة، مستوى التقدم التكنولوجي... .

---

[62] بابا عبد القادر،مرجع سبق ذكره، ص.66.

[63] Khindria, Tony,India industrial trade and budget policy, International Business Law journal RAID, N°3,1993, p. 303.

[64] جلال راتب و آخرون، إدارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي، في المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، المجلد الثامن، العدد الأول، جويلية 2000، ص ص. 169-171.

- **التكاليف و البنية الأساسية:** يهتم المستثمر بثلاث عناصر أساسية للتكاليف(تكلفة المواد الخام، اليد العاملة، و الضرائب على الأرباح)، إضافة إلى معدل التضخم، و أيضا بالبنية الأساسية(المرافق العامة و نوعية الخدمات التي تقدمها، شبكة النقل و اتساعها و وفرتها، توفر أدوات الاتصال المتقدمة ، الطاقة...) و غيرها من البنى الميسرة و المكملة للنشاط الاستثماري.
- **حجم السوق** :و يشتمل سوق البلد المضيف للاستثمار و أسواق البلدان المجاورة التي يمكن التصدير إليها دون عوائق .و يقاس حجم السوق بعدد المستهلكين و المستخدمين للمنتج حاليا و مستقبلا، مع الأخذ في الاعتبار القوة الشرائية للأفراد و مستوى الإنفاق الحكومي و معدلات التضخم.
- **درجة مخاطر الاستثمار:** قد يتساوى عائد الاستثمار في بلدين مختلفين غير أن المخاطر التي قد تعرض لها الاستثمار حالا أو مستقبلا في أحدهما تكون أقل من الأخرى، مما يجعل المستثمر يفضل الاستثمار حيث تقل المخاطر بمختلف أنواعها.

3-3- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

3-3-1- مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهميتها:

✓ **مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** في سبيل الاختصار نقدم تعريفين للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تعريف البنك الدولي: يعتمد البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار العمالة ورقم الأعمال والحصيلة السنوية ، حيث يعرف المؤسسة الصغيرة هي المؤسسة التي يعمل بها أقل من 50 عاملا و لا يتجاوز رقم أعمالها و مجموع ميزانيتها السنوية 3 مليون دولار في حين أن المؤسسة المتوسطة فلا يتجاوز عدد عمالها 300، و لا يتجاوز رقم أعمالها أو حصيلتها السنوية 15 مليون دولار[65].

تعريف الاتحاد الأوروبي: في سنة 1996 قام المجمع الأوروبي بتحديد تعريف الجديد لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي التي تشغل أقل من 250 عامل، أو تلك التي رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو، والتي تراعي مبدأ الاستقلالية، وتضم كل المؤسسات التي لا تتجاوز نسبة التحكم في رأس مالها أو في حقوق التصويت 25 %[66].

---

[65] عبد الله محمد، نحو تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – رسالة دكتوراه غير منشورة – جامعة عنابه 2010/2009، ص.33.

[66] شعباني إسماعيل، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، يومي 25-28 ماي 2003، جامعة فرحات عباس سطيف، ص.05.

✓ **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

برز بشكل جلي الدور الحيوي والأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الإحصائيات المتوفرة التي تدل على أنها الغالبة في اقتصاديات كل البلدان، وتعتبر بالتالي الركيزة الأساسية للاقتصاد في هذه البلدان. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تمثل هذه المؤسسات نسبة 99.6% من مجموع المؤسسات، و في ألمانيا 90%، اليابان 99.3 % وفي أوربا 99.8 %. وتدل الإحصائيات أيضا بأن القفزات والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية الكبرى تتم في إطار المؤسسات و الشركات الصغيرة. و حتى في المؤسسات الكبرى تحدث هذه التطورات في الوحدات والشركات الصغرى التابعة لها. ولهذه المؤسسات قدرة على التطور والنمو والاستمرارية بالرغم من تعرضها الدائم لعمليات الاختفاء والظهور نتيجة لعمليات الإفلاس والتكوين الملازمين لها. و يمكن التأكيد على دور هذه المؤسسات من خلال التعرض إلى أهم ما تتسم به من مزايا، يمكن تلخيصها فيما يلي[67]:

- **سهولة تكوين هذه المؤسسات**: لانخفاض الاحتياجات المالية لتمويل هذه المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، فيمكن أن تكون على شكل مؤسسة أفراد أو شركات تضامن, كما أن الإجراءات الإدارية المرتبطة بتكوينها تكون مبسطة.
- **استقلالية الإدارة**: ويعود ذلك إلى الملكية الفردية أو العائلية أو لعدد محدود من الأفراد لهذه المؤسسات بسبب انخفاض رأس المال المستثمر فيها.
- **عدالة التنمية الاقتصادية**: ونقصد بذلك قدرة هذه المؤسسات على الانتشار الواسع بين المناطق والولايات والأقاليم, وهذا الانتشار الواسع ساعد على التنمية المتوازنة جغرافيا بين مختلف الأقاليم والولايات وقلص أوجه التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المناطق, ويساهم في إعادة التوازن السكاني للدولة.
- **خلق فرص عمل جديدة**: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على امتصاص البطالة وخلق فرص عمل جديدة لأنها لا تتطلب المهارات الفنية التي تتطلبها المشاريع الكبيرة.

---

[67] ناجي بن حسين، مزايا الاستثمار في المشروعات الصغيرة وأفاق تطويرها في الجزائر، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، يومي 25-28 ماي 2003، جامعة فرحات عباس سطيف،ص ص.06-08.

- **خدمة المؤسسات الكبيرة وتنميتها:** فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على خفض تكاليف الإنتاج وزيادة القيمة المضافة و إعداد العمال المهرة وإكسابهم الخبرة والمهارة، وانتقالهم للمشاريع الكبيرة ذات الأجور المرتفعة، وهي بذلك تخدم المشاريع الكبيرة.
- **ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية:** باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل و كذا إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية.
- **الفعالية في التسيير:** حبث في الغالب طرقا للتسيير لا تتميز بالتعقيد،فهياكلها التنظيمية بسيطة و اتصالاتها مباشرة و تستطيع أن تستغل بشكل جيد الاتصالات غير الرسمية و الفعالة. كما ينطبق هذا الأمر على عملية اتخاذ القرارات خاصة من حيث توفر المعلومات وسرعة وصولها والفعالية في استخدامها, كما تمكن من استخدام أساليب التسيير الحديثة.
- **الكفاءة الاقتصادية:** المؤسسات الصغيرة قادرة بفضل بساطة التكوين و الهيكل التنظيمي على استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج، وتقديم الخدمات المميزة وتوصيل منتجاتها للمستهلكين بشكل أفضل من منافسيها الكبار.

3-3-2- الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

- ✓ **الدور الاقتصادي:** يمكن تلخيص هذا الدور في : تثمين قوة العمل (استعمال تكنولوجيا قليلة رأس المال ، كثيفة العمل)، و تعبئة الموارد المالية (بجمع أموال مختلفة المصادر ، إذ بإمكان هذه المؤسسات أن تنشأ من طرف العائلات و الأسر و بالتالي تجميع تلك الأموال ، أو كأن يقوم أحد الأشخاص أو العمال المهرة مع مجموعة من العاملين بتكوين وحدات إنتاجية بالاعتماد على مدخراتهم ، و بالتالي تشكيل طاقات إضافية ، تمكنهم من إبراز كفاءاتهم و المحافظة على استقلاليتهم المالية و وحدتهم)، و رفع إنتاجية العامل(تجسيد نظام رقابي فعال و باستمرار لضمان السير الحسن للعمل). و أيضا خلق الناتج الخام الداخلي (مساهمة القطاع الخاص بنسبة معينة من الإيرادات في الناتج الخام الداخلي). المساهمة في ترقية التجارة الخارجية (المبادلات التجارية من تصدير و استيراد)، توفير متطلبات السوق من السلع و الخدمات ، وتوفير مستلزمات المؤسسات الكبرى بالمواد الأولية. و حماية الطابع الصناعي المحلي من منافسة المنتج المحلي في ظل التطورات الراهنة، و أمام انفتاح الأسواق العالمية و تحرير التجارة و رفع الرقابة الجمركية و إلغاء الرسوم الجمركية.

✓ **الدور الاجتماعي** : تعمل هذه المؤسسات على تحقيق التوازن الجهوي و إحداث تطورات على المستوى الاجتماعي ، و يمكن حصر الدور الاجتماعي لهذه المؤسسات في النقاط التالية في القضاء على البطالة من خلال توفير مناصب شغل، و الحد من ظاهرة النزوح الريفي، من خلال إنشاء بعض المشاريع في المناطق الريفية أو النائية ، و بالتالي تقريب مناصب الشغل من سكان تلك المناطق الريفية.

3-3-3- أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن نمو وتطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم يواجه مجموعة من المشاكل، قد تختلف من منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر، ولكن بعضها يعتبر موحد أو متعارف عليه، في كافة أنحاء العالم. وتعتبر طبيعة المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متداخلة مع بعضها البعض ، يمكن تلخيص أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبشكل عام في كافة أنحاء العالم، و أهم هده المعوقات[68]:

- **كلفة رأس المال**: إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة.
- **التضخم**: من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف التشغيل.
- **التمويل**: تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني) وعليه، تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها.
- **الإجراءات الحكومية**: وهذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **الضرائب** : يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم. وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب.

---

[68] ماهر حسن، المشروعات الصغيرة و المتوسطة، أهميتها و معوقاتها، مجلة صادرة عن مركز المنشات الصغيرة و المتوسطة، عمان، الأردن، 2006،ص ص. 04-05.

- **المنافسة** : المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشروعات الكبيرة.
- **ندرة المواد الأولية**: من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف.

الفصل الثاني

الاقتصاد الجزائري
بين التبعية النفطية
و حتمية التشريع

الفصل الثاني:الاقتصاد الجزائري بين التبعية النفطية وحتمية التنوع

مر الاقتصاد الجزائر خلال تطوره منذ الاستقلال بعدة مراحل، عرف خلالها أنظمة اقتصادية مختلفة و عصفت به أزمات مالية اقتصادية ، اجتماعية و هيكلية ، مثلت من جهة، أهم أسباب و دوافع الانتقال و التحول الاقتصادي من الاقتصاد المخطط الاشتراكي إلى تبني اقتصاد السوق، و من جهة أخرى كانت من نتائج عملية التحول ، التي طبقت في أواخر الثمانينيات من أجل التأقلم مع المنظومة الاقتصادية العالمية و التخلص من أثار أزمة 1986 التي لولا هده الإجراءات لمثلت السبب في انهيار الاقتصاد الوطني، و عليه نحاول في هدا الفصل تشخيص مراحل تطور الاقتصاد الجزائري ، و أهم محاور التحول الاقتصادي في الجزائر.

1- الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

مثلت هشاشة الاقتصاد الجزائري إبان الاستقلال و الظروف الاقتصادية العالمية أنداك أكبر دافع لتبني الجزائر المذهب الاشتراكي و الانغلاق كوسيلة لحماية الاقتصاد الوطني، و لكن التغيرات الاقتصادية حالة دون استقرار هدا الوضع حيث كان لابد من تغيير هدا النظام استجابة لتداعيات أزمة 1986و بهدف التماشي مع الاقتصاد العالمي، فانتهجت الدولة الجزائرية جملة من الإصلاحات الاقتصادية و الهيكلية حاولنا توضيحها في هدا المحور.

1-1- اقتصاد الجزائر منذ الاستقلال إلى مرحلة الإصلاحات الاقتصادية

تميزت بداية هده الفترة، أي فترة الاستقلال بوضعية اقتصادية بوضعية اقتصادية هشة اتسمت بغياب شبه تام للصناعات الأساسية، مع وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية متمركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة ،أين 80% منها كان بيد المعمرين، قطاع زراعي حديث يملكه الأوروبيين بمساحة تقدر ب 3 ملايين هكتار من الأراضي الخصبة، و أما القطاع التقليدي الذي يشمل الأراضي الأقل خصوبة يعود للجزائريين الأصليين، بالنسبة للهياكل القاعدية، تركزت على شمال البلاد أين تتواجد الجالية الفرنسي و شبكة التوزيع التجارية و المؤسسات المصرفية، الفراغ الكبير في الإطارات و العمال المحترفين

اثر مغادرة التقنيين الأوروبيين قبيل إعلان الاستقلال حيث قدر هدا النقص ب 50000 إطار من المستوى العاليو35000اطار متوسط و 100000عاملا و مستخدما، ما أدى إلى تعطيل سير الاقتصاد و الإدارة تماما[69].

حيث اعتمدت الجزائر نموذج التنمية الذاتية،(**Développement autocentré**) ، هذا النموذج يجد أساسه النظري في ما يسميه **G.Destanne. De bernis** الصناعات المصنعة (**Les industries industrialisâtes**).كما اختارت المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ هذا النموذج .لقد تم تنفيذ هذه السياسة عن طريق الاستثمارات الضخمة في كل من صناعة الحديد و الصلب، الصناعة الطاقوية، المحروقات و الصناعة البتروكيمياوية، لما لها من تأثير في باقي القطاعات الأخرى كالزراعة و الصناعات الخفيفة، و كون المجتمع الجزائري مجتمعا زراعيا، قامت الدولة الجزائرية في تلك الفترة بإنشاء مزارع ضخمة بعد تأميمها، تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الأوروبيين، الأمر الذي أدى بتولي العمال الجزائريين بإدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك (مراسيم **1963** حول التسيير الذاتي). تولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي و الفلاحي و التجاري .تعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية .و قامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة **1963**،و المناجم سنة**1966** .بدأت اللجان التسييرية تزول في الصناعة، و تحل محلها الشركات الوطنية، بعدما قامت الدولة بإنشاء الأدوات التي تمكنها من القيام بالتخطيط بعد توفير الشروط المناسبة[70].و من أهم إجراءات السلطة الجزائرية آنذاك[71]:

- تأسيس لجان التشغيل في المنشآت الفلاحية و المؤسسات الصناعية و التجارية المتروكة من قبل ملاكها.
- المساهمة في المؤسسات الفرنسية المقيمة منذ فترة في الجزائر، و استعادة الدولة 56% من أسهم الشركة البترولية(S.N.REPAL) و (Raffinerie) بالجزائر العاصمة، و 20% من حصص شركة الغاز

---

[69] كربالي محمد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 8، جانفي 2005،ص.3.

[70] المرجع نفسه، ص. 4.

[71] صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، مداخلة جامعة بسكرة، 2012، ص ص. 2-3.

(CAMEL)، و 40% في (CARL Renault)، و 30% في (S.A.B.A.B)، إضافة إلى 25% في الاتحاد الصناعي الإفريقي حيث أقيمت السباكة الأكثر أهمية في الجزائر بعنابه.

- إنشاء دواوين و شركات وطنية و هذا من أجل مراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد، مثل شركة الكهرباء و الغاز، و ديوان التجارة المكلف باستيراد المواد الغذائية، الشركة الوطنية المكلفة بالنقل، و بيع المحروقات Sonatrach في سنة 1963، الشركة الوطنية للتبغ و الكبريت في 1964، شركة(SNS) في نفس السنة المتخصصة في قطاع صناعة الحديد، و شركة (S.O.M.E.A) في الصناعات الميكانيكية و الحديد.
- وضع هياكل مالية تتلاءم مع الظروف في تلك الفترة مع إنشاء البنك المركزي في 1062/12/12، و الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط في 10 أوت 1064. إلى جانب تأميم البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر في 1966، و إنشاء البنك التجاري الأول(البنك الوطني في الجزائر(BNA) في 1966/08/13.

كان الهدف الاستراتيجي من هده السياسة التنموية حسب(الميثاق الوطني 1976) هو استكمال الاستقلال الوطني، و بناء مجتمع متحرر و الاهتمام بترقية الفرد و المجتمع.أما خلال العشريتين من 1967 إلى 1987، كان الاقتصاد الجزائري اقتصاد إداري يخضع لنظام يعتمد على التخطيط موجه و بقطاع عام مسيطر، حيث منحت إستراتيجية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المتبناة للدولة دورا مركزيا في جميع الميادين، و ذلك يلاحظ على المستوى الاقتصادي من خلال ملكية الدولة لوسائل الإنتاج و الأراضي، و إنشاء المؤسسات العمومية الوطنية، إلى جانب القيام بالتأميم في الميادين الصناعية، المالية، المناجم و البترولية، إضافة إلى احتكار الدولة للتجارة الخارجية، و مركزية آليات اتخاذ القرار المتعلق بتخصيص الاستثمارات و تمويلها، و تنظيم إنتاج السلع و الخدمات و بيعها، أين كانت الأولوية المطلقة ممنوحة لقطاع الصناعة على غرار القطاع الفلاحي، كما تميزت تلك الفترة بضعف الإمكانيات البشرية و المادية و المالية، و ذلك قد يكون لانشغال السلطات بالتنظيم الإداري و الإنتاجي[72].

[72] صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص.5.

جدول رقم (01): أهمية كل قطاع في الاقتصاد الجزائري للفترة (67-89) (الوحدة (%))

قطاعات الأنشطة	المخطط الثلاثي الأول 67-69	المخطط الرباعي الأول 70-73	المخطط الرباعي الثاني 74-77	الفترة الوسيطة 78-79	المخطط الخماسي الأول 80-84	المخطط الخماسي الثاني 85-89	المجموع
المبلغ الإجمالي يضم	11	27.7	140	161.3	400.6	550	1160.6
الصناعة و يشمل المحروقات	%53.5	%57.3	%60.7	%62.2	%32.8	%31.6	
الفلاحة و يشمل الري	%0.5	%11.9	%7.3	%7.2	%9.9	%14.4	
القطاعات الأخرى	%26	%30.8	%32	%30.6	%57.3	%54	

المصدر: وزارة التخطيط، الجزائر، التقرير السنوي، 1990.

و عليه سميت هذه المرحلة بفترة الإصلاحات الاقتصادية الذاتية، و التي تميزت بمرحلتين أساسيتين: مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية (الهيكلة العضوية و المالية)، من أجل تحسين مردوديتها حسب ما جاء به المرسومَ 242/80 أكتوبر، حيث تمت إعادة الهيكلة على أساس التخصص، التقسيم الجغرافي و التقسيم حسب وجود المركز الرئيسي، و مرحلة استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية من أجل تمهيد الأرضية للانتقال نحو اقتصاد السوق تبعا للآثار السلبية التي مست الاقتصاد الجزائري عقب الصدمة البترولية سنوات الثمانينات التي كشفت مدي هشاشة الاقتصاد الجزائري مع سقوط أسعار البترول و انخفاض الدولار الأمريكي حيث انخفض سعر البرميل من 30 دولار أمريكي سنة 1985 إلى 14,4 في 1986و على التوالي انخفضت الصادرات من63,3 مليار دينار إلى 34,9 مليار دينار، و من هنا يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري قد دخل في أزمة ، (صدر القانون رقم 01/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات و الذي بموجبه تصبح المؤسسات العمومية إما على شكل شركات ذات المسؤولية المحدودة، أو شركات ذات أسهم[73]. كانت نتائج هذه الإصلاحات محدودة، و عرفت تدهور الوضع السياسي و الأمني و غياب الاستقرار الحكومي، و خير دليل على فشل التصحيح

[73] عيسى بن ناصر، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التكييف و التعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، العدد 7، ديسمبر 2002، ص.125.

الاقتصادي الذاتي، هو إعادة جدولة الديون الخارجية و تبني برنامج التصحيح الاقتصادي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي و البنك الدولي[74].

1-2- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية

تميزت السنوات الأخيرة من عقد الثمانينيات بتفاقم أزمة المديونية في الجزائر , حيث بلغت ديونها الخارجية أكثر من 34 مليار دولار ، كما استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80%من حصيلة الصادرات، فتطورت من 3 ملايير دولار سنة 1970 إلى 5 ملايير دولار في 1987 و إلى 7 ملايير دولار 1989 ثم ارتفعت إلى 9 ملايير دولار في 1992،و تجاوزت 9,05 مليار دولار سنة 1993[75].

إن توجه إعادة جدولة الديون، استوجب التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق للتفاوض مع الدائنين، فتم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي للقضاء على الإختلالات الاقتصادية الداخلية و الخارجية، و إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري و تحريره، و ذلك اعتمادا على آليات السوق والتقليل من دور الدولة في الحياة الاقتصادية[76].

اعتمدت الحكومة برنامجا موسعا للإصلاحات، تدعم باتفاقين احتياطيين وقعا مع صندوق النقد الدولي (الأول 1990/1989 و الثاني في 1991/1990)، إضافة إلى اتفاق ثالث وقع عام 1995 إلى 1998،تلاه اتفاق أخر على المدى المتوسط سمي باتفاق تسهيل التمويل الموسع للفترة الممتدة بين 1995 إلى 1998، مهدت لعقد اتفاقيات إعادة جدولة الديون و ساعدت على توفير التمويل من قبل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي منذ 1994 و 1998 يصل إلى 3 مليار دولار فضلا عن إعادة جدولة أكثر من 16 مليار دولار من الديون العامة و الخاصة، و هدا يعني تمويل مشروط تتجاوز قيمته 19 مليار دولار خلال فترة 1998/1994[77].

- **اتفاقيات الاستعداد الائتماني:**

---

[74] عيسى بن ناصر، مرجع سبق ذكره، ص. 127.

[75] صالح صالحي، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟، دراسات اقتصادية, العدد الأول، 1999، ص 123.

[76] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل، التجربة الجزائرية، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2009، ص 130.

[77] صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص.127.

- ✓ **اتفاق 30 ماي 1989(STAND BY1)**: تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكييف و الاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989، و الاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة، و على ضوء ذلك تدعم طرح الصندوق في إعادة تكييف الاقتصاد الجزائري فكانت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية و المدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض و الطلب في تحديد أسعار الفائدة و أسعار الصرف، و تم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية.
- ✓ **اتفاق03 جوان 1991(STAND BY2)**: جاء ليستكمل تطبيق برامج التعديل في معظم المجالات مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات على أساس السوق، و مؤشرات الربحية الاقتصادية و المالية و حرية تحديد الأسعار و تقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات، كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور و تغيير سياسة الإعانات و نظم الدعم و إلغاء التمييز بين القطاع العام و الخاص فيما يتعلق بالقروض و أسعار الفائدة، و توقف الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني، و مشاركة القطاع الخاص في التجارة الخارجية[78].
- ✓ **برنامج التعديل الهيكلي**:تمثلت الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية قبل1994 في بلوغ مجموع الديون الخارجية في نهاية 1993 ما مقداره 25 مليار دولار، أما خدمة الدين (مبلغ خدمة الدين/قيمة الصادرات) وصلت إلى 82,2%، و كان لارتفاع حجم المديونية الخارجية و انخفاض إيرادات الصادرات (المحروقات) أثر مباشر على احتياطات الصرف بالعملة الصعبة، حيث قدرت في نهاية سنة 1993 بحوالي 1.5 مليار دولار، أما معدل التضخم لنفس السنة قدر ب 20.5%، و عجز الميزانية ب 8.7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، و فيما يخص الجانب الاجتماعي فقد سجل معدل البطالة ما يقارب 25% من القوة العاملة أي ما يعادل 1.5 مليون عاطل[79].

---

[78] على طاهر، التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص.182.

[79] نعيمة برودي، الاقتصاد الجزائري بين سندان الإختلالات الهيكلية و الإنعاش الاقتصادي و مطرقة التعديل الهيكلي، الملتقى الدولي الأول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 04-05 ماي 2006، ص ص. 8-9.

- ✓ **برنامج الاستقرار الاقتصادي(1994-1995)**[80]:يهدف برنامج الاستقرار الاقتصادي(STAND BY 3) الذي يمتد من أفريل 1994الى مارس 1995 إلى المساهمة في النمو الاقتصادي، و التحكم في البطالة و التضخم، و تحسين فعالية الشبكة الاجتماعية. و يتضمن هدا البرنامج الشروط التالية:
  - تسريع عملية تحرير الأسعار و توسيعها للمواد القاعدية (الأدوية و المياه الصالحة للشرب)، و تحرير التجارة الخارجية.
  - تخفيض سعر صرف الدينار في أفريل 1994 بنسبة 40.17% (36 دينار مقابل دولار واحد).
  - ضغط عجز الميزانية إلى 0.3% من النتاج المحلي الإجمالي فترة البرنامج، و هدا عن طريق ضغط نفقات التوظيف، تجميد الأجور، ضغط التحويلات الاجتماعية و الإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية(التطهير المالي).
- ✓ **برنامج التعديل الهيكلي(1995-1998)**[81]: يمتد من 22 ماي 1995الى 21 ماي 1998، إلى تحقيق نمو متواصل بقيمة 5% خلال 1994-1995، التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، إضافة إلى تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات، وضع إطار تشريعي للخوصصة. حيث تبن هدا البرنامج طابعين من الإجراءات:

الإجراءات ذات طابع الاستقرار: مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع و الخدمات، و تحرير أسعار الفائدة و منح استقلالية أكثر للبنوك التجارية في تقديم القروض، و تحرير أسعار الصرف الأجل و العاجل لتتحدد وفق قوى السوق. إضافة إلى العمل على القضاء على عجز الميزانية و تنمية الادخار العمومي، بتقليص النفقات العامة(تقلص اليد العاملة في الوظيف العمومي، التخلي عن التطهير المالي للمؤسسات العمومية...)، و زيادة الإيرادات العامة عن طريق توسيع الوعاء الضريبي . إضافة إلى التحكم في التضخم و جعله في مستويات مقبولة.

الإجراءات ذات الطابع الهيكلي: تهدف إلى بعث النمو الاقتصادي، ودلك بفتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب و المحليين (الأمر 22/95)، و العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات (إنشاء هيئة تأمين القرض عن التصدير، و صندوق دعم و ترقية الصادرات)، إنشاء سوق مالي لتسهيل عملية الخوصصة و الحصول على مصادر مالية جديدة لتمويل الاستثمارات، و تعويض صناديق المساهمة بالمجمعات (**les holding**) لتسهيل عملية إعادة الهيكلة الصناعية إصلاح النظام المالي و المصرفي، و تهيئة قطاع البنوك لإخضاعه لعملية إعادة الهيكلة و الخوصصة، طلب

---

[80] عيسى بن ناصر، مرجع سابق ذكره، ص ص 128-129.

[81] حاكمي بوحفص، مسيرة الاقتصاد الجزائري و أثرها على النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 32، يناير2007، ص. 17.

الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و بدأ المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لرسم إطار للشراكة و الوصول إلى إنشاء منطقة التبادل الحر.

1-3- محدودية نتائج الإصلاحات الاقتصادية:

تعد محدودية نتائج الإصلاحات الاقتصادية الدافع الرئيسي لاعتماد الحكومة الجزائرية تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي، من أجل دعم النمو الاقتصادي، اعتمادا على آليات السوق و عليه نتطرق لتشخيص نتائج الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية، التي تمثل في نفس الوقت أسباب انتهاج هده السياسة:

- **ضعف معدل النمو الاقتصادي:** أثرت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداءا من سنة 1986 على معدلات النمو الاقتصادي التي سجلت نسب نمو متدنية إذ بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة "1987-1994" 0.5%، و هو ما حدا بالحكومة إلى تطبيق برامج و سياسات إصلاحية بمساعدة صندوق النقد الدولي.

جدول رقم (02): تطور الناتج المحلي الإجمالي و تطور نصيب الفرد منه خلال الفترة "1993-2000"

السنوات / المؤشرات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الناتج المحلي الإجمالي(مليار دينار)	1165	1487.4	2004.9	2565	2762	2830	3248	4099
الناتج المحلي الإجمالي(مليار دولار أمريكي)	49,9	42,4	42	46,9	48,2	48,19	48,8	54,4
النسبة الحقيقية لنمو الناتج(%)	2,1-	0,7-	3,9	4,3	1,1	5,1	3,2	2,4
نصيب الفرد من الناتج (دولار أمريكي)	1856	1542	1498	1643	1658	1633	1630	1789

Source: Ministère des Finances, Les Indicateurs de L'économie Algérienne, www.finance-algéria.org,Le 15-04-2010.

شكل رقم (03): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة "1993-2000" (الوحدة: (مليار دولار أمريكي))

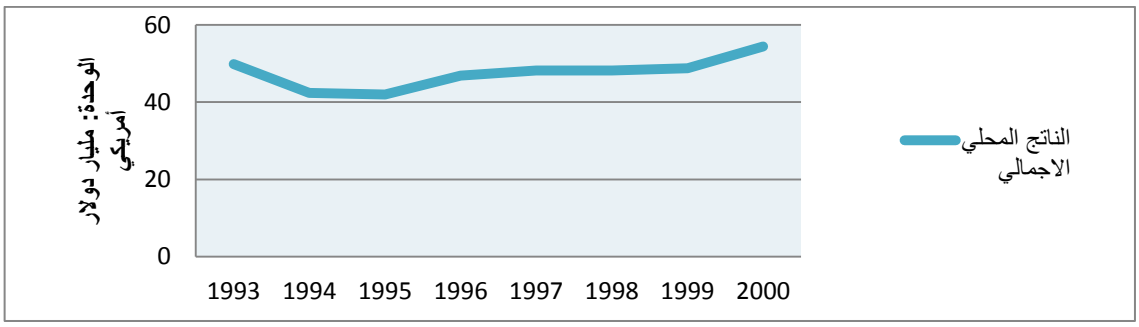

من خلال الاطلاع على مؤشرات الجدول، و ما يوضحه الشكل، يمكن التمييز بين ثلاث فترات:

الفترة الأولى "1993–1994": أهم ما يميزها تسجيل النتاج المحلي الإجمالي لمعدلات نمو سلبية بلغ متوسطها خلال نفس الفترة-1.4%،و هو ما يعني استمرار تأثر الاقتصاد الوطني بالأزمة التي شهدها ابتداءا من 1986، رغم الإصلاحات الجزئية التي طبقت خلال الفترة"1988-1992". كما أ، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما فتئ ينخفض من سنة إلى أخرى إذ انتقل من1856 دولار أمريكي للفرد سنة 1993 إلى 1542دولار أمريكي سنة 1994، و ذلك بنسبة انخفاض قدرها 16,91%.

الفترة الثانية" 1995–1998": حاولت الحكومة خلال هده الفترة معالجة الأزمة الاقتصادية من خلال تنفيذ برنامج إصلاحات اقتصادية جديد (برنامج التعديل الهيكلي) بمساعدة صندوق النقد الدولي، هدف أساسا إلى إعادة التوازن للاقتصاد الوطني من خلال تحقيق معدلات نمو موجبة و مرتفعة بالتوازي مع تقليص حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، و تشجيع القطاع الخاص على المساهمة الفعالة في رفع معدلات النمو الاقتصادي. إن أهم ما ميز هده الفترة تسجيل معدلات نمو إيجابية وصل متوسطها إلى +3,6%، و تعد سنة 1998 السنة التي حقق فيها أعلى معدل له منذ سنة 1986، إذ وصل إلى 5,1% ، إلا أن تصيب الفرد من الناتج المحلي سجل في نفس السنة انخفاضا بنسبة 5,1 حيث قدر ب: 1633 دولار أمريكي بعدما كان قد بلغ 1658 دولار أمريكي سنة 1997، أي أن معدلات النمو المحققة لم تكن كافية لزيادة الدخل الفردي.

الفترة الثالثة "1999–2000": عرفت معدلات النمو الاقتصادي خلال هده الفترة تراجعا إذا ما قورنت بالفترة السابقة، إذ قدر متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 2,8%، و هو ما مثل انخفاضا ب:0,8% عن متوسط النمو المسجل خلال الفترة السابقة، و ذلك رغم تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، إذ وصل متوسط سعر برميل النفط الجزائري إلى 28,5 دولار أمريكي خلال سنة 2000 و هو أعلى سعر يبلغه منذ سنة 1991، و لتوضيح أسباب ضعف معدلات النمو خلال نفس الفترة لدينا الجدول التالي الذي يبين التوزيع القطاعي للناتج المحلي الخام خلال نفس الفترة:

جدول رقم(03): التوزيع القطاعي لمعدل نمو الناتج خلال الفترة "1999-2000": (الوحدة (%))

القطاعات	1999	2000	متوسط معدل النمو
محروقات	6,2	4,9	5,55
فلاحة	2,7	5-	-1,15
صناعة[82]	6,03	2,89	-1,57
أشغال عمومية	1,4	5,1	3,25
خدمات	3,2	2,4	2,8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، 2003.

شكل رقم (04): التوزيع القطاعي لمعدل نمو الناتج خلال الفترة "1999-2000": (الوحدة (%))

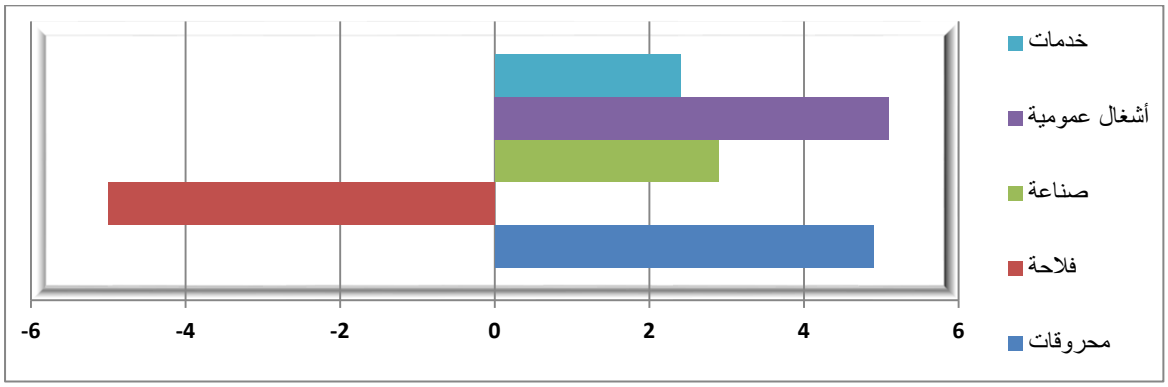

يبين لنا الجدول أعلاه أن قطاع المحروقات يعد القطاع الوحيد الذي حقق نسبة نمو فاقت 5%، كمتوسط خلال نفس الفترة بسبب ارتفاع أسعار المحروقات خلال هده الفترة، كما أن قطاعي الأشغال العمومية و الخدمات حتى و أن سجلا معدلات نمو موجبة بلغ متوسطها على التوالي: 3,25% و2,11%، إلا أن ذلك لم يكن كافي لدعم النمو الاقتصادي، أما قطاعي الفلاحة و الصناعة فقد سجلا نسب نمو متوسطة سالبة قدرت ب: 1,15-% و 1,57-%، على التوالي و يعود ذلك إلى ارتباط أداء القطاع الفلاحي بالعوامل المناخية السائدة خلال تلك الفترة، إضافة الى الأزمة الهيكلية و المالية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي، و هو ما أثر سلبا على معدل استخدام الطاقات الإنتاجية في هدا القطاع و هو ما يظهره الجدول التالي:

[82] بالنسبة لقطاع الصناعة فهو يضم القطاع العمومي و القطاع الخاص.

جدول رقم(04): تطور معدل استخدام الطاقات الإنتاجية "1995-1999". (الوحدة (%))

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
الصناعات الورشية	46,3	41	38,5	44,4	43,5
المجموع خارج قطاع المحروقات	46,6	41,4	38,8	44,6	43,6
المجموع العام	48,4	43,8	42,2	47,7	47,4

المصدر: أحمين شفير، الإصلاحات الاقتصادية و أثرها على البطالة و التشغيل "حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص 200.

- **ارتفاع معدل البطالة:** تعد مشكلة البطالة من أعوص المشاكل التي تعاني منها الجزائر نظرا لما خلفته من أثار اقتصادية و اجتماعية، لذا حاولت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال إلى يومنا هدا محاربة هده الظاهرة بهده برامج و سياسات تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية.

جدول رقم (05): تطور معدل البطالة "1994-2000" (الوحدة (%))

السنوات	1985	1987	1989	1990	1991	1992	1993
معدل البطالة	9,7	21,4	18,1	19,7	20,3	21,3	23,1
السنوات	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**
معدل البطالة	24,4	28,3	28,1	28,3	28,6	29,3	29,8

المصدر:"1985-1989": الديوان الوطني للإحصائيات."1990-2000": أحمين شفير، الإصلاحات الاقتصادية و أثرها على البطالة والتشغيل،
حالة الجزائر، مرجع سابق ذكره، ص 205.

شكل رقم (05): تطور معدلات البطالة في القترة "1985-2000" (الوحدة (%))

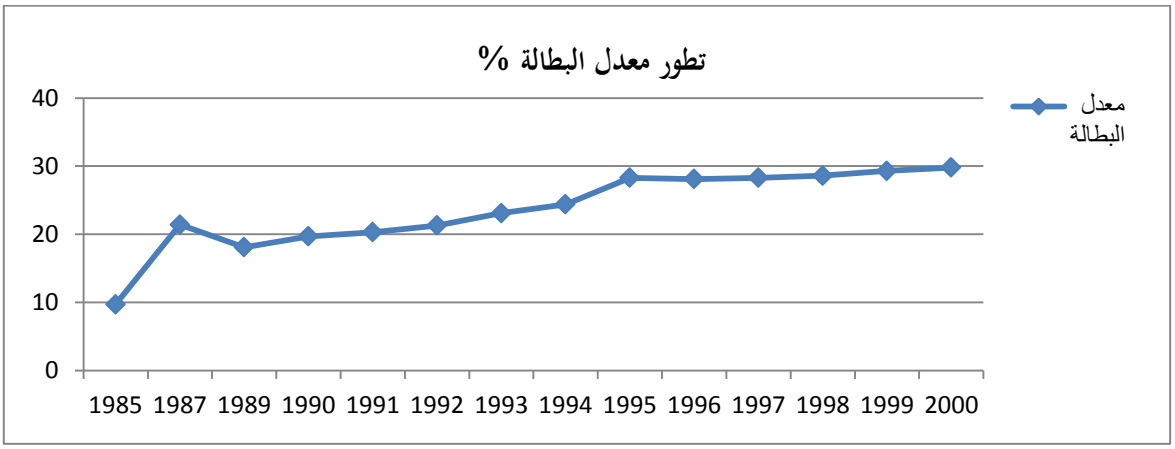

يتضح من خلال الجدول و المنحنى أعلاه، ارتفاع نسبة البطالة تزامنا مع الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ 1986، إذ ارتفع المعدل من 9,7% سنة 1985 إلى 21,4 سنة 1987، بزيادة قدرها 11,7%، ثم عرفت هده النسبة تراجعا طفيفا سنة 1989 حيث وصل المعدل إلى 18%، و ابتدءا من سنة 1990 شهدت نسبة البطالة تطورا منتظما إلى أ، وصلت إلى أعلى معدل لها سنة 1996 ثم بلغت نسبة 29,8% سنة 2000. و إن كان لهدا مدلول اقتصادي فهو يعني أن أسباب البطالة في الجزائر ترجع لعدة عوامل متداخلة،فإضافة إلى عامل النمو الديمغرافي، ساهمت الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 في رفع معدلات البطالة من خلال ضعف نسبة النمو الاقتصادي و توقف الاستثمارات العمومية في تلك الفترة. كما أن عدد مناصب الشغل الموفرة خلال الفترة "1985-1989" لم يتعد 75000 منصب شغل كمتوسط سنوي خلال هده الفترة بعدما كان قد بلغ 140000 منصب شغل خلال الفترة"1980-1984"[83].

إن الإصلاحات الاقتصادية المطبقة منذ 1989 و المدعمة بتطبيق البرنامج الهيكلي "1994-1998"، ، قد ساهمت في رفع معدل البطالة من خلال تسريح عمال المؤسسات العمومية التي عانت من عجز هيكلي و مالي، اذ بلغ عدد العمال المسرحين في الفترة "1994-1996"، 300000 عامل، نفس الفترة رغم الإجراءات التي اتخذتها الدولة خلال نفس الفترة للتقليص من حجم البطالة، من خلال إنشاء هيئات و صناديق خاصة بدعم التشغيل، كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي أنشأت خصيصا لدعم الشباب لإنشاء مؤسسات متوسطة و صغيرة، و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة الذي ساهم في منح تعويضات للعمال المسرحين إضافة إلى إعادة تأهيلهم و إدماجهم وفق متطلبات سوق العمل[84].

2- سياسات دعم الإنعاش الاقتصادي:

2-1- مقومات و أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي:

حتى تتمكن الدول من بغث النمو اعتمادا على سياسات الإنعاش الاقتصادي، فالأمر يتطلب عملا متسارعا و عريضا في المجالات التالية:

---

[83] أحمين شفير، مرجع سبق ذكره، ص. 207.

[84] المرجع نفسه، ص. 209.

- ✓ **تدعيم سياسات الاقتصاد الكلي**[85]: حيث من الضروري إبلاء الأولوية لتدعيم استقرار الاقتصاد الكلي و تقوية القدرة على المنافسة من خلال سياسات سليمة في ما يتعلق بالضرائب، النقد، و سعر الصرف، و هنا تلعب السياسة الضريبية دورا مهما، إضافة إلى قيامها بضمان الاستقرار المالي، ينبغي توجيه هذه السياسة نحو تحقيق معدلات أعلى من النمو، و تخفيض نسبة الفقر. و لذلك تبرز الحاجة في حالات كثيرة إلى رفع كفاءة الضرائب و تحصيل الإيرادات، من خلال عدة تدابير إصلاحية من أهمها، الحد من الإعفاءات الضريبية و تدعيم الإدارات المعنية بالإيرادات. إلى جانب تخفيض الإنفاق غير المنتج كالإنفاق العسكري و التحويلات لصالح المشروعات العامة عديمة الكفاءة، و إعادة توزيع الموارد بما يدعم الترابط الاجتماعي، و لعل السبيل إلى تحقيق ذلك يتمثل في تعزيز إدارة المصروفات.و في الوقت نفسه على السياسة النقدية إلى احتواء النمو في عرض النقود بغرض الإبقاء على التضخم قيد السيطرة، اعتمادا على وسائل غير مباشرة للرقابة النقدية خاصة عمليات السوق المفتوحة، مع التأكد من تحديد أسعار الفائدة بحرية وفقا لقوى السوق. و فيما يتعلق بدور سياسة سعر الصرف، فقد أدى التحول اتجاه زيادة مرونة سعر الصرف إلى تصحيح أوجه سوء التكافؤ الأساسية بين العملات، و رغم ذلك يجب الإبقاء على أسعار الصرف الحقيقة لتسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي، و جذب الاستثمار و تشجيع تنويع الصادرات و النمو.
- ✓ **التعجيل بالإصلاحات الهيكلية:** مع دعم استقرار الاقتصاد الكلي تحتاج الدولة إلى التعجيل بالإصلاحات الهيكلية للإزالة العقبات أمام النمو و الاستثمار، و ذلك بإبلاء اهتمام خاص للمجالات الحاسمة التالية[86]:
- ✓ **التنمية البشرية و بناء القدرات:** تماشيا مع أهداف التنمية من المهم تعزيز التعليم الأساسي بشكل أعمق و أوسع بما يساعد الدولة على سد الفجوة الرقمية، و الاستفادة من الكم الهائب للمعارف على مستوى شبكة الانترنيت، و بالمثل يتعين بذل جهود مكثفة لتوسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية.
- ✓ **تحسين البنية الأساسية و دفع التنمية الزراعية:** من خلال القيام باستثمارات جديدة في الطرق و الموانئ و المياه النقية، و القوى الكهربائية و الاتصالات السلكية و اللاسلكية، و يكون من الضروري تغيير الممارسات الزراعية و زيادة الكفاية

---

[85] صالحي ناجية، منخاش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي(2001-2014) نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم، مؤتمر دولي "تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014" ، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013، ص. 18-19.

[86] مرجع نفسه، ص. 19.

الإنتاجية بالنسبة لكل من الحاصلات الغذائية و التصديرية، حتى يتسنى تحقيق معدلات نمو اقتصادي كافية لحل معظم مشاكل الاقتصاديات النامية.

- ✓ **تحرير التجارة الخارجية و الأسعار:** بالنسبة للدول النامية فان الانفتاح الاقتصادي و التحرير التجاري أصبح حتمية و ليس خيار بعد اندثار كل البدائل التي كانت متاحة أمامها غير بديل اقتصاد السوق، ففي هدا المجال اتخذت الجزائر عدة إجراءات أهمها الترخيص و التسهيل للقطاع الخاص القيام بعمليات الاستيراد و التصدير من جانب، و من جانب أخر السرعة في اتخاذ قرار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى فسح المجال للمنافسة الأجنبية فتقلل توسع النسيج الصناعي الموجود من خلال التفكيك شبه الكلي للحماية الجمركية و غير الجمركية للاقتصاد الوطني (الشروع في تفكيك الصناعات الغذائية، النسيجية، و الصيدلانية...)، و من أجل مواجهة هده المنافسة القوية، تسعى الدولة الجزائرية إلى تنويع و زيادة حجم منتجاتها لاسيما المصنعة و تحسين نوعيتها طبقا للمعايير الدولية، والتحكم في تكاليفها لتصبح قادرة على المنافسة[87]. أما بالنسبة لتحرير الأسعار فتشكل القيود على الأسعار مصدر إشارات مغلطة عن التكاليف الحقيقة أو هامش الربح الحقيقي للمنتجين، كما أن عملية تحرير الأسعار يجب أن تصحب بالإدخال المنافسة كي لا يقع المستهلك رهينة الاحتكاريين. في الجزائر تم انجاز خطوات متقدمة في هدا المجال حيث ترك تحديد الأسعار حر عن طريق السوق، لاسيما بالإلغاء التدريجي لدعم الأسعار ماعدا البعض الذي لازال يحدد إداريا كأسعار المياه، الكهرباء، و البنزين.
- ✓ **إعادة هيكلة و خوصصة المؤسسات العمومية:** في هدا المجال لا تزال الجزائر بعيدة مقارنة بالدول التي سبقتها، (تونس، المغرب، مصر، الأردن...)، مما ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي، فبطء الجزائر في هدا المجال لا يعود لعدم خوصصة بعد معظم المؤسسات الاقتصادية العمومية، بل لكون البعض من هده المؤسسات التي تم إعادة هيكلتها، تشكل في الواقع عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني في حين كان يفترض في النموذج السابق للتنمية الجزائرية أن تقوم هده المؤسسات بدورها الرئيسي في خلق الثروة و النمو. و من جهة أخرى ، فان الجزء الأكبر من ديون الجزائر الخارجية توجه لتمويل هده المؤسسات التي

[87] صالحي ناجية، منخاش فتيحة، مرجع سبق ذكره ، ص. 20-21.

يفترض بها أن تكون بمثابة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، فمثلت بهدا السبب الرئيسي للأزمة التي لا تزال تزعزع الاقتصاد الوطني، ما دفع الجزائر للشروع في تطبيق برامج إعادة هيكلة و خوصصة للمؤسسات الاقتصادية العمومية[88].

- ✓ **إصلاح القطاع المالي**[89]: إلى جانب كون القطاع المالي بما فيه(البنوك، شركات التأمين، بورصة القيم، صندوق المعاش...)عنصرا جوهريا في السياسة النقدية، فهو عامل ضروري في تمويل القطاع الخاص كونه القاطرة الرئيسية للنمو الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق، لأجل ذلك يجب أن تتخذ جميع الإجراءات حتى يتمكن هدا القطاع من مباشرة وظائفه الوسيطية بكل لياقة(الجمع و التخصيص الأكثر كفاءة للأموال المتداولة) و الدفع.

بالنسبة للجزائر و رغم تلك التدابير السليمة التي اتخذت كالمتعلقة بقانون النقد و القرض لسنة 1990(الترخيص بخلق البنوك الخاصة)، لا تزال بعيدة في هدا المجال، و ربما يعود السبب بالدرجة الأولى إلى عدم التفوق في تحقيق النمو الاقتصادي مادامت البنوك تعمل أكثر كصناديق بسيطة تابعة للدولة و ليس كبنوك تجارية حقيقية، إضافة إلى انعدام بورصة القيم بشكل مطلق، فحسب عدة مستثمرين أجانب تشكل هده الحالة مصدر إحباط.

- ✓ **إصلاح سوق العمل**: يتطلب من الدولة الإسراع بالقيام بتحسين حركية و مرونة سوق العمل و كذا الحفاظ على حقوق العمال، و ذلك بإعادة النظر في القوانين خاصة تلك المتعلقة بتأمين البطالة و التقاعد المسبق.
- ✓ **التعجيل بالإصلاحات المؤسساتية**[90]: أين لم تقرر حدود مجال نشاط الدولة حتى وقت قريب، خارت في النهاية قوى نظام التدخل هدا الذي حدد إطار تنظيمي تقييدي من المبادرات الخاصة فأصبحت مقصورة على نواحي النشاط الهامشية، و للتخلص من هدا التقييد ،ركز العمل الحكومي على تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي (احتواء معدلات التضخم ، و الإنفاق الغير المنتج، اختلال الموازنات المالية...)، و عليه تخصص الدولة موارد أكبر لإقامة البنية الأساسية لتدعيم قواعد التنمية المستدامة، و تشجيع المنشآت الحرة. يقتضي الأمر وضع إطار يسمح لقوى السوق بتحديد الأسعار من أجل تشجيع المنافسة، و تحرير عمليات التجارة و معاملات الصرف الأجنبي لجذب الاستثمار الأجنبي. و وضع نظم إدارية فعالة،و العمل

---

[88] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني سنة 2001 الدورة العامة التاسعة عشر، نوفمبر 2001، ص. 61.

[89] صالحي ناجية، منخاش فتيحة، مرجع سابق ذكره، ص22.

[90] مرجع نفسه، ص 24.

على تبسيط الإجراءات الإدارية و القضاء على البيروقراطية، خضوع الموظفين العموميين للمساءلة، و محاربة الفساد و استقلال النظام القانوني لضمان استقلال و نزاهة القرارات التي يتخذها.

✓ **دعم و تشجيع الاستثمارات الخاصة في إطارها الوطني و العالمي:** في ظل تقليص الاستثمارات العامة و تناقص التدفقات الإنمائية الحكومية الخارجية من الدول و المنظمات التنموية، من الطبيعي أن تقوم الاستثمارات الخاصة بدور المعوض لتلبية احتياجات التمويل الاستثماري، و من البديهي أن الموارد المحلية لن تكون كافية لتمويل احتياجات التمويل الاستثماري، و هدا يتطلب الاهتمام بتدفقات الاستثمارية الأجنبية إلى بلادنا المحتاجة لذلك. و هده التدفقات تحكمها عوامل محلية و إقليمية حاسمة، قسم منها اقتصادي بحث و أغلبها مرتبط بمناخ الاستثمار العام للدولة نفسها، و تشير الإحصائيات إلى أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر مازال بسيطا في الحجم و الأهمية.

2-2- مضمون البرامج التنموية

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "2001-2004"**: إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري، وجه أساسا للعمليات و المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية، و لتقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى كالري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية. تزامنت هده العمليات مع سلسلة من الإصلاحات المؤسساتية و دعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية، ضمن هدا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية كل واحد منها يخص قطاع رئيسي معين و كل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية.

جدول رقم(06): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (الوحدة دج)

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	المجموع(%)
1)أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	%40,1
2)تنمية محلية و بشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	%83,8
3)دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12	65,4	%12,4
4)دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	%8,6
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525	%100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص

يتضح من الجدول أن الدولة أعطت أهمية خاصة للخدمات العمومية و تحسين المستوى المعيشي، حيث خصصت ما مقداره**210.5** مليار دج أي بنسبة **% 40.1** من مجموع الغلاف المخصص لهذا البرنامج، ثم يليه محور التنمية المحلية بمقدار **114**مليار دج بنسبة**% 21.7** ،ثم دعم مسار الإنتاج و دعم الإصلاحات بقيمة **65.3** مليار دج و**45** مليار دج، أي بنسبة **% 12.4** و **% 8.6** على التوالي من إجمالي الغلاف.

- **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)**[91]:

خلال الفترة 2005-2009، تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو و كذا برنامجي " الجنوب "و"الهضاب– العليا " بتمويل من الميزانية قيمته **200** مليار دولار أمريكي خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق و السكك الحديدية و تحديثها، و التخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية، و تحسين الظروف المعيشية للمواطنين في ما يتعلق بالسكن و الحصول على الرعاية الطبية و التكفل بالاحتياجات المتزايدة في مجال التربية و التعليم العالي و التكوين، و كذا تطوير الخدمات العامة و تحديثها. و يعد البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، البرنامج الأكثر أهمية، خصص له مبلغ **4202.7** مليار دج، موزعة كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (07):البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للقترة(2005-2009):

القطاعات	المبلغ بالملايير (دج)	النسبة (%)
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
برنامج تطوير الخدمة العمومية و تحديثها	203,9	4,8
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاستثمار	50	1,2
مجموع البرنامج الخماسي **2005-2009**	4202,7	100

Source :http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf**(26** .2010-11)

[91] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الجزائر، نوفمبر 2008، ص .138.

و عليه فان تمويل البرنامج التكميلي لدعم النمو يستهدف في **% 85** منه[92]:تحسين الظروف المعيشية للسكان، خاصة في مجالات السكنات، الجامعة، التربية الوطنية، وتزويد السكان بالماء و تطوير المنشآت الأساسية (قطاع النقل، قطاع الأشغال العمومية، قطاع الماء، قطاع تهيئة الإقليم). و الغرض من الأموال المتبقية دعم التنمية الاقتصادية ،و تطوير الخدمات العمومية و تحديثها، بالإضافة إلى تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال.

- **برنامج التنمية الخماسي (2010–2014):**

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامكية إعادة الاعمار الوطني ،و يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية ،حوالي 21,214مليار دينار جزائري، أو و هو يشمل شقين اثنين، أولهما استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاع السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ **9.700**مليار دج.أما الشق الثاني، إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ **11.534** مليار دج. كما يخصص أكثر من **% 40** من موارده لتحسين التنمية البشرية و ذلك على الخصوص من خلال :تحسين التعليم في مختلف أطواره و التكفل الطبي النوعي و تحسين ظروف السكن، التزويد بالمياه، والموارد الطاقوية[93].

تضاف قطاعات الشبيبة، الرياضة، الثقافة، الاتصال و الشؤون الدينية و التضامن الوطني، إضافة الى المجاهدين إلى هذه الدينامية الجديدة. و يخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب **40%**من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية، خاصة في قطاع الأشغال العمومية لتوسيع و تحديث شبكة الطرقات و الموانئ، و تحديث و مد شبكة السكك الحديدية و تحسين النقل الحضري، تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات، تهيئة الإقليم و البيئة، تحسين إمكانيات و خدمات الجماعات المحلية و قطاع العدالة و إدارات ضبط الضرائب و التجارة و العمل. كما يهدف إلى دعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال، دعم التنمية الفلاحية و الريفية، ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ب إنشاء مناطق صناعية، الدعم العمومي للتأهيل و تيسير القروض البنكية، دعم التنمية الصناعية من خلال القروض البنكية الميسرة، من قبل الدولة من اجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتروكيماوية و تحديث المؤسسات العمومية ، مرافقة الإدماج المهني

---

[92] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،مرجع سبق ذكره، ص 139.

[93] زوين ايمان، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة،2011، ص. 96.

لخريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني، و دعم إنشاء المؤسسات المصغرة و تمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل، و على صعيد أخر تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي و تعميم التعليم[94].

2-3- تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي للفترة "2001-2010"

يعتمد تقييم فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي، على مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المحددة لها، في رفع معدلات النمو الاقتصادي حسب القطاعات و تخفيض معدل البطالة:

شكل رقم(06): نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي"2000-2010" (الوحدة: %).

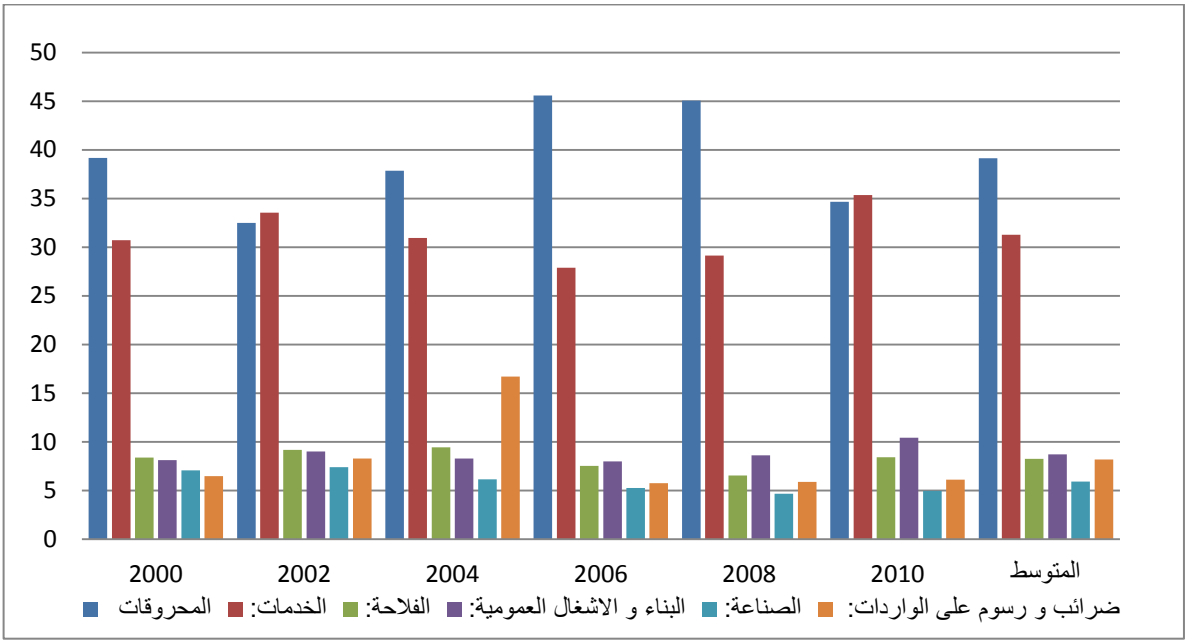

- **الأثر على معدلات النمو الاقتصادي:**

تهدف السياسة أساسا إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال فترة زمنية محددة، و عليه فهي سياسة كنزية تعتمد في التأثير علو النمو الاقتصادي على رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري الذي يرفع الطلب الكلي ما يترتب عنه زيادة العرض الكلي و بالتالي ارتفاع معدل النمو.

[94] زوين ايمان، مرجع شبق ذكره، ص. 97-98.

جدول رقم (08): التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الفترة "2000-2010" (الوحدة: %).

القطاع	2000	2002	2004	2006	2008	2010	المتوسط
المحروقات							
-نسبة المساهمة في الناتج	39,19	32,51	37,85	45,59	45,06	34,69	39,14
-معدل النمو الحقيقي للقطاع	4,9	3,7	3,3	2,5-	2,3-	2,6-	0,75
الخدمات:							
-نسبة المساهمة في الناتج	30,73	33,54	30,97	27,90	29,16	35,35	31,28
-م.ن. الحقيقي للخدمات غير الحكومية	3,1	5,3	7,7	6,5	7,8	6,9	6,21
-معدل النمو الحقيقي للخدمات الحكومية	2,0	3,0	4,0	3,1	8,4	6,0	4,41
الفلاحة:							
-نسبة المساهمة في الناتج	8,39	9,18	9,44	7,53	6,55	8,42	8,25
-معدل النمو الحقيقي للقطاع	5,0-	1,3-	3,1	4,9	5,3	6,0	4,0
البناء و الأشغال العمومية:							
-نسبة المساهمة في الناتج	8,12	9,02	8,29	8,0	8,62	10,43	8,73
-معدل النمو الحقيق للقطاع	5,1	8,2	8,29	8,0	9,8	6,6	8,21
الصناعة:							
-نسبة المساهمة في الناتج	7,07	7,41	6,16	5,27	4,68	4,96	5,92
-معدل النمو الحقيقي للقطاع العمومي	1,3-	1,0-	1,3-	2,2-	1,9	2,5-	1,06-
-معدل النمو الحقيقي للقطاع الخاص	5,3	6,6	2,5	2,1	/	/	4,12
ضرائب و رسوم على الواردات:							
-نسبة المساهمة في الناتج	6,49	8,31	16,7	5,77	5,89	6,13	8,21
-معدل النمو الحقيقي للقطاع	0,9	16,7	10,2	2,7	7,7	5,8	7,33
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	2,4	4,7	5,2	2,0	2,4	3,3	3,33

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطلقة في الجزائر في الفترة"2000-2010"، مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية، جامعة شلف، العدد 12، ديسمبر 2012، ص 257.

شكل رقم (07): متوسط معدل النمو القطاعي للفترة "2000-2010"

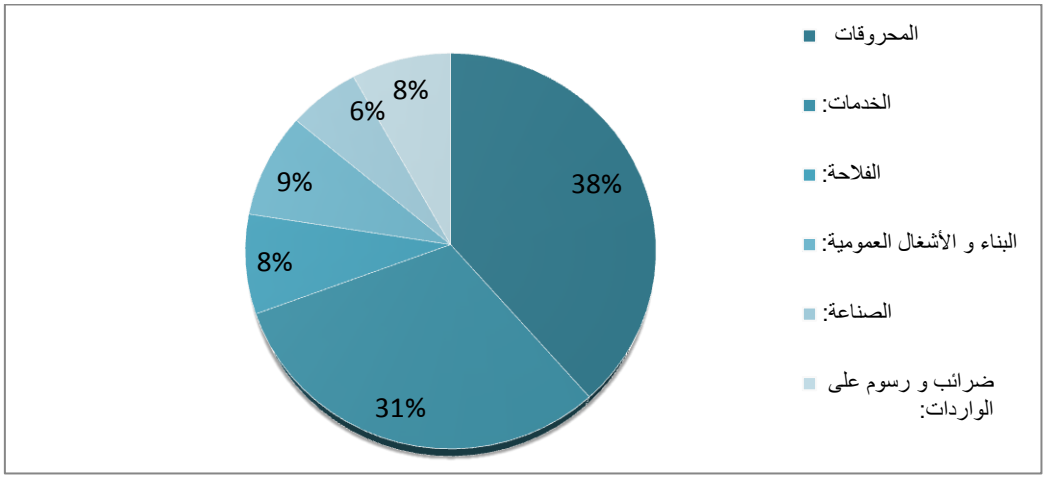

وفقا معطيات الجدول يمكن ترتيب القطاعات المهيمنة في معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة كما يلي:

قطاع المحروقات: قدرت نسبة مساهمة هدا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة محل الدراسة ب 39,14%، ما يؤكد كنه القطاع الرائد و الموجه للاقتصاد الوطني و المحدد الرئيسي لمعدلات النمو، فقد أدى تحسن أداء هدا القطاع بسبب ارتفاع أسعار البترول عالميا في"2000-2004" ما أدى إلى تسجيل معدلات نمو متزايدة، ثم انخفاض معدل نموه في الفترة"2006-2010" ،الذي أدى إلى تباطئ معدلات النمو.

قطاع الخدمات: بنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ب31,28%، يعد ثاني قطاع مؤثر في معدل النمو الاقتصادي، كما كان لتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي أثر إيجابي على أداء هدا القطاع نتيجة رفع الإنفاق الحكومي الذي أدى إلى رفع الطلب الكلي و بالتالي زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية و الخارجية و منه و الخدمات المرتبطة بها، و خاصة مع تحرير قطاع الاتصالات و ارتفاع حجم الاستثمارات المحلية و كذا الأجنبية.

قطاع الفلاحي: لم تتعدى نسبة مساهمة هدا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي 8,25%، كونه عرضة للتقلبات الحادة لارتباطه بالظروف الطبيعية و المناخية السائدة، سجل سنة 2008 نسبة نمو سالبة 5,3%بسبب ظاهرة الجفاف التي شهدتها الجزائر آنذاك، ثم ارتفعت إلى 6% في 2010نتيجة تحسن الظروف المناخية خلال نفس السنة.

قطاع البناء و الأشغال العمومية:لقد استفاد هدا القطاع بشكل كبير و مباشر من تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي، حيث سجل نسبة نمو بلغت 8,21% كمتوسط خلال فترة تطبيق السياسة، رغم ضعف مساهمته في الناتج ب 8,73%.

قطاع الصناعة: الوحيد المسجل لنسبة نمو متدنية ب 1,06% مثل فيها صناعة مواد البناء أعلى متوسط نمو ب 2,45%، بينما سجل القطاع الخاص 4,12%و التي تعتبر نسبة غير كافية بالنظر للقدرات الحقيقية التي يمتلكها هدا القطاع، و ذلك يعود للمشاكل التمويلية و الإدارية خاصة، ما يبين عدم تجاوب القطاع مع سياسة الإنعاش الاقتصادي.

جدول رقم (09): تطور واردات الجزائر من السلع خلال الفترة"2000-2010" (الوحدة: مليار دولار أمريكي).

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010
الواردات	9,17	12	18,30	20,68	37,99	38,88
معدل النمو	/	30,86	52,50	13	83,7	2,43

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطلقة في الجزائر في الفترة"2000-2010"، مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية، جامعة شلف، العدد 12، ديسمبر 2012، ص 261.

شكل رقم (08): تطور معدل نمو الواردات للفترة "2000-2010" (الوحدة: مليار دولار أمريكي).

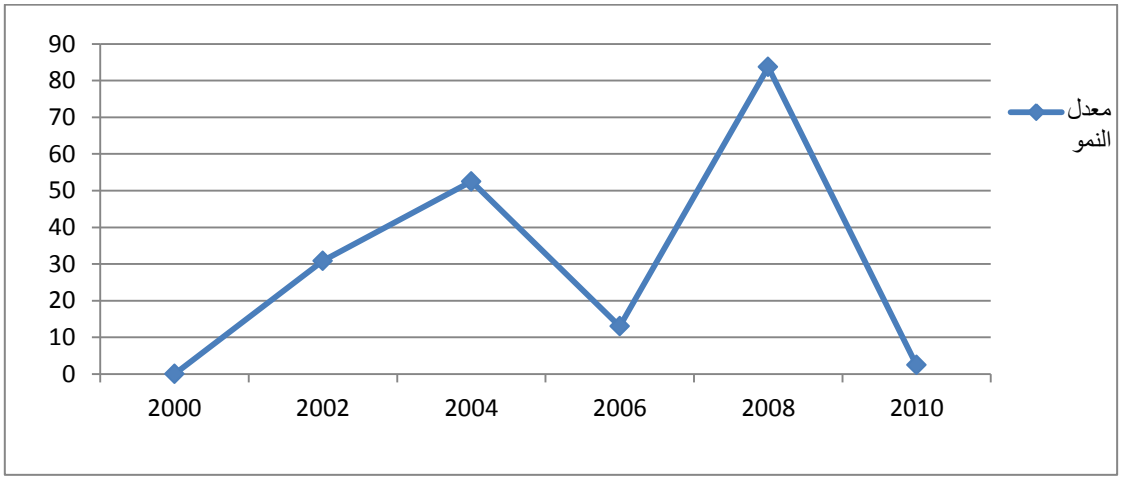

يتضح أن عدم مرونة العرض الداخلي الكلي مع الزيادة المسجلة في الطلب الداخلي الكلي-نتيجة تطبيق سياسة الإنعاش- بسبب الإختلالات المالية و الهيكلية التي يعاني منها القطاع الصناعي- ، مما أدى إلى ارتفاعات قياسية في حجم الواردات لتغطية الزيادة في الطلب الداخلي الكلي خلال فترة تنفيذ سياسة الإنعاش، حيث ارتفعت واردات الجزائر من السلع من 9,17 مليار دولار سنة 2000 إلى 38,88 مليار دولار سنة 2010، ما يمثل زيادة قدرها 323,99% في نفس الفترة.

- **الأثر على البطالة:**

جدول رقم(10)تطور مستويات التشغيل و البطالة في الفترة"2000-2008" (الوحدة: مليون عامل)

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008
القوى العاملة:					
-قطاع الفلاحة:					
" معدل النمو(%)	1,185 -	1,438 8,28	1,617 3,32	1,780 10,08	1,841 3,42
-قطاع البناء و الاشغال و العمومية:	0,781	0,86	0,98	1,16	1,371
" معدل النمو(%)	-	7,09	8,04	18,36	18,18
-قطاع الصناعة:	0,497	0,504	0,523	0,525	0,530
" معدل النمو(%)	-	0,39	2,54	0,38	0,95
قطاع الخدمات:	2,514	2,66	2,861	3,052	3,26
" معدل النمو(%)	-	17,43	3,69	6,67	6,81
العاملين غير المنتظمين[95]**:**	1,263	1,455	2,070	2,485	2,579
" معدل النمو(%)	-	4,07	34,67	20,04	3,78
العاطلين عن العمل:	2,610	2,388	1,729	1,265	1,22
" معدل البطالة الرسمي(%)[96]:	29,5	25,7	17,7	12,3	11,3
"معدل البطالة المصحح (%)[97]:	43,76	43,30	38,84	36,52	35,17
المجموع(القوى النشيطة)	8,850	9,304	9,780	10,267	10,801

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطلقة في الجزائر في الفترة"2000-2010"، مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية، جامعة شلف، العدد 12، ديسمبر 2012، ص 262.

شكل رقم (09): تطور مستويات التشغيل و البطالة للفترة"2000-2008"

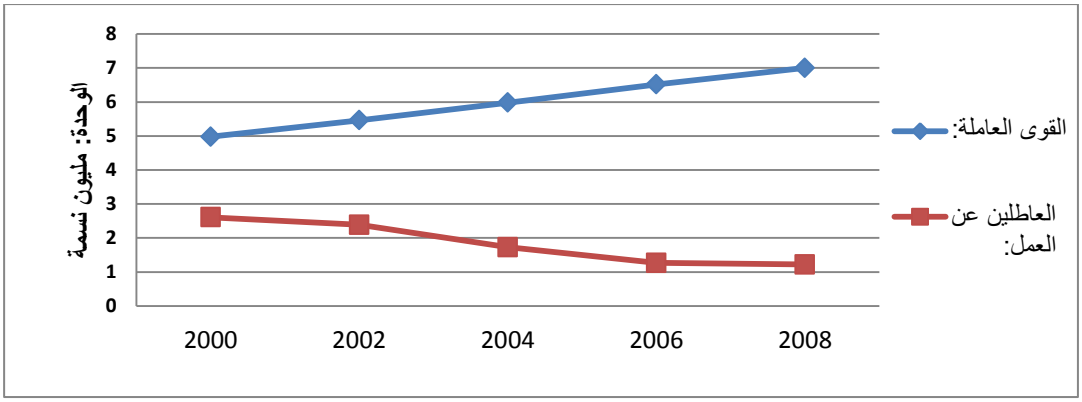

[95] العاملين غير المنتظمين: هم العاملين في السوق الموازية بالإضافة إلى الشباب الذين يؤدون الخدمة الوطنية.

[96] معدل البطالة الرسمي: هو المعدل المعلن من طرف الديوان الوطني للإحصائيات و المعتمد من قبل صندوق النقد الدولي.

[97] معدل البطالة المصحح يحسب بقسمة مجموع فئة العاطلين عن العمل و فئة العمال غير المنتظمين، على الفئة النشيطة.

يتبين انخفاض معدل البطالة في الفترة "2000-2008" بحيث الانخفاض في معدل البطالة الرسمي أكبر منه في المعدل المصحح، هدا التفاوت في النسب يعزى إلى ارتفاع حجم القوى العاملة من جهة و الزيادة المسجلة في حجم فئة العاملين غير المنتظمين من جهة أخرى حيث أن المعدل الرسمي يقصي هده الفئة، حيث سجل معدل البطالة سنة 2010 ب 10.0[98]**%**، مع تسجيل خلال الفترة محل الدراسة ارتفاع حجم القوى العاملة ب 40,68**%**، يشمل المجالات التالية:

قطاع الخدمات: انتقل عدد عمال هدا القطاع من 2,514 مليون عامل سنة2000 إلى 3,260 مليون عامل في 2008، أي بنسبة زيادة قدرها 29,67**%**، تفسر بالتوسع المسجل في قطاعات التجارة و النقل و الاتصالات نتيجة زيادة المبادلات التجارية الداخلية و الخارجية، إضافة إلى تحرير قطاع الاتصالات.

قطاع الفلاحة: بلغ متوسط معدل النمو السنوي لعمال القطاع الفلاحي 6,27**%**في الفترة "2000-2008"بنسبة زيادة قدرها 55,35**%** خلال نفس الفترة، أين يعود هدا التحسن إلى الآثار الإيجابية الناتجة عن تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة2000، و رغم ذلك تبقى فرص العمل التي يوفرها ظرفية تابعة للظروف المناخية السائدة.

قطاع البناء و الأشغال العمومية: يعد أكثر القطاعات استفادة من تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي التي ساهمت في رفع عمالة هدا القطاع من 0,781 مليون عامل سنة 2000 إلى 1,371 مليون عامل، أي بزيادة قدرها 75,54**%**، مع الذكر أن مناصب العمل تبقى مرتبطة بحجم التدخل الحكومي في القطاع وعلية تعد زيادة عمالة ظرفية غير مستديمة.

قطاع الصناعة: سجل قطاع الصناعة أضعف نسبى عمالة خلال الفترة محل الدراسة، إذ انتقل عدد عماله من 0,497 مليون عامل سنة 2000، إلى 0,530مليون عامل في 2008، بنسبة زيادة 6,63**%** خلال نفس الفترة ، و بمتوسط نمو قدره 1,06**%**، ما يِكد عدم تجاوب القطاع الصناعي مع برنامج دعم الإنعاش نظرا للأزمة التي يعاني منها خاصة القطاع العمومي.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن انتهاج الحكومة لسياسة اقتصادية مغايرة لتلك المتبعة فترة التسعينيات من القرن العشرين، يدل على رغبها في تحقيق انطلاقة اقتصادية مستدامة و الخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر، إلا أن تحقيق هدا الهدف يتطلب تقييم دوري لهذه السياسة من أجل تعظيم المنافع المترتبة عنها و تدنية الإختلالات التي تميزها.

3- الاقتصاد الجزائري و ضرورة التنويع "2010-2014"

[98] باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر و دورها في التنمية الاقتصادية" حالة الطريق السيار: شرق-غرب"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص.38 .

3-1- النشاط الاقتصادي

- **المؤشرات الاقتصادية**

حقق الاقتصاد الوطني نسبة نمو 2,8% في 2013 مقابل 3.3% في 2012، و مع ذلك يبقى النمو خارج المحروقات معتبرا بمعدل 7,1%. ازداد النسيج الاقتصادي كثافة، حيث أصبح يضم 994000 مؤسسة صغيرة و متوسطة، مكونة في غالبيتها من أشخاص طبيعيين (95.2%) و تم حديثا ما يقارب 60500 مؤسسة صغيرة و متوسطة أدت إلى هيمنة قطاع الخدمات (61.3%)، بعرض 139000 منصب عمل[99]، أما حجم الناتج المحلي الإجمالي قدر سنة 2014 ب 210 بليون دولار، بمعدل نمو 3.2%مقارنة بسنة 2013، أما الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، قدر ب 12880 دولار، بالنسبة لمعدل البطالة، سنة 2014 سجل نسبة %، 10.6[100].

- **الإنتاج الفلاحي**: حقق قطاع الفلاحة نتائج معتبرة في سنة 2013، من بين كل القطاعات بمعدل نمو 8,8%، و ساهم ب 9,3% من إجمالي الناتج الداخلي، و 12,7% في القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي. باستثناء الحبوب التي يعرف إنتاجها انخفاض معتبرا، لا سيما إنتاج القمح اللين، ما أدى إضافة إلى ارتفاع الواردات بنسبة 2,6[101]%.
- **العقار**: تم تسليم 276900 مسكن 2013، بارتفاع قدره 38,9%، حيث سجلت السكنات المدعمة أقوى نمو، حيث قدرت السكنات الاجتماعية المسلمة ب78500، بارتفاع قدره 28,3%بينما سجل السكن الترقوي (العمومي و الخاص) نموا قويا ب 7,3%، راجع أساسا إلى تزايد السكن الترقوي الخاص ب18,8[102]%.
- **الخدمات المسوقة**: تحسن نشاط الخدمات المسوقة بوضوح، بقيمة مضافة تقدر ب 3827,4 مليار دج، حيث يساهم بأكثر من النصف 56,3% في نمو إجمالي الناتج الداخلي، و يعود هدا النمو الى نمو الإنتاج الفلاحي و ارتفاع الواردات[103].

---

[99] وزارة تنمية الصناعة و ترقية الاستثمار،النشرة الإحصائية رقم 13 ،نوفمبر2013

[100] http://ar.tradingeconomics.com/algeria/indicators

[101] بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي و النقدي، 2013، ص ص. 29-30.

[102] مرجع نفسه، ص. 31.

[103] http://ar.tradingeconomics.com/algeria/indicators

- **الصناعة:** عرف توسع القطاع الصناعي تباطؤا سنة 2013 بنسبة 5.1%، و يبقى النمو خارج المحروقات أضعف نمو لكل القطاعات، و لا يساهم في إجمالي إنتاج الداخلي سوى ب 6,7%، مع تسجيل نمو لفروع الماء و الطاقة و الكيمياء و الصناعة الغذائية ب 4,5% منن القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي. و مع ذلك تأكد نمو الصناعة خارج المحروقات[104] .
- **تطور الأسعار:** و عرف ارتفاع الأسعار وتيرة أكثر اعتدالا تتوافق مع الهدف متوسط المدى المسطر في هذا المجال، حيث بلغ التضخم السنوي المتوسط في 2013 ،و هو أدنى تضخم منذ 7 سنوات،4,15٪ في ما يخص المؤشر الوطني، في 2014 قدر معدل التضخم ب 5،43%.أما فيما يخص الإنفاق الاستهلاكي بلغ 5675936مليون دج[105].
- **المحروقات:** تواصل تراجع نمو قطاع المحروقات للسنة الثامنة على التوالي ففقد 29, 5%، حيث تراجعت القيمة المضافة سنة 2013 بنسبة 5,5%، نظرا لانخفاض المتواصل لأسعار البترول و يعد أكبر انخفاض للعشرية، فلم تولد سوى 29,9% من الناتج الداخلي. إضافة إلى الانخفاض الواضح لنمو قطاع الطاقة[106].

- **التجارة الخارجية**

✓ **تطور المبادلات التجارية الخارجية للفترة "2011–2014"**:

جدول رقم (11): تطور التجارة الخارجية للفترة "2011–2014" (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

	2011	2012	2013	2014
الواردات	47247	46801	55028	58330
الصادرات	73489	73981	64974	62956
الميزان التجاري	26242	27180	9946	4626

المصدر: وزارة المالية، فرع الجمارك الجزائرية، 2014

[104] بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص. 33-34.

[105] http://ar.tradingeconomics.com/algeria/indicators

[106] بنك الجزائر،مرجع سبق ذكره،ص ص.34-35..

شكل رقم (10): تطور التجارة الخارجية للفترة "2011-2014" (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

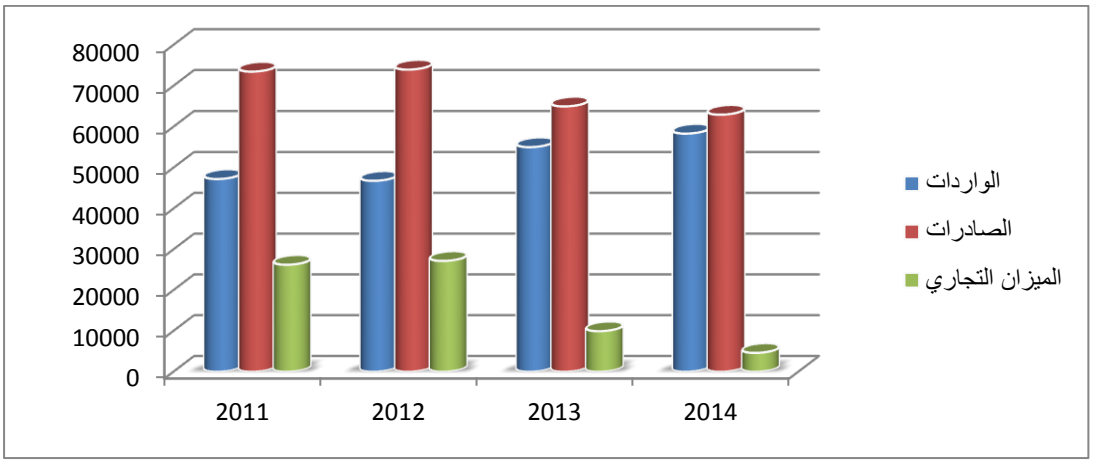

من خلال نتائج الجدول المبين لتطور التجارة الخارجية الجزائرية، وما يوضحه المنحني التالي له، يمكن ملاحظة تسجيل التجارة الخارجية الجزائرية 46,80مليون دولار أمريكي كحجم واردات، مثلت انخفاض طفيف يقدر ب 0,94% مقارنة بما حققته سنة 2011 (47,24 مليون دولار أمريكي)، ز ذلك نظرا لتداعيات الأزمة العالمية على الاقتصاد الجزائري، ثم شهدت ارتفاع تدريجي ملحوظ من 2013 إلى سنة 2014 ب 55028 و58330 على التوالي. أما بالنسبة للصادرات، فقد عرفت في الفترة "2011-2012" ارتفاع طفيف قدره 0,67% يليه انخفاض متتالي من 64974 سنة 2013 إلى 62956 في 2014 و يعزى هدا الانخفاض إلى انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية. كان للاستقرار النسبي"2011-2012" للتدفقات (الصادرات و الواردات)، أثر على الفائض في الميزان التجاري الذي انتقل من 2624مليون دولار أمريكي إلى 2718، بنسبة ارتفاع تقدر ب 3,6%، ليصل مبلغ الفائض إلى 9946 سنة 2013، ثم عرف انخفاض جد ملحوظ إلى 4626 سنة 2014، بنسبة 53,49% و يفسر هدا الانخفاض من خلال الزيادة المتزامنة للواردات في ظل انخفاض الصادرات خلال الفترة المذكورة.

بالنسبة للواردات، ارتفعت منذ 2013 إلى 2014 بنسبة 6%، حيث توزعت هده الزيادة حسب مجموعات المنتجات سنة 2014 حيث سجلت استيراد السلع الرأسمالية 17%، و المنتجات الغذائية ب 14,87%، مقارنة بسنة 2013، و على غرار ذلك سجل استيراد السلع الاستهلاكية غير الغذائية و السلع الموجهة لأدوات الإنتاج انخفاض بنسبة8,23

%و 0,35% على التوالي. تؤكد هذه النتائج عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على دعم القطاع التكنولوجي حيث تستمر نسبة استرداد السلع الرأسمالية، إضافة إلى عدم تحقيق نسب عالية من الاكتفاء الذاتي نظرا لارتفاع استيراد المواد الغذائية[107].

فيما يخص الصادرات، تبقى المحروقات تمثل الجزء الأكبر من صادراتنا في الخارج خلال 2014، بحصة 95,54% من إجمالي حجم الصادرات و ذلك بانخفاض قدره 4,47%مقارنة بسنة 2013. لا تزال الصادرات غير النفطية هامشية مع نسبة 4,46% من الحجم الكلي للصادرات، أي ما يعادل 2810 مليون دولار أمريكي، بزيادة تقدر ب 39,52% مقارنة بسنة 2013، تتكون هذه المجموعة أساسا من المنتجات نصف مصنعة تمثل حصة 3,73%من إجمالي حجم الصادرات، و هو ما يعادل 2350 ملون دولار أمريكي، أما المواد الغذائية تمثل حصة 0,51% ب 323 مليون دولار، و تبقى نسبة 0,02% من إجمالي الصادرات، المنتجات الخام بلغت نسبتها 0,18% بقيمة 110 مليون دولار ، و أخيرا 0,02% من إجمالي الصادرات يعود للمعدات الصناعية و السلع الاستهلاكية غير الغذائية[108].

- ✓ **توزيع المبادلات التجارية الخارجية:**

فيما يخص توزع المبادلات التجارية الخارجية، نلاحظ بقاء تركيزها على الشركاء التقليديين، حيث تحصل دول "**OCDE**[109]" على حصة هامة صادراتنا تبلغ 81,01% و 65,03% من واردات الجزائر هي منها[110].

الاتحاد الأوروبي: تمثل دول الاتحاد الأوروبي دائما الشركاء الأساسيين للجزائر، بنسبة 50,56% من الواردات و64,36% من إجمالي الصادرات. مقارنة بسنة 2013، ارتفعت الواردات من الاتحاد الأوروبي بنسبة 2,68%، حيث انتقلت من 2872 مليون دولار في 2013 إلى 2949 مليون دولار سنة 2014، و في المقابل تراجعت صادرات الجزائر إلى هذه البلدان إلى 757مليون دولار، بنسبة 1,83%.داخل هذه المنطقة الاقتصادية، يمكن أ، نحدد اسبانيا كزبون رئيسي حيث تمتص أكثر من 15% من المبيعات الخارجية لدينا، تليها إيطاليا ب نسبة 13,29%ثم فرنسا ب 10,71%.أما فيما يخص

---

[107] Centre national de l'informatique et des statistiques, statistique du commerce extérieur de l'Algérie, 2014,p.5-6.

[108] Ibid., p. 10.

[109] "OCDE": منظمة أنشئت سنة 1961، مقرها باريس بفرنسا، تضم 43 دولة بميزانية تقدر ب 357 مليون أورو، تهدف إلى تعزيز السياسات التي من شأنها تحسين الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية في جميع أنحاء العالم.

[110] Centre national de l'informatique et des statistiques, op.,cit., p. 11.

أهم الموردين، تحتل فرنسا المرتبة الأولى في دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 10,87% ثم تليها كل من إيطاليا و اسبانيا على التوالي بنسب متماثلة تقدر ب 8,54% من إجمالي واردات الجزائر خلال سنة 2013[111] .

دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية"OCDE" (باستثناء دول الاتحاد الأوروبي): تأتي هذه المجموعة من الدول في المرتبة الثانية بحصة قدرها 14,47% من واردات الجزائر من هذه البلدان، و تستقبل بالمقابل 16,65% من صادراتنا. مقارنة بسنة 2013، سجل انخفاض كبير في الصادرات نحو هذه البلدان من 1221 مليون دولار الى 1048 مليون دولار بنسبة انخفاض تفوق 14%، هذا كان على عكس قيمة واردات الجزائر من هذه الدول التي ارتفعت قيمتها بما يقارب 21,22%.نلاحظ أيضا أن الجزء الأكبر من التجارة بين الجزائر و المنظمة تتم مع الولايات المتحدة تليها تركيا، بمعدلات استرداد من هذه البلدان بنسبة 4,9% و 3,64%، إلى جانب 7,45% و 4,1% من الصادرات الجزائرية على التوالي[112].

المناطق الأخرى: رغم محاولات الجزائر في التحرير الكامل للتجارة الخارجية، لا تزال معدلات و نسب تبادلاتها الخارجية مع باقي مناطق العالم منخفضة، حيث أن الحجم الإجمالي للتبادل مع باقي الدول الأوروبية (خارج الاتحاد الأوروبي و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية)، يظهر انخفاض حصتها في السوق بأكثر من 26% مقارنة ب 2013، لتنتقل من 1260 مليون دولار إلى 935 مليون دولار سنة 2014.تظهر دول أسيا ارتفاع معدلات التبادل ب 13,75% لنفس الفترة حيث بلغت سنة 2014، 1743 مليون دولار، أما دول المغرب العربي سجلت حجم تبادل بقيمة 3960 مليون دولار ترجمت بزيادة قدرها 7,93%، في انخفضت نسبة التبادل مع الدول العربية خارج (**UMA**) 16,57% في نفس الفترة. و أخيرا سجلت الدول الأمريكية زيادة حجم التبادل التجاري مع الجزائر بنسبة 1,86%[113].

3-2- مناخ الاستثمار في الجزائر:

- **مقومات الاستثمار في الجزائر**: تملك الجزائر مقومات تجعل منها دولة إنمائية قوية و تمكنها من تعزيز الاستثمار، و أهمها:
  - ✓ **المقومات القانونية و التنظيمية**: من أهم مبادرات الجزائر لتوفير الإطار القانوني المحفز للاستثمار، نذكر:

[111] [111] Centre national de l'informatique et des statistiques, op.,cit., p. 12.

[112] Ibid., p. 13.

[113] Ibid., p.14.

قانون النقد و القرض90-10[114]:اصدر لتنظيم شروط ممارسة المهنة المصرفية، نص هذا القانون على إعطاء حرية اكبر للبنوك التجارية و تركيز السلطة النقدية في يد بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض[115].

المرسوم التشريعي 12-93 الصادر في 15 أكتوبر 1993الخاص بترقية الاستثمارات: تضمن كل آليات تنظيم الاستثمار في الجزائر وفق الإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لفض المنازعات و ضمان تحويل الأرباح و رأس المال للمستثمرين الأجانب، حيث صادقت الجزائر على اتفاقية المنظمة الدولية لضمان الاستثمارات سنة 1999[116].

الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001:جاء ليعيد النظر في المرسوم التشريعي 12-93الذي لم يحقق الأهداف المرجوة، حيث أكد على توسيع نطاق الاستثمار، و المساواة بين المستثمر المحلي و الأجنبي، مع إلغاء التمييز بين الاستثمار الخاص و العام[117]. تم أيضا تحديد الهيئات المكلفة بتسيير ملف الاستثمار في الجزائر و المتمثلة في[118]:

- **المجلس الوطني للاستثمار:** يترأسه رئيس الحكومة، أهم مهامه صياغة الاستراتيجيات و الآليات المناسبة لترقية الاستثمار و توفير الوسائل لتحقيق ذلك، كما ينظر في الشكاوي و الطعون المقدمة من طرف المستثمرين.
- **الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار:** مؤسسة ذات طابع مالي و استقلال معنوي، مخولة قانونا بضمان و ترقية الاستثمار، مرافقة المستثمرين و تسهيل الإجراءات الإدارية لتجسيد المشاريع الاستثمارية.
- **الشباك الموحد:** تم اسدحثاه ضمن الهيكل اللامركزية للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار للحد من مظاهر البيروقراطية و تسهيل الإجراءات الإدارية لصالح المستثمرين، و يعتبر آلية جيدة لتعزيز الاستثمار بمعالجته لمختلف العقبات الإدارية التي تعرقل تجسيد المشاريع الاستثمارية.

الأمر 06-08المؤرخ في 15 جويلية 2006: (المعدل و المتمم الامر01-03): أعطى مجالا واسعا لتعزيز الاستثمار من خلال ثلاث مستويات: (على المستوى الاستراتيجي يخول به المجلس الوطني للاستثمار، المستوى السياسي تتكفل به وزارة الصناعة و ترقية الاستثمار، أما المستوى التنفيذي تتكفل به الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار[119].

---

[114] قانون النقد و القرض 90-10المؤرخ في 14 أفريل 1990،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم .16.

[115] رايس حدة،كرامة مروة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية -دراسة حالة - ،مجلة أبحاث اقتصادية، جامعة بسكرة،العدد **12** لسنة **2012**،ص ص 66-72.

[116] المرجع نفسه، ص. 73.

[117] بولرباح غريب، مرجع سبق ذكره، ص.106.

[118] المرجع نفسه، ص ص. 111-113.

✓ **المقومات الاقتصادية:** يمكن تلخيص مقومات الاستثمار في الجزائر الاقتصادية في ما يلي:

الاستقرار الاقتصادي: تتضح أهم معالمه في تحسن و تطور الناتج الداخلي الخام حيث وصل إلى 15569 مليار دينار سنة2013، تحسن معدل النمو الاقتصادي الذي قدر في 2012 ب 3,2% حيث 7,1% منه خارج قطاع المحروقات، إضافة إلى انخفاض إجمالي الديون الخارجية إلى 3,9 مليار دولار 2012، ارتفاع احتياطي الصرف إلى 193 مليار دولار سنة 2012[120]، و التحسن في معدل البطالة و التضخم ب 4,5% في 2014، و انخفاض تكلفة الموارد الطاقوية[121].

حجم السوق المحلي و نموها: إضافة إلى تحسن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، الذي بلغ 3241 دولار أمريكي سنة 2014[122]، يتيح الموقع الجيواستراتيجي للجزائر المجاور للأسواق الأوروبية، الإفريقية، و العربية، فرصا أكبر للنفاذ لمختلف الأسواق، خاصة في ظل سعي الجزائر للانضمام للمنظمات الإقليمية و الدولية (الانضمام إلى اتفاقية المنطقة العربية للتبادل الحر، التوقيع المرتقب على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، و العضوية المرتقبة في منظمة التجارة العالمية).

توفر البنية التحتية المناسبة: أهم ما تحقق في هدا المجال: الطريق السيار شرق–غرب، زيادة عدد المطارات من بينها 13 مطار دولي، و تطير الموانئ ب 51 ميناء 11 منها تجاري و 2 للبترول، و العمل على تطوير شبكة السكك الحديدية.

توفر اليد العاملة:تتوفر اليد العاملة الجزائرية بنسبة 54% من السكان تتراوح أعمارهم بين 15 و35 سنة، مع تسجيل 1314000 من خريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني سنة 2013، و فيما يخص الأجور فهي تتراوح بين 180 إلى 540 أورو للقطاع العام أما الخاص بين 180 إلى 700 أورو[123]، و التي تعتبر أجور تنافسية.

الحوافز المالية و الجبائية: أهمها، تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسب (15- 20) ، %لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،(**50%** في أدرار، ايليزي، تندوف و تمنراست)، تمديد فترة الإعفاء من الضريبة من(3-5)سنوات للمؤسسات التي توفر أكثر من 100 منصب عمل. و أهم الحوافز المالية، تخفيض نسب الفائدة للقروض الممنوحة للمؤسسات

---

[119] وصاف سعيدي، فويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز و العوائق، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، العدد 08، 2008، ص. 40.

[120] http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir.

[121] http://www.ons.dz/IMG/pdf/PIB_SCN_aff2000-2013.pdf

[122] http://ar.tradingeconomics.com/algeria/indicators

[123] http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir

الصغيرة و المتوسطة بين (0,25- 1,5)% ، رفع مستوى الضمان المالي الممنوح من قبل صندوق الضمان إلى250 مليون دج[124].

- **تطور التصريحات بالاستثمار:**

جدول رقم (12): تطور التصريحات بالاستثمار في الجزائر لفترة"2010-2014" القيمة (مليار دج)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
عدد المشاريع	5564	5688	6077	7991	9904
القيمة	379834	1331711	754025	1861048	2192530
مناصب الشغل	59134	124004	76443	143446	150959

Source: http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

شكل رقم (11): تطور الاستثمارات المصرح بها للفترة"2010-2014"

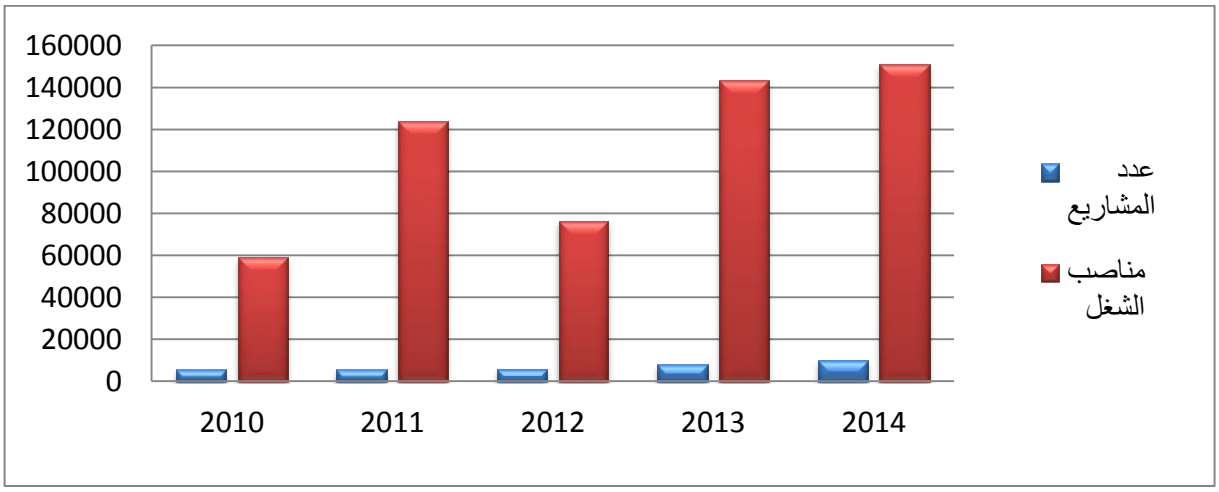

من خلال معطيات الجدول و ما يوضحه الشكل البياني، نلاحظ تطور الاستثمارات المصرح بها في الفترة "2010-2014"، حيث ارتفع عددها إلى 9904 مشروع استثماري في 2014، ما أدى إلى خلق حوالي 150959 منصب عمل، و هدا مع ذكر الانخفاض الذي شهدته سنة 2012 و الذي يمكن أن يعزى إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، و ما تبعها من سياسات تقشفية للتقليل من حدتها على الاقتصاد الوطني، حيث أن معظم الاستثمارات هي استثمارات محلية ممولة من طرف الحكومة سواء الخاصة و العامة منها، و هو ما سنحاول توضيحه من خلال الأشكال التالية:

[124] علام عثمان، مداخلة بعنوان: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2010، الملتقى العربي الأول" العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي"25-28 يناير 2015، مصر،ص ص.15-16.

شكل رقم (12): عدد المشاريع المصرحة المحلية و الأجنبية.

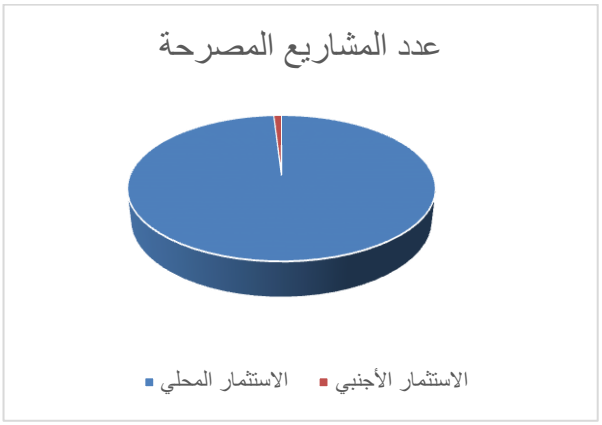

شكل رقم (13): قيمة المشاريع المصرحة المحلية و الأجنبية.

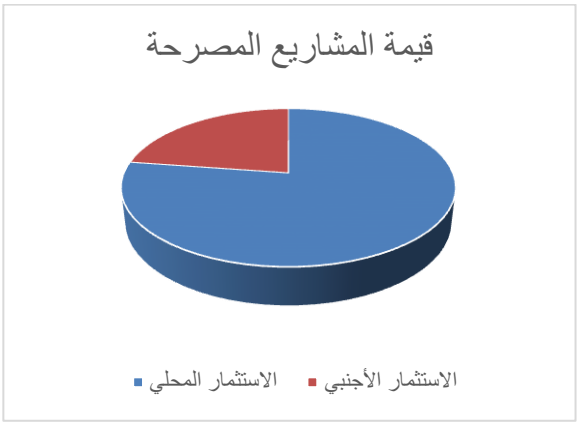

شكل رقم (14): مناصب العمل التي توفرها المشاريع المصرحة.

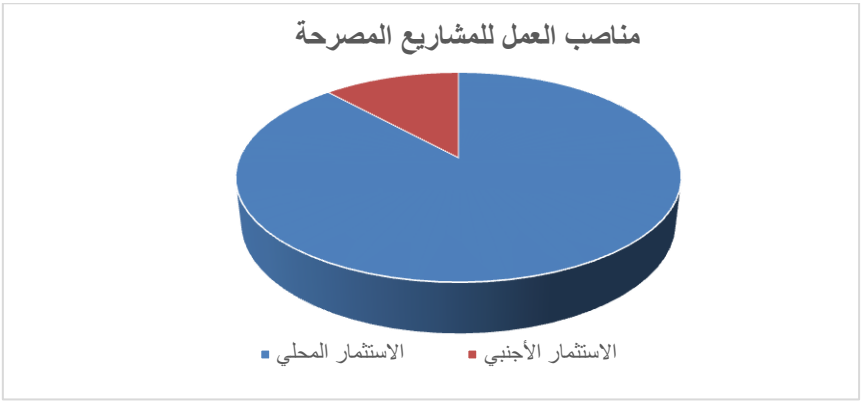

3-3- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني

- **الإطار القانوني و التشريعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:** تحقيقا لانسجام في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و خاصة في ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو-متوسطي، و كذا توقيعها على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جوان 2000، أخذ المشرع الجزائري بالتعريف المعتمد من طرف الاتحاد الأوروبي، الذي يصنف هده المؤسسات حسب معيار عدد العمال، رقم الأعمال، حجم الميزانية السنوية و درجة استقلال المؤسسة[125].

حيث تم إصدار القانون رقم01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و المحدد للتعريف القانوني و الرسمي للجزائر، و كذا الإطار القانوني لبرامج و تدابير دعم هده المؤسسات،

[125] معطي الله خير الدين، "تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد 13، ديسمبر 2005، ص.145.

فحسب المادة الرابعة منه تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها: "كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات مهما كانت طبعتها القانونية، تشغل من 1 إلى 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 500 مليون دج، كما تتوفر على الاستقلالية، بحيث لا يمتلك رأسمالها ب 25% فأكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"[126]. يبين القانون في المواد 5،6،7 منه الحدود الفاصلة بين المؤسسات و تصنيفها ، نوضح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (13): معايير تعريف و تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية (الميزانية)
مؤسسة مصغرة	1-9	< 20 مليون دج	<10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	49-10	<200 مليون دج	<100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	250-50	200مليون -2مليار دج	500-100 مليون دج

المصدر: رحيم حسين، "نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 2، ص. 162.

- **تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:**

رغم أن الانطلاقة الحقيقية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لم تكن إلا في التسعينيات من القرن الماضي، إلا أنها كانت موجودة و لكن بصورة غير واضحة المعالم، كون الجزائر في تلك الفترة ركزت على إتباع إستراتيجية التنمية المعتمدة على الاقتصاد الموجه، أين يلعب القطاع العام الدور الرئيسي في الاقتصاد إضافة إلى اعتماد سياسة الصناعات المصنعة و ما يرتبط بها من مؤسسات كبرى، حيث سجل إنشاء حوالي 1434 مؤسسة صغيرة و متوسطة سنة 1973، أما في الثمانينيات و في ظل الإصلاحات و تشجيع قيام القطاع الخاص و الصناعات الخفيفة و المتوسطة، استفادت هده المؤسسات من كل من(قوانين إعادة الهيكلة العضوية، قانون الاستثمار الخاص و قانون استقلالية المؤسسات)، ر بعد أزمة البترول 1986 و تفاقم تداعياتها الاقتصادية المالية والاجتماعية، أصبح الانتقال إلى اقتصاد السوق و الانفتاح على الخارج حتمية لابد منها، حيث أدى مسار الإصلاحات إلى تشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و كذا تفاقم المديونية فرض على الجزائر برامج استقرار اقتصادي و تعديل هيكل كان من شأنهما تحسني أداء المؤسسات الاقتصادية و خاصة مؤسسات القطاع الخاص و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال القوانين الجديدة و أهمها :القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2001/12/12.

[126] المرجع نفسه، ص ص.145-146.

من أهم الآليات المكلفة بدعم هده المؤسسات،: صندوق ضمان القرض(**FGAR**)، صندوق ضمان قروض الاستثمار(**CGCI PME**)، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (**AND PME**)،(**ANSEJ**)، و غيرها من الآليات و البرامج التي من شأنها تحسين مستوى إنتاجية هده المؤسسات و الرفع من تنافسينها في ظل المنافسة الدولية الحادة.

- **واقع و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**

جدول رقم (14): تطور عدد و نوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة "2003-2012"

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
خاصة	207 949	225 449	245 842	269 806	293 946	392 013	408 155	606 737	511 856	550 511
عامة	778	778	874	739	666	626	598	560	572	557
تقليدية	79 850	86 732	96 072	106 222	116 347	126 887	162 085	-	146 881	160 764
المجموع	288 577	312 959	342 788	376 767	410 959	519 526	570 838	607 297	659 309	711 832

Source : Ministère de l'industrie, de la pme et de la promotion de l'investissement, Bulletins d'information, 2013.

يوضح كل من الجدول و المنحنى الوتيرة المتسارعة لتطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ سنة 2001، أين تم إنشاء الآليات الداعمة لهده المؤسسات، إضافة إلى نص القوانين الخاصة بترقيتها، حيث نلاحظ ارتفاع مستمر و بصفة شبه منتظمة لعدد كل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و التقليدية و ذلك نظرا لاستفادتها من برامج الإنعاش الاقتصادي التي دخلت حيز التطبيق منذ 2001، حيث تم تسجيل إنشاء حوالي 65949مؤسسةصغيرة و متوسطة خاصة و 31395 مؤسسة تقليدية في الفترة "2001-2005" و ذلك كنتيجة للبرنامج الدعم الاقتصادي لنفس الفترة، و واصلت في هده الوتيرة حيث بلغت 550511 مؤسسة خاصة سنة 2012 و 160764 مؤسسة تقليدية كنتيجة للبرنامج التكميلي لدعم النمو، و ذلك على غرار المؤسسات العامة التي بعد استقرار عددها ب 778 لمدة أربع سنوات بدأت في الانخفاض المستمر منذ

2005 إلى 2012 ما يدل على تطور القطاع الخاص و الانسحاب التدريجي للقطاع العام، حيث تطمح الحكومة لتحقيق رقم 2 مليون مؤسسة صغيرة و متوسطة نهاية 2015.

خاتمة

لطالما شكل الريع في العصور الوسطى مركز سلطة ، حتى مع اكتشاف البترول الذي أصبح يمثل نوع جديد من الريع، و لكن مع نهاية الحرب العالمية الثانية و التحولات الاقتصادية و السياسية العالمية، و بسقوط الاتحاد السوفيتي و النظام الاشتراكي الذي كان قائما أنداك، و بروز معالم اقتصاد جديد يعتمد على الإنتاج و خاصة التطور التكنولوجي في المجال الصناعي، اللذان أصبحا يعطيان قوة اقتصادية من شأنها تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، بدأت موجة الانفتاح و التحول نحو اقتصاد السوق، فاختلفت استراتيجيات التحول الاقتصادي بين الدول حسب ظروفها و معطياتها الاقتصادية.

مثلت هشاشة الاقتصاد الجزائري إبان الاستقلال و الظروف الاقتصادية العالمية أنداك أكبر دافع لتبني الجزائر المذهب الاشتراكي و الانغلاق كوسيلة لحماية الاقتصاد الوطني، و لكن الاعتماد المفرط على البترول في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب والمورد، جعله عرضة للصدمات الخارجية ، وهو ما حدث سنة 1986 حين انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها، فخلفت بذلك اختلالات هيكلية بارزة وعجز موازين لدولة الخارجية منها الداخلية، و من أجل تصحيح هده الوضعية، لجأت الحكومة إلى إعادة جدولة الديون، بالتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق للتفاوض مع الدائنين، فتوقعت على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي للقضاء على الإختلالات الاقتصادية الداخلية و الخارجية، و إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري و تحريره، اعتمادا على آليات السوق والتقليل من دور الدولة في الحياة الاقتصادية، و الحفاظ على المكتسبات التي تحققت في ظل النظام الاشتراكي، و منها القاعدة الصناعية، فقد كانت هذه العملية بطيئة في بداية الأمر، ولم تحقق الكثير إلا بعد سنة1995، أين حققت مؤشرات إيجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية، و دلك يعود في حقيقة الأمر إلى عوامل خارجية مرتبطة بارتفاع معدلات أسعار النفط (مرتبطة بالاقتصاد الريعي)، ولم تكن مرتبطة بعناصر التفاعل للنشاط الاقتصادي للمؤسسات الصناعية، والخدماتية والتجارية وغيرها...(القدرات الذاتية المتمثلة في الإنتاج والإبداع والاختراع والفكر الحر والمتجدد)، و عليه مثلت محدودية نتائج الإصلاحات الاقتصادية، الدافع الرئيسي لاعتماد الحكومة الجزائرية تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي، كسياسة مغايرة لتلك التي اتبعتها في التسعينيات من القرن العشرين، للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر، لكن النظرية الكنزية التي أعدت وفقها سياسة الإنعاش الاقتصادي، لم تتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي عايشته الجزائر وقت تنفيذها لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي. حيث أن الزيادة المسجلة في الطلب الكلي بسبب زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار، لم تؤدي إلى زيادة العرض الكلي و تنشيط الجهاز الإنتاجي، نظرا للمشاكل الهيكلية و المالية التي يعاني منها هدا الأخير، ما أدى إلى ارتفاع حجم الواردان فترة تطبيق السياسة، التي كان لها تأثير ضعيف على معدل

النمو حيث انتقل من 2.4% سنة 2000، إلى 3.3% في 2010، و بقي يتحدد أساسا بمستوى أداء قطاع المحروقات، الذي كان متوسط مساهمته في الناتج الإجمالي المحلي خلال هده الفترة حوالي 32%، يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية ب 8.73%، حيث اعتبر هدا الأخير أكثر القطاعات استفادة من تطبيق هده السياسة، حتى بالنسبة لمعدل البطالة فقد وصل عدد العمال سنة 2008 إلى حوالي 18 مليون عامل، و لكنه يبقى تأثير ظرفي غير مستدام.

و نظرا لحتمية الانفتاح على العالم الخارجي و التأقلم و العولمة، أخدين بعين الاعتبار تأهب الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و انفتاح السوق الوطنية على المنافسة، وجب على المؤسسات الوطنية أن تسعى قدر الإمكان للرفع من قدرتها التنافسية في سبيل مواجهة التحديات المنتظرة، و هو ما يقتضي بدل جهود فعالة في جميع المجالات لرفع معدلات الإنتاجية و التشغيل، مرورا بعدة إصلاحات أهمها إصلاح قطاع البحث العلمي و التكنولوجي.

عمدت الحكومة الجزائرية على تهيئة مناخ استثماري من خلال تحرير التجارة الخارجية، و توفير الإطار القانوني المحفز للاستثمار اعتمادا على المقومات الاقتصادية التي تملكها، حيث وصل عدد المشاريع الاستثمارية سنة 2014 إلى 9904 مشروع، بقيمة 2192530 مليار دج، محققة بدلك 150959 منصب عمل. شكلت منها الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة قليلة، رغم كل المجهودات المبذولة في سبيل تشجيعه، هدا و مثل تشجيع إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم الحلول لتنويع القطاع الإنتاجي المحلي، حيث وصل عددها سنة 2014 حوالي 711832 مؤسسة صغيرة و متوسطة منها الخاصة، التقليدية و العامة، مع انخفاض عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة نتيجة الخوصصة و تفوق المؤسسات الخاصة منها.

من خلال ما سبق، يمكن الإجابة على إشكالية البحث بأنه عدم قدرة هده الإجراءات على إقامة نموذج اقتصادي إنتاجي يحقق النمو الاقتصادي خارج المحروقات، التي لا تزال تشكل قرابة 97% من إجمالي الصادرات، مع الذكر أن إبراز هذه الحقائق لا يعني أن البترول قد فشل تماما في تطوير الاقتصاد الجزائري، بل أن مساهمته تبقى كبيرة وخاصة ما حدث في السنوات الأخيرة من إصلاحات والتخلص من المديونية الخارجية، إلاّ أن واقع الجزائر حاليا يفرض ضرورة استخدام الفوائض المالية للنفط في تحسين الجانب المالي " الأسواق المالية والنقدية " والعيني " المؤسسات والاستثمارات الإنتاجية " معا.

و عليه يمكن استنتاج أن فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق مسار التحول الاقتصادي و ترقية القطاع الإنتاجي خارج قطاع المحروقات يعود إلى:

عدم وجود إستراتيجية واضحة المعالم، حيث عند إرساء إستراتيجية تنمية لا بد من دراسة كل عناصرها و المتمثلة في حكومة البلد المعني، الإيديولوجية أو طبيعة الإستراتيجية، القدرات أو الطاقات المحلية كالادخار المحلي و كذا القدرات الخارجية و أخيرا المحيط الدولي كالسوق العالمي. إضافة إلى كل ما يؤثر على الجوانب الاجتماعية، الثقافية، السياسية، الاقتصادية.

أي مشروع تنموي ينطلق من الذات الإنسانية، باعتبار أن الاهتمام الاقتصادي و السياسي هو البحث عن كيفية تحقيق رفاهية الإنسان، و ما يلاحظ في الاديولوجية التسييرية، عدم قبول الإطارات المعنية بإرساء الاستراتيجيات فكرة التغيير، و عدم القدرة على التحكم بدقة وفعالية في الموارد الوطنية، و صياغتها برؤية كاملة ومتوازنة تجمع بين كل القطاعات الاقتصادية، وتنسق بين القرارات، لتخرج بقرار متكامل، يمثل رؤية واضحة لإستراتيجية تنمية تكون فيها القاعدة الصناعية هي الأساس.

فئة المواطنين في سن [25-23] سنة هم الأكثر تأثرا بالبطالة، في حين تظهر الإحصائيات ارتفاع معدلات التشغيل، إلا أن هدا الارتفاع ناتج عن سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية في الهياكل القاعدية خاصة، و التطور الذي يشهده قطاع البناء و الأشغال العمومية منذ بداية تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي، و الجدير بالذكر أن كلا القطاعين يخلقان مناصب شغل مؤقتة غير دائمة، كما أن اليد العاملة التي يحتاجها كل منها لا تقتضي الكفاءة و النوعية بل الكم من العمال، ما أبقى معدلات البطالة بعيدة كل البعد عن حجم الفوائض المالية المعتبرة التي يدرها القطاع الريعي، وبقي المجتمع الجزائري بعيدا عن وسائل الرفاهية.

ترقية و تطوير القطاع الإنتاجي يعتمد على الصناعة بوجه الخصوص و التقدم التكنولوجي، اللذان لا تحقق فيهما الجزائر معدلات نمو معتبرة، وهو ما يجبر السلطات على الاهتمام أكثر بمجال البحث العلمي و التكنولوجي، و استيراد المعرفة و التكنولوجيا، إضافة إلى تأهيل الكفاءات البشرية و تحسين نوعية المخرجات الجامعية.

يعتمد تطور الاقتصاد حاليا على الانفتاح على العالم الخارجي و التأقلم و العولمة و الدخول في التحالفات الدولية و الاقتصادية ، ما يتطلب قطاع مالي و نقدي متقدم،و هو ما لا يزال بعيدا عن قدرة هدا القطاع المالي في الجزائر.

يبقى تحقيق النمو الاقتصادي، و إقامة قطاعات اقتصادية إنتاجية تكون البديل عن قطاع المحروقات في الجزائر، مرهونا بإصلاح عدة اختلالات هيكلية تسييرية، و محاربة الفساد المالي و الإداري الذي تعاني منه المؤسسات الوطنية و خاصة العمومية منها، بالحد من البيروقراطية و تطبيق مبادئ الحكومة و الشفافية ...الخ، كون الجزائر تملك من الموارد المالية ما يمكن من تحقيق جل هده الأهداف.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

كتب

- أحمد ماهر، دليل المدير في الخصخصة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية،2002.
- بابا عبد القادر، دراسات الجدوى و تقييم المشروعات، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران-الجزائر، مارس 2010.
- بول آ .ساموبلسون، و ويليام د .نوردهاوس، ترجمة الطبعة الخامسة عشر :هشام عبد الله، الاقتصاد، ط2 ، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان (الأردن)،2006 .
- جلال راتب و آخرون، إدارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي، في المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، المجلد الثامن، العدد الأول، جويلية 2000.
- كربالي محمد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 8، جانفي 2005.
- لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الحكمة للنشر و التوزيع، بغداد، 1986.
- ماهر حسن، المشروعات الصغيرة و المتوسطة، أهميتها و معوقاتها، مجلة صادرة عن مركز المنشات الصغيرة و المتوسطة، عمان، الأردن، 2006.
- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل "التجربة الاقتصادية"، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2009،ط1.
- محمد عزيز و د.محمد عبد الجلي، مبادئ الاقتصاد ،جامعة قازيونس ،بنغازي 2002.
- منى محمود إدلبي، سياسة الحوافز الضريبية و أثرها في توجيه الاستثمارات في الدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2006.
- مرسي السيد حجازي، الخصخصة و إعادة ترتيب دور الدولة و دور القطاع الخاص، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، بدون سنة نشر.
- نادر إدريس التل، أفاق اقتصاد السوق، مديرية المكتبات و الوثائق الوطنية ،الأردن الطبعة الأولى،1991.
- عبد الله محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية،الطبعة الأولى، مكتبة مدبولى، القاهرة، 2004.
- عيسى بن ناصر، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التكييف و التعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، العدد 7، ديسمبر 2002.
- صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، مداخلة جامعة بسكرة، 2012.

مجلات و جرائد رسمية

- خالد عبد الوليد، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، الحوار المتمدن، العدد 86.
- قانون النقد و القرض 90-10المؤرخ في 14 أفريل 1990،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم .16.
- رياض الخوري، "اعادة النظر في نظرة الدولة الريعية"، نشرة الإصلاح العربي، أيلول،2000.
- محمد زرقون، انعكاسات إستراتيجية الخوصصة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مجلة الباحث، كلية علوم الاقتصادية ، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد07 ،2009.
- أحمد محمد محرز، النظام القانوني للخصخصة" تحول الشركات القطاع العام إلى شركات القطاع الخاص"، نشأة المعارف، الإسكندرية،2003.
- رحيم حسين، "نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 2.
- على طاهر، التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول.
- حاكمي بوحفص، مسيرة الاقتصاد الجزائري و أثرها على النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 32، يناير2007.
- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطلقة في الجزائر في الفترة"2000-2010"، مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية، جامعة شلف، العدد 12، ديسمبر 2012.
- رايس حدة،كرامة مروة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية –دراسة حالة – ،مجلة أبحاث اقتصادية، جامعة بسكرة،العدد 12 لسنة2012.
- وصاف سعيدي، فويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز و العوائق، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، العدد 08، 2008.

تقارير و ملتقيات

- وزارة تنمية الصناعة و ترقية الاستثمار،النشرة الإحصائية رقم 13 ،نوفمبر2013 .
- علام عثمان، مداخلة بعنوان: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2010، الملتقى العربي الأول" العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي"25-28 يناير 2015.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي و النقدي، 2013.
- وزارة المالية، فرع الجمارك الجزائرية، 2014.

- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني سنة 2001 الدورة العامة التاسعة عشر، نوفمبر 2001.
- شعباني إسماعيل، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، يومي 25-28 ماي 2003، جامعة فرحات عباس سطيف.
- حازم الببلاوي، الإصلاح السياسي وإدارة الحكم ، ندوة المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ،معهد السياسات الاقتصادية، 2006.
- ناجي بن حسين، مزايا الاستثمار في المشروعات الصغيرة وأفاق تطويرها في الجزائر، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، يومي 25-28 ماي 2003، جامعة فرحات عباس سطيف.
- نعيمة برودي، الاقتصاد الجزائري بين سندان الإختلالات الهيكلية و الإنعاش الاقتصادي و مطرقة التعديل الهيكلي، الملتقى الدولي الأول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 04-05 ماي 2006.
- صالحي ناجية، منخاش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي(2001-2014) نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم، مؤتمر دولي "تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014" ، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013.

أطروحات و مذكرات

- رابح حمدي باش ،ا أزمة التخطيط و التنمية في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،(غير منشورة) ،جامعة الجزائر،2007.
- عبد الله محمد، نحو تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – رسالة دكتوراه غير منشورة – جامعة عنابه 2010/2009.
- زوين ايمان، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة،2011.
- باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر و دورها في التنمية الاقتصادية" حالة الطريق السيار: شرق-غرب"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011/2010.

المراجع باللغة الأجنبية:

Les ouvrages

- Adam Smith, Recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations,1776, tome1.
- A. Sid Ahmed « Economie de l'industrialisation a partir des ressources naturelles (I.B.R)», Tome I, 1992.
- Bakreti Lakhdar, la transition économique de l'Algérie, Editions universitaires européennes, mai 2012.
- Denis Babusiaux, Décision d'investissement et calcul économique dans l'entreprise, Economica, Paris, 1990.
- D. Ricardo, On the principles of political economy and taxation, 1817, Cambridge university press, version 2015.
- Jaques Margerin et Gérard Ausset, Choix des investissements, 1ère édition, S.E.D.I.F.O.R, St-Laurent-du var, France, 1979.
- KARL MARX, le capital , livre, traduction de J.ROY,GARNIER Flamavon, Paris.
- Wild G, CEPII, les économies en transition, document de travail, octobre, 2001.

Revues et articles

- Blandine Destermau, Formes et mutations des économies rentières au Moyen-Orient : Egypte , Emirats arabes unis, Jordanie, Palestine, Yémen , In Revue *Tiers Monde*, N° 163, Juillet-Septembre 2000 Tome XLI.
- Corden M., *Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation* ,Oxford Economic Papers , New Series , Vol 36 , Nov.1984.
- Gregory..G," Some implication of the growth mineral sector " , Australian Journal of the Agricultural Economics, 20 -08-1976.
- J.R.Luders, La privatisation et le rôle de l'investissement direct étranger, Revue de l'O.C.D.E,1996.
- *Marie-Pierre ,Dépenses Publiques , Ressources Naturelles et Croissance Sectorielle : Une Comparaison Afrique-Asie, Revue économique, Vol. 49, No. 1, Janvier 1998.*
- Vercueil j, transition et ouverture de l'économie russe (1992-1999)contribution à une économie intentionnelle de changement, université paris, Nanterre, 2000

Etudes, rapports et colloques

- Benhassine M.L, les réformes économiques néo-libérales et le problème de l'emploi : l'expérience des pays du Maghreb, colloque sur l'emploi dans les pays du Maghreb arabe et Djibouti, Alger 17.19 février 1997.
- Centre national de l'informatique et des statistiques, statistique du commerce extérieur de l'Algérie, 2014.

- Hirech Nawel, Contribution du courant institutionnel à l'analyse des économies rentières -Cas de l'Algérie-, Mémoire Pour l'obtention du diplôme de Magistère en économie, 2012/2013.
- Khindria, Tony,India industrial trade and budget policy, International Business Law journal RAID, N°3,1993.
- Ministère de l'industrie, de la pme et de la promotion de l'investissement, Bulletins d'information, 2013.
- Problématique de l'Etatdans les transitions à l'économie de marché :Essaid'approche théorique avec référence à l'Algérie ،BOURAHLI Ahmed Toufik ،Thèse de doctorat en sciences ،2013-2014.

Sites internet

- البرداغ، "التحولات الاقتصادية و التنموية التي تواجه سوريا و لبنان في ظل المتغيرات الدولية"،www.alarabiva.net
- http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/ad_downloads/6_8738_446.pdf.
- LYON en transition :la transition entre théorie et pratique, du transition management aux initiatives de transition- résilience, Avril 2012, p**.** 2. http://www.lyon.transistionfrance.fr/
- http://www.premier ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf**.(**2010/11/26 **) .**
- http://ar.tradingeconomics.com/algeria/indicators
- http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir.
- http://www.ons.dz/IMG/pdf/PIB_SCN_aff2000-2013.pdf

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	أهمية كل قطاع في الاقتصاد الجزائري للفترة "1976-1989"	50
02	تطور الناتج المحلي الإجمالي و تطور نصيب الفرد منه خلال الفترة "1993-2000"	54
03	التوزيع القطاعي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة " 1999-2000"	56
04	تطور معدل استخدام الطاقات الإنتاجية "1995-1999"	57
05	تطور معدل البطالة "1994-2000"	57
06	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	62
07	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للقترة(2005-2009)	63
08	التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الفترة "2000-2010"	66
09	تطور واردات الجزائر من السلع خلال الفترة"2000-2010"	68
10	تطور مستويات التشغيل و البطالة في الفترة"2000-2008"	69
11	تطور التجارة الخارجية للفترة "2011-2014"	72
12	تطور التصريحات بالاستثمار في الجزائر لفترة"2010-2014"	78
13	معايير تعريف و تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	80
14	تطور عدد و نوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة "2003-2012"	81

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	نموذج Gregory، 1976 التراجع النسبي لقطاعات من الاقتصاد في ظل اكتشاف و تنمية الموارد الطبيعية	17
02	النموذج الأساسي 1984 (The Corden Model) أثر حركة الموارد و أثر الإنفاق	18
03	تطور النتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة "1993-2000"	54
04	التوزيع القطاعي لمعدل نمو الناتج خلال الفترة "1999-2000"	56
05	تطور معدلات البطالة في القترة "1985-2000"	57
06	نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي"2000-2010"	65
07	متوسط معدل النمو القطاعي للفترة "2000-2010"	66
08	تطور معدل نمو الواردات للفترة "2000-2010"	68
09	تطور مستويات التشغيل و البطالة للفترة"2000-2008"	69
10	تطور التجارة الخارجية للفترة "2011-2014"	73
11	تطور الاستثمارات المصرح بها للفترة"2010-2014"	78
12	عدد المشاريع المصرحة المحلية و الأجنبية	79
13	قيمة المشاريع المصرحة المحلية و الأجنبية.	79
14	مناصب العمل التي توفرها المشاريع المصرحة	79

قائمة المحتويات

العنوان **رقم الصفحة**

إهداء

شكر و تقدير

مقدمة

الفصل الأول: الأسس النظرية للانتقال من الاقتصاد الريعي للاقتصاد الإنتاجي 10

1- الاقتصاد الريعي بين المفهوم و النظرية 10

1-1- مفاهيم حول الريع 10

1-2- أهم النظريات الاقتصادية في الريع 12

1-3- الاقتصاد الكلي للريع 16

2- الإطار النظري للتحول نحو اقتصاد السوق 21

2-1- التحول الاقتصادي 21

2-2- الإصلاح الاقتصادي 26

2-3- الخوصصة كآلية للإصلاح 29

3- الاقتصاد الإنتاجي 33

3-1- اقتصاد السوق مفهومه و خصائصه 33

3-2- الاستثمار 36

3-3- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 42

الفصل الثاني: الاقتصاد الجزائري بين التبعية النفطية و حتمية التنوع 47

1- الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 47

1-1- اقتصاد الجزائر مند الاستقلال إلى مرحلة الإصلاحات الاقتصادية 47

1-2- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية 51

1-3- محدودية نتائج الإصلاحات الاقتصادية 54

2- سياسات دعم الإنعاش الاقتصادي 58

2-1- مقومات و أهداف سياسات الإنعاش الاقتصادي 58

2-2- مضمون البرامج التنموية 62
2-3- تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي للفترة "20001-2010" 65
3- الاقتصاد الإنتاجي و ضرورة التنوع "2010-2014" 71
3-1- النشاط الاقتصادي 71
3-2- مناخ الاستثمار في الجزائر 75
3-3- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني 79
خاتمة 84
قائمة المراجع 87
قائمة الجداول 92
قائمة الأشكال 93
قائمة المحتويات 94

ملخص

من أجل مواجهة المنافسة و تداعيات الانفتاح على الاقتصاد العالمي، كان لابد للاقتصاد الجزائري إتباع و تطبيق جملة من الإصلاحات و السياسات، التي تجمع و تنسق بين نقاط قوته و مؤسساته من أجل من إنجاح عملية التحول إلى اقتصاد السوق، و إقامة قطاع إنتاجي يكون البديل عن قطاع المحروقات المحروقات، سعيا منه للتخلص من التبعية النفطية، إلا أن سوء التسيير هده ، و المشاكل الهيكلية، و مظاهر الفساد المالي و الإداري،حالت دون تحقيق الأهداف المرسومة بفعالية و نجاعة، فرغم ارتفاع معدلات النمو و التشغيل التي يحققها الاقتصاد الجزائري، لا يزال اقتصاد ريعي تكون المحروقات حوالي 97% نسبة صادراته.

Pour faire face à la concurrence et l'ouverture à l'économie mondiale, il était nécessaire pour l'économie algérienne de suivre et d' appliquer un ensemble de réformes et de politiques, qui combinent et coordonnent entre ses forces vives et ses institutions afin d'assurer la réussite du processus de transition vers une économie de marché , et de la création d'un secteur productif qui représente un alternatif du secteur des hydrocarbures, en vue de se débarrasser de la dépendance au pétrole, sauf que la mauvaise gestion, et les problèmes structurels, et la corruption financière et administrative, a empêché la réalisation des objectifs fixés de manière efficace. Bien que les taux de croissance et d'emploi élevés obtenus par l'économie algérienne, elle reste toujours une économie rentière, ou les hydrocarbures représente environ 97% des exportations algériennes